

جامعة الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

التنافس الأورو-أمريكي في المنطقة المغاربية
وأثره على التعاون المغربي

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: تحليل سياسة خارجية

تحت إشراف:

– د. مكايي نور الدين

إعداد الطالب:

– مقدم عبد الجبار

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

التنافس الأورو-أمريكي في المنطقة المغاربية وأثره على التعاون المغاربي

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: تحليل سياسة خارجية

تحت إشراف:

– د. مكايي نور الدين

إعداد الطالب:

– مدقدم عبد الجبار

أعضاء لجنة المناقشة:

د. بن غربي الميلود رئيسا

أ. مكايي نور الدين مشرفا ومقررا

أ. معقافي أسامة عضوا

السنة الجامعية: 2018/2017

الشكر والتقدير

إلى أستاذي المشرف الدكتور مكاي نور الدين الذي تفضّل بالإشراف على هذه المذكرة والذي لم يدخر أي جهد في توجيهي ونصحي وإرشادي ، كما أود أن يشمل شكري كل من علمني حرفا خاصا بالذكر كل أساتذتي الأفاضل في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجلفة، كما أشكر كل أساتذتي الذين أفادوني في كل أطوار ومراحل التعليم المختلفة.

كما لا يفوتني أن أشكر صديقي الأستاذ الحاج فاضل الذي ساعدني في إنجاز هذه المذكرة

وأشكر كل من ساعدني على إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة رحمهما الله

إلى إخواني وجميع أفراد عائلاتهم

إلى زوجتي الكريمة

إلى جميع أصدقائي وزملائي في العمل

إلى جميع أصدقائي في الجامعة

مقدمة

لقد عرفت نهاية الحرب الباردة تحولات جديدة في النظام الدولي وتحول كبير في مسار العلاقات الدولية وقيام نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي كرسست هيمنتها على العالم ومع انهيار المنافس الأمريكي وتصاعد أهمية العامل الاقتصادي في قياس قوة فواعل النظام الدولي وانتشار موجة التكتلات الاقتصادية برزت فواعل أخرى تملك مقومات وإمكانيات اقتصادية كبيرة تمكنها من احتلال مكانة دولية هنا برز الاتحاد الأوروبي كمنافس جديد وجاد للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى النظام الدولي وهنا بدأت حدة التنافس الأوروبي الأمريكي وتغير توافق المصالح والرؤى و خلال هذا النظام الدولي الجديد لم يبق المغرب العربي محمية أوروبية رغم الصّلات التاريخية والثقافية والاقتصادية التي ربطت الطرفين لزمان طويل، فصار النفوذ الأوروبي في المنطقة المغاربية مهدد بتزايد النشاطات والمشاريع الأمريكية فيها فأصبح المغرب العربي أحد الأقاليم التي تشهد تنافسا أوروبيا أمريكيا على ثرواتها وأسواقها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي أصبحت تشهد تحولات جديدة خاصة التهديدات الأمنية كالإرهاب و الهجرة غير الشرعية مما جعلها في دائرة اهتمام الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بما تمثله المنطقة من موقع استراتيجي هام وهذا أصبح واضحا من خلال المشاريع و المبادرات الأمنية التي أصبحت تطرحها كل من أوروبا وأمريكا فأرادت أمريكا أن تقيم قواعد عسكرية لقواتها في هذه المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب، كما وضعت أوروبا قوانين صارمة من اجل مكافحة الهجرة غير الشرعية فأوروبا تعتبر منطقة المغرب العربي هي مجالها الحيوي بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية الاستعمارية وبالتالي تعمل على احتواء المنطقة عبر الشراكة الأورو متوسطة بينما تشكل المنطقة المغاربية في نظر الولايات المتحدة الأمريكية فراغا استراتيجيا لا بد من ملئه وذلك في إطار تأمين المصالح الأمريكية وفي إطار عملية الهيمنة والزعامة المطلقة على العالم.

أهمية الموضوع:

تتوفر المنطقة المغاربية على مجموعة من المقومات التي تجعلها تحتل مركزا عالميا متميزا وكذا الموقع الاستراتيجي الهام بالإضافة إلى إمكانياتها الطبيعية والمعدنية مما جعلها مركزا للتنافس بين القوى الكبرى والتي رسمت مجموعة من المخططات و الآليات.

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة أهم التطورات السياسية والاستراتيجية التي تشهدها المنطقة المغاربية في ظل التحولات الجديدة و أيضا معرفة طبيعة التنافس الدولي الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تجاه المنطقة ذات البعد الاستراتيجي والجيو سياسي وكذا معرفة الحركية التي تشهدها المنطقة المغاربية و الأحداث الدولية التي تدور فيها وظهور الكثير من المتغيرات المهددة للأمن المغاربي.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في ما يلي:

- 1- تبيان أهمية الموقع الإستراتيجي و الجيو سياسي وأسباب التنافس الدولي على المنطقة المغاربية.
- 2 التعرف على التحولات السياسية التي عرفتتها المنطقة المغاربية و إشكالية التهديدات الأمنية الجديدة،
- 3 إبراز أهم الآليات و السياسات الأوروبية و الأمريكية في التنافس على منطقة المغرب العربي.
- 4 الوقوف على مواقف السياسة الأوروبية و الأمريكية من أزمات المنطقة المغاربية .
- 5 التعرف على آثار التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية و سبل آليات مواجهة هذا التنافس.

الإشكالية:

تمتع منطقة المغرب العربي بموقع استراتيجي مهم فهو يشكل مجال جيو سياسي ذو أهميه بالغه اقتصاديا و استراتيجيا وشديد الحساسية أمنيا مما جعلها تتعرض للاستغلال من طرف القوى الكبرى فكل طرف ينظر إلى المنطقة حسب منظوره الخاص حيث تسعى كل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى الاستحواذ على المنطقة عن طريق مشاريع ومبادرات أمنية واقتصادية لخدمه مصالحها، الأمر الذي أدى إلى جملة من الانعكاسات على دول المنطقة هذا الواقع على المستوى المغاربي يطرح العديد من الملاحظات والتساؤلات لعل أهمها يدور حول موقع دول المغرب العربي من هذا التنافس وما هي أبرز الانعكاسات التي يفرزها هذا التنافس على المنطقة وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات وتداعيات التنافس الأورو أمريكي على المنطقة المغاربية وأثره على التعاون

المغاربي؟

من خلال هذه الإشكالية تظهر لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- 1) ماهي المكانة الاستراتيجية للمنطقة المغاربية ؟
- 2) ما هي أهم الاستراتيجيات والآليات التنافسية الأورو أمريكية لاحتواء منطقة المغرب العربي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة ؟
- 3) ما هي الآثار والانعكاسات المترتبة عن التنافس الأورو أمريكي على المنطقة المغاربية ؟
- 4) ما مدى تأثير هذا التنافس على مستقبل المنطقة المغاربية؟

الفرضية المركزية:

كلما زادت حدة التنافس في المنطقة المغاربية كلما انعكس ذلك سلبا على مستقبل المنطقة وساهم في تعميق الفجوة و الاختلالات التي تعاني منها دول المغرب العربي.

الفرضيات:

- 1) كلما تميزت المنطقة بشروات طبيعية كبيرة و موقع استراتيجي زاد تنافس القوى الكبرى حولها.
- 2) إذا كانت كل من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تتنافس على المنطقة المغاربية فإنه بالضرورة لدى كل طرف آليات واستراتيجيات محددة وفقا لمصالح كل طرف متنافس من أجل تحقيق مصالحه.
- 3) كلما كانت مواقف دول المغرب العربي مجرد ردود أفعال من دون تنسيق كلما كانت انعكاسات التنافس الأوروبي الأمريكي سلبية أكثر منها إيجابية .
- 4) كلما ارتفعت مؤشرات التقارب بين الأنظمة وشعوب المنطقة المغاربية كلما نجحت جهود بناء التكامل المغاربي.

حدود الدراسة:

المجال المكاني:

يتم تحديد المجال المكاني لهذه الدراسة من خلال عنوان الموضوع حيث نركز في دراستنا على المنطقة المغاربية والعلاقة الأورو أمريكية ومدى تأثير هذه العلاقة بالمتغيرات الإقليمية والدولية.

المجال الزمني:

عادة ما يجد الباحث صعوبة في حصر الحدود الزمانية لأي دراسة وهذا نتيجة الحركية والتفاعلات الجديدة والمتجددة، وعليه فإن دراستنا لا تحدد بعامل زمني معلوم وإن كانت تنطلق من تفسير واقع الدول المغاربية في ظل التحولات الجديدة بعد 2010.

أدبيات الدراسة:

بالرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنافس الأوروبي على منطقة المغرب العربي نجد كتاب لناظم الجاسور بعنوان اثر الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية بعد الحرب الباردة الصادر سنة 2007 والذي تناول في جزء من هذا الكتاب في الفصل الخامس أهم المشاريع والمبادرات الأمريكية الأوروبية لاحتواء الوطن العربي حيث تناول هذا الفصل أهم المشاريع والشركات الأوروبية الأمريكية مع منطقة المغرب العربي برشلونة و مشروع إيزنستات الأمريكي وثانيا دراسة الحاج إسماعيل زرقون في عنوان المغرب العربي في الصراع الدولي في مجلة الواحات والدراسة والبحوث العدد 9، 2010 حيث تحدث عن عدة متغيرات محدده للاهتمام الأوروبي والأمريكي من الناحية التاريخية والموقع الاستراتيجي والإمكانيات والموارد الطاقوية التي تتميز بها منطقة المغرب العربي إلى بعض الرسائل الجامعية ألقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية التي تناولت مسألة التنافس الأوروبي الأمريكي كمذكرة حواء برحال بعنوان الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي، ، 2010 حيث جاء في المذكرة أهم عوامل التنافس الأوروبي الأمريكي من خلال تقديم السياسات الأوروبية الأمريكية وآليات وأهداف تواجد الطرفين في منطقة المغرب العربي كما تناولت هذه المذكرة أهم انعكاسات التنافس الأوروبي الأمريكي على أمن هذه المنطقة ومذكرة أخرى من طرف هنون نصر الدين بعنوان التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية مقاربه أمنية مذكره لنيل شهادة الماستر بجامعه سعيدة 2015، حيث جاء في المذكرة إبراز مكانه المنطقة المغاربية و التهديدات الأمنية الجديدة فيها وكذا التطرق إلى الآليات المتبعة من طرف الدول الأوروبية والأمريكية في التنافس على المنطقة المغاربية، كآليات السياسية و الاقتصادية والعسكرية و مواقف الدول المتنافسة من أزمات المنطقة المغاربية .

مببرات اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

يعود السبب في اختيار هذا الموضوع لعلاقتنا المباشرة بالبيئة التي نعيش فيها وهو ما دفعنا إلى الاهتمام بهذا الموضوع ورغبة في الإلمام بالمواضيع التي تمس المنطقة المغاربية كوني جزء منها وهي محل تنافس كبير بين القوى الكبرى وكذا معرفة وفهم نمط وطبيعة علاقات الدول الكبرى فيما بينها ومحاوله معرفة الاهمية التي توليها مختلف القوى الكبرى للمنطقة المغاربية في ظل المتغيرات والتحويلات التي تشهدها المنطقة المغاربية؟

الأسباب الموضوعية:

وتعود أساسا إلى أهميه الموضوع كونه من مستجدات الساحة الدولية خاصة بعد التحولات الجديدة التي عرفتها المنطقة المغاربية وكذا تسليط الضوء على كاهه استراتيجيات الدول الكبرى (الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية)، وفهم أهم سياساتها في المنطقة المغاربية مع السعي لاكتشاف الأهداف

الخفية والمعلنة لتلك السياسات، ومدى انعكاساتها والآثار المترتبة على دول المنطقة ومعرفة مستقبل المنطقة في ظل هذا التنافس خاصة بعد تزايد الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بسبب التحولات التي عرفتتها بعد 2010 و ما تشكله المنطقة من تهديدات أمنية للمجتمع الدولي عامة والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية خاصة.

منهج الدراسة: لقد استخدمنا في تناولنا للموضوع، المناهج التالية:

المنهج التاريخي: وهو ذلك المنهج الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل، ولقد استخدمنا هذا المنهج في دراستنا في سرد بعض الوقائع والتطورات كتاريخ المغرب العربي وأزمة الصحراء الغربية وكذا التحولات الجديدة التي عرفتتها المنطقة المغاربية وذلك بتحديد تفاصيل كرونولوجية الأحداث المتسارعة التي مست المنطقة.

المنهج الوصفي: و هو المنهج الذي يدرس الظاهرة أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، واستخدمنا هذا المنهج في جمع ودراسة المعطيات حول التفاعلات الأمريكية والأوروبية في المنطقة ودراستها كما هي في الواقع ووصفها وصفا كميًا وكيفيًا وهذا لتحديد طبيعة التفاعلات وفهم حركتها.

المنهج المقارن: وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، واستعملنا هذا المنهج في الدراسة من للمقارنة بين المبادرات والآليات التي استخدمها كل طرف دون أن ننسى مقارنة ومواقف كل طرف من الأزمات الجديدة والقديمة في المنطقة كمشروع التكامل المغاربي وكذا ثورات الربيع العربي وأزمة الصحراء الغربية.

المنهج الإحصائي: وهو المنهج الذي يعتمد على جمع المعطيات الإحصائية وتحليلها ومراجعتها ثم تفسيرها ، واستخدمنا هذا المنهج في تقديم الأرقام والإحصائيات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في ظل التنافس فيما يخص العلاقات و المبادلات التجارية بالمنطقة المغاربية، وكذا تقديم حصيلة المساعدات التي تتلقاها الدول المغاربية من أطراف المتنافسين على المنطقة.

الإطار المفاهيمي:

التنافس : هناك العديد من التعريفات التي قدمت بشأن التنافس الدولي أو التنافس في العلاقات الدولية، ويمكن القول أن التنافس الدولي يقصد به الإختلالات الموجودة في المجتمع الدولي وهي إختلالات تتضخم و تأخذ صورة الصراع إذ لم تتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح دول أخرى مما قد يولد حالة من التنافس و قد يشمل التنافس مجالا محددًا و قد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الاقتصادي و السياسي و الحضاري، خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقتها التنافس متباينة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الاقتصادي و السياسي لكل منهما.

كما يعرف التنافس بأنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع و تأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح و مكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي¹. أيضا يعرف التنافس على أنه حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة سواء أكانت تلك الأهداف حقيقية أو متصورة أو حول الموارد المحدودة .

كما يعرف على أنه موقف معين يكون لكل من المتفاعلين فيه علما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر.²

النزاع: يعرف النزاع بأنه تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، و أ يتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية، أمنية أو إعلامية، أما النزاع الدولي فهو تنازع و تصادم إرادات و مصالح الدول الوطنية، هذا التنازع و التصادم يكون ناتجا عن الاختلاف في دوافع الدول و في تصوراتها و أهدافها و مواردها و إمكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات وسياسات تختلف أكثر مما تتفق، و على الرغم من هذا يبقى أغلب النزاعات بعيدة على نقطة الحرب.

يؤكد العديد من الفكريين بأن مسألة النزاع هي ظاهرة طبيعية مغروسة في النظام الدولي بالإضافة إلى طبيعة الإنسان الأنانية و كذا الطبيعة التنافسية للنظام الدولي، الأمر الذي يجعل من إمكانية التنبؤ بحدوث النزاع صعبة و معقدة .

¹ عبد الله فلاح ، عودة العضائية، "التنافس في آسيا الوسطى"، مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية، كلية الأدب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص3، 4.

² منير محمود بدوي ، "مفهوم الصراع ، دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 3، 1997، ص36.

نجد تعريف لريمون آرون (**Aron Raymond**) الذي يعرف النزاع على أنه: ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة و هو نتيجة لتضاد المصالح.

تعريف آلن فيرجيسون (**Allen Vergison**) أن النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى أو في الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل، عليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان ، أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت.

يعرف **كمال حداد** النزاع بأنه خلاف حاد و تاريخي حول منافع محددة مثل الحدود، المياه بين دولتين، يكون موضوعها، أحد المصالح الحيوية و يتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه.

الأزمة: تشير بعض الدراسات إلى أن مصطلح الأزمة يعود إلى جذور يونانية تشتق فيها كلمة (Crisis) من الكلمة الإغريقية (Krino) التي تعني وسائل إدارة أو موضوع يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم، إلا أن هذه الكلمة تستخدم بشكل عام للإشارة إلى الحالة المتسمة بالخطر و الترقب و القلق، ويعد مصطلح الأزمة من المصطلحات الكثيرة التي هي محل اختلاف في تحديد معناها و ذلك نابع من اختلاف المستويات التي تحدث فيها الأزمة، حيث يستخدم مصطلح الأزمة بشكل واسع في مسائل عديدة فنقول أزمة اقتصادية، أزمة نقدية،... الخ.

وفي مجال العلاقات الدولية أصبحت الأزمة الدولية محل اهتمام العديد من الباحثين حيث يعرفها: "تشارلز ماكلياند أنها: "عبارة عن تفجيرات قصيرة، تتميز بكثرة و كثافة الأحداث فيها، و تتميز أيضا بالسلوك المتكرر، أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيرها".

يعرفها تشارلز هيرمان **Herman Charles** بأنها: "تهديد كبير و مفاجئ في وقت قصير¹".

يعرفها جون سباني **John Spanier** الأزمة بأنها: "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب.²

إذن الأزمة هي تعبير عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد و المفاجأة، بالإضافة إلى كثرة الأحداث التي قد توصل الأزمة إلى الحرب إذ لم يتم إدارتها بشكل جيد، كما تعبر على أنها نقطة تحول هامة في مسار الصراع تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه و ذلك

¹ عباس رشدي العماري، "إدارة الأزمات في عالم متغير"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 19.

² حسين قادري، النزاعات الدولية، دراسة تحليل، الجزائر، منشورات خير جليس، 2007، ص 21.

بإتباعه سلوكاً مفاجئاً و غير متوقع، يفهمه الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده، و قد يعمق من حجم التضارب الموجود مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب.¹

الأمن الإقليمي:

هو عبارة عن سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري-أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية، ويعمل نظام الأمن الإقليمي، على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها. بما يكفل لها الأمن والاستقرار. إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد. انطلاقاً من: توافق الإرادات، والمصالح الذاتية، والمصالح المشتركة.²

تصميم الموضوع:

تناولنا موضوع بحثنا من خلال ثلاثة فصول و هي مهندسة كالتالي:

الفصل الأول الموسوم بالمكانة الاستراتيجية للمنطقة المغاربية و التهديدات الأمنية الجديدة فالمبحث الأول الذي تناولنا فيه جغرافية إقليم المغرب العربي تطرقنا إلى الموقع الجغرافي والفلكي للمغرب العربي والبعد التاريخي والديني والمبحث الثاني الذي تناولنا فيه الموقع الاستراتيجي للمنطقة المغاربية وتناولنا الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية والأهمية الاستراتيجية المغاربية، في السياستين الأوروبية والأمريكية، أما المبحث الثالث فيتناول التحولات السياسية في المنطقة المغاربية و إشكالية التهديدات الأمنية الجديدة. وركزنا على مظاهر التحولات السياسية في دول المغرب العربي وكذا التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية.

والفصل الثاني الموسوم بآليات التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية فهو مكون من ثلاث مباحث:

¹ أ. ابراهيم بولمكاحل، الإطار المفاهيمي لدراسات النزاعات الدولية، سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، ص6.

² د. خليل حسين، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام، موقع خاص للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، على الموقع:

<http://www.drkhalihusseini.blogspot.com/2009/01/blogpost.1982.html>

المبحث الأول تطرقنا إلى آليات التنافس الأوروبي في المنطقة المغاربية ومن خلال هذا المبحث تناولنا الآليات الأمنية والعسكرية والاقتصادية وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى آليات التنافس الأمريكي في المنطقة المغاربية وتضمن كذلك الآليات الأمنية والعسكرية و الآليات الاقتصادية.

أما المبحث الثالث فيتضمن مواقف السياستين الأوروبية والأمريكية من أزمات المنطقة المغاربية كأزمة الصحراء الغربية وثورات الربيع العربي وتناولنا فيه مواقف السياسة الأوروبية و موقف السياسة الأمريكية من هذه الأزمات.

أما الفصل الثالث المتمثل في أثار التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية فتطرقنا في المبحث الأول إلى انعكاسات التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية الذي تناولنا فيه الانعكاسات على المستوى الداخلي المتمثل في الانعكاس السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و العسكري وكذلك على مستوى قضية التكامل المغاربي.

وفي المبحث الثاني تناولنا آليات مواجهة التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقه المغرب العربي وتضمن كيفية تفعيل اتحاد المغرب العربي إضافة إلى البديل الإقليمي المتمثل في البديل العربي والصيني لمواجهة هذا التنافس.

وفي المبحث الأخير والثالث تناولنا مستقبل المنطقة المغاربية في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي وتم رسم سيناريوهات مستقبل الاتحاد المغاربي ومستقبل التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية.

صعوبات الدراسة:

لاشك في أن أي بحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لا يخلو من الصعوبات ويرجع ذلك إلى طبيعتها الديناميكية وهذا ما ينطبق على المنطقة المغاربية والتي تسارعت فيها الأحداث خاصة بعد التحولات الجديدة التي عرفتها خلال ثورات الربيع العربي فعند إعدادنا لبحثنا واجهتتنا صعوبة إيجاد المصادر والمراجع التأصيلية لهذا الموضوع حيث وجدنا مراجع قليلة وإن وجدت فهي منفصلة كالسياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية أو الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، كما وجدنا انعدام في المراجع المتعلقة بموضوعنا بجامعة الجلفة.

الفصل الأول:

المكانة الاستراتيجية للمنطقة المغاربية
والتهديدات الأمنية الجديدة

تمهيد:

إن المقومات الطبيعية كالموقع ، المساحة ، المناخ والموارد المائية والمقومات البشرية المتمثلة في حجم السكان وتركيبهم العمري والمقومات الاقتصادية التي تتمثل في الموارد المعدنية والصناعية والزراعية هي التي تمثل الوزن السياسي وقوة الدولة.

ومن خلال دراسة هذا الفصل نستعرض المكانة والأهمية الجيوبولوتيكية والاقتصادية للمنطقة المغربية التي تتوفر على مجموعة من المقومات والتي تجعلها تحتل مركزا عالميا متميزا، هذه المكانة الحيوية والحساسة التي جعلتها محل تنافس بين الفواعل التي لها وزن في الساحة الدولية، وهذا من أجل بسط النفوذ وكسب حلفاء جدد وفتح مجال اقتصادي لتصريف المنتوجات وجعل المنطقة كهمزة وصل مع باقي الدول المجاورة ودراسة التحولات السياسية في المنطقة المغربية ومظاهر هذه التحولات والتهديدات الأمنية الجديدة التي طرأت على الساحة المغربية خاصة بعد التحولات الإقليمية والتي عرفتها بعض البلدان المغربية.

وبناء على هذه الدراسة يعتبر هذا الفصل محور رئيسي وأساسي لكونه فصل وصفي وتشخيصي لمكانة المنطقة المغربية و نظرة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لهذه المنطقة، وبالتالي فهذا الفصل يعالج جزء من إشكالية الدراسة بشكل مباشر، إضافة إلى توضيح الكثير من الأسئلة المتعلقة بإشكالية الدراسة.

المبحث الأول: جغرافية إقليم المغرب العربي

إن كل من الاهتمام الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة المغاربية ينطوي بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة بكل أبعادها الاقتصادية والتجارية والثقافية والسياسية... الخ. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهمية المنطقة المغاربية أي تقدم وصفة تعريفية للمنطقة لما تحتويه من ثروات طبيعية وديمقراطية ، إضافة إلى الموقع الجغرافي الهام الذي تحتله دول هذه المنطقة .

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والفلكي للمغرب العربي

أ- التسمية:

إن منطقة المغرب العربي في بعدها وعمقها الحضاري والتاريخي، عرفت في الماضي تعدد تسمياتها، فمن كان يأتي من الشمال مثل الرومان والأوروبيين يسميها شمال إفريقيا، مع أن هذه التسمية تستدعي إدخال مصر ضمن المجموعة ، ومن كان يأتي من الشرق مثل العرب والأتراك كان يستعمل كلمة "غرب أو مغرب" ويدخل بالطبع الأندلس وغرب إفريقيا، أما المصريون القدامى إسم "أمانتي" أي عروس المغرب وأطلق عليها أحيانا بلاد الأمازيغ أي الوطن الحر، وبلاد البربر ، والمور والمغرب الإسلامي.

ومهما تنوعت التسميات واختلفت فإن التسمية التي أسندت كثيرا إلى منطقة المغرب العربي هي "المغرب" وهو مصطلح لغوي قصد به الكتاب العرب الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس ، أما في الاصطلاح أو المعنى المتعارف فهي الأقاليم الواقعة غرب مصر والتي تشمل شمال القارة الأفريقية من طرابلس إلى المحيط الأطلسي ويرى البعض بأنه - ربما - اصطلاح فرضته ظروف الفتح - مثلما استعملت كلمة الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث أن المسلمين وجدوا أنفسهم أمام أسماء غريبة يصعب استيعابها فأرادوا الاستعاضة عنها بتسميات سهلة أو لعله نوع من التسمية المبهمه استعملها العرب كدليل على جهلهم لهذه المنطقة.

يوصف كذلك بالكبير لتمييزه عن دولة المغرب الأقصى وبالعربي لتمييزه عن دول شمال افريقيا في مجموعة البلدان العربية مع اعتبار أنه يطل على البحر الأبيض المتوسط الشيء الذي يعطيه خصوصية أثرت في علاقته مع البلدان المتوسطية وأهلته لأن يلعب دورا حضاريا ضمن المجال المتوسطي.¹

¹ د. صبيحة بخوش، "تحد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007)"، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، ط1، 2010، ص75.

ويرى البعض أن هذه الخصوصية تعني تميز المغرب تميزا عربيا عن الغرب، ومغربيا عن العرب ، وأن هذه الخصوصية هي المصدر الأول في صياغة المشروع الحدودي المغربي بمنطلقاته وأهدافه وحدوده.¹

ب- الموقع والتضاريس:

بمكوناته الخمسة (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا)، فإن المغرب العربي يمتد من الغرب إلى الشرق على 42° طولاً أي بين خطي طول 17° غرباً (الساحل الأطلسي لموريتانيا) و 25° شرقاً (الحدود الليبية المصرية) ومن الجنوب إلى الشمال على 19° عرضاً أي بين خطي العرض 15° شمالاً (حدود الجزائر الصحراوية مع مالي) و 37° شمال بنزرت ويغطي مساحة تقدر بـ: 5.783.961 كلم² موزعة كالتالي:

- الجزائر 2.381.741 كلم²
- ليبيا 1.759.540 كلم²
- موريتانيا 1.032.455 كلم²
- المغرب 440.550 كلم²
- تونس 136.610 كلم²

ويبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي 7000 كلم موزعة كالاتي:

الجزائر 1200 كلم - تونس 1300 - المغرب 1835 كلم - ليبيا 1770 كلم - موريتانيا 754 كلم.

وبهذه المساحة فهو يشكل 19% من مساحة افريقيا و 4.43% من مساحة اليابسة و 42% من مساحة الوطن العربي وتشكل الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة المغرب العربي.²

أما من حيث التضاريس فبلدان المغرب العربي تكتسي مميزات طبيعية متجانسة فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية ، وتمتلك هذه البلدان في الوقت نفسه مناطق صحراوية متزامية الأطراف وواجهة بحرية مهمة إذ لها ساحل على المتوسط يقدر بحوالي 4200 كلم وأخرى على الأطلسي بحوالي

¹ محسن عوض، محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 121، مارس 1989، ص75.

² د. صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص76، 77.

2600 كلم، كما أنها تمتد على ما يزيد من 4000 كلم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا.

غير أنه خلافا للبلدان المغاربية الثلاثة (الجزائر - تونس - المغرب) ، تعتبر ليبيا و موريتانيا بلدين صحراويين أساسا ما عدا منطقة وادي السنغال في جنوب موريتانيا والجبل الأخضر في شمال ليبيا.

أما على المستوى المناخي يتجانس المجال المغاربي ويتميز بالتنوع في الوحدة، نظرا لاتساعه الكبير، ففي الشمال يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط مع درجة حرارة متوسطة عموما، بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي حيث تشتد الاختلافات الحرارية لتصل أو تفوق 50° في موريتانيا وهذا الاختلاف يتناسب مع تناقص معدلات الأمطار باتجاه شمال - جنوب- وتتميز بعدم الانتظام بين سنة وأخرى.¹

3-1- التركيبة البشرية :

يتشكل سكان بلدان المغرب العربي الكبير من عنصر بيولوجي أساسي هو العنصر العربي وهو الغالب بالإضافة إلى بعض العناصر كالأمازيغ، والأفارقة جنوب الصحراء، الإسبان و الأتراك، وتجمعهم غالبا روابط الدين والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك. أما اللغات المستخدمة فهي اللغة العربية ، و اللهجات الأمازيغية بتنوعاتها المغاربية لكنها قليلة بالمقارنة مع اللغة العربية.

يبلغ عدد سكان المغرب العربي الخمسة حسب إحصائيات 2015 حوالي 94 مليون نسمة ويتوزعون بشكل مختلف حسب الظروف الطبيعية والاقتصادية.²

وقد رافق هذا التطور الهائل للسكان، تفاوتات كبيرة في توزع السكان حسب المناطق في دول المغرب العربي فنجد مثلا في المناطق الساحلية تبلغ الكثافة السكانية ذروتها بمعدل يفوق 200 ساكن/كم²، نظرا لوجود البحر وتوفر الخدمات ومواطن الشغل، أما المناطق الداخلية فهي تضم كثافة سكانية معتدلة تتراوح بين 50/ 200 ساكن/كم².

¹ عبد الحميد براهيم ، "المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية" ، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص28، 29

² المغرب العربي الكبير أو شمال افريقيا ، على الرابط: <http://www.startimes.com>

و تتضاءل الكثافة السكانية في المناطق الجنوبية، وذلك يعود للمناخ الصحراوي القاسي، وافتقار الصحراء لأبسط مقومات الحياة، إضافة إلى غياب البنية التحتية.¹

والجدول التالي يبين توزيع السكان وبعض الخصائص الديمغرافية للمنطقة المغاربية.

الجدول 01: يبين عدد سكان المغرب العربي و نسبة الولادات و نسبة الوفيات حسب

إحصائيات سنة 2015

الدول	عدد سكان (وحدة مليون نسمة)	نسبة الولادات في الف نسمة	نسبة الوفيات في الف نسمة
الجزائر	40.4	%24.74	%4.77
المغرب	33.6	%21.02	%5.15
ليبيا	6.2	%21.43	%5.20
تونس	11.1	%19.8	%6.36
موريتانيا	3.63	%33.8	%7.96

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات لكل دولة 2015.

المطلب الثاني: البعد التاريخي والثقافي

بالرغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي إلا أن اللغة العربية تعد لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة، كما أن الدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، كما أن التعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني قائمة على الاتصال و ليس الانفصال.

يضاف إلى هذا التجانس الثقافي الموحد، وجود تاريخ مشترك صقل المغرب العربي عبر قرون، فالتاريخ المشترك للمجموعة المغاربية يعود إلى العصر القديم، قبل أن يعززه دخول الإسلام الذي ساهم في تمتين أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة لمدة عدة قرون قبل الاستعمار الغربي الذي حمل معه مخططات التجزئة والتفكك.

¹ المغرب العربي، المعرفة، على الرابط: <http://www.marefa.org>

لقد وصل المسلمون الأوائل لنشر الإسلام والعلوم الإسلامية إلى المغرب العربي عام 647م بقيادة عبد الله بن سعد أي بعد الهجرة بـ 25 سنة فقط.¹ ولكن التاريخ يسجل أن عقبة بن نافع قد لعب دورا مهما بتأسيسه القيروان سنة 670 والتي أصبحت عاصمة إسلامية جديدة وواصل مهمته من المغرب الأقصى.

إن غالبية القيم التي جاء بها الإسلام مثل تحرير العبيد والتسامح والأخوة والتضامن والعدالة الاجتماعية والحرية الاجتماعية والمسؤولية وكذلك تطبيق القيم في الحياة اليومية جعل السكان الأصليين يتقبلونه بصدر رحب وبخاصة السكان المحرومين ثم عم فيما بعد جميع الفئات مع مرور الوقت غير أنه تعرض لبعض المقاومات المحدودة من قبل بعض السكان البربر، منها تلك التي قادتها الكاهنة.

غير أن بعض المؤرخين الحاملين لبعض الأدبيولوجيات المعادية للإسلام غالبا ما يبررون مثال الكاهنة لتبرير الطرح الذي يعتبر المسلمين الذين قدموا إلى المغرب العربي لنشر الإسلام غزاة مثلهم مثل سابقهم ولاحتقيهم، و أن العرب الذين جاؤوا لتأدية هذه المهمة منذ القرن الأول محتلون كغيرهم وقد تم اعتماد هذا الخلط لزرع البلبلة في العقول ومحاولة تقليص البعد الحضاري للإسلام والتعاليم القرآنية والسنة النبوية الشريفة.

وهكذا اعتنق المغرب العربي الإسلام كنظام مرجعي وكمجموعة من المبادئ والقيم التي تشكل أسس شرعية السلطة. إن انتماء المغرب العربي إلى العالم الإسلامي يعني توسيع الرقعة الإسلامية على المستوى الحضاري والثقافي، ويمكن أن نلاحظ في هذا الصدد أن بين القرنين الميلاديين الثامن والثالث عشر، دخل المغرب العربي في مرحلة تميزت بجهود توحيدية وإرادة للحفاظ على استقلاليتها تجاه المشرق العربي. عبر تأسيس إمبراطوريات ودول كبرى (الدولة المرابطية)، الدولة الموحدية قوية متماسكة كان لها دور حاسم في تجسيد خصوصية المنطقة؛ باعتبارها جزءاً من العالم الإسلامي.²

يخلو المغرب العربي من التعدد الديني (باستثناء بعض المجموعات اليهودية القليلة في المغرب الأقصى) فالإسلام دين الجميع. وقد حماه ذلك مما يمكن أن ينشأ عن مثل هذا التعدد من نغرات وفتن طائفية أصبحت من سمات الواقع الدولي المعاصر .

¹ عبد الحميد براهيمى ، مرجع سابق، ص33.

² محمد المالكي، "الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي" ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993، ص50.

أما التعدد العرقي فيه فينحصر بوجود مجموعات بربرية (أمازيغية) في المغرب والجزائر، وأقلية إباضية في الجزائر. لكن وضع هذه الأقليات يختلف جذريا عن وضع الأقليات في دول العالم، ذلك أن المغرب العربي -حتى مع وجود البربر- يبدو أقرب إلى التجانس العرقي، ولا وجود فيه لمشكلة عرقية ذات شأن .

ويعود السبب في ذلك إلى أنه مع دخول العرب إلى هذه المنطقة حصل بينهم وبين البربر من قوة الاندماج والتفاعل ما أدى إلى إخفاق الاستعمار إخفاقا ذريعا في إثارة النعرة البربرية في حينه. كما أن ما عرفته بعض دول المغرب العربي في السنوات الأخيرة من محاولات إثارة المشكلة البربرية لا تعكس واقعا موضوعيا ، بل هو افتعال محض تغذيه قوى موضوعي وخارجية غير خفية الأسباب والأهداف.¹

وهكذا يعدّ المغرب العربي نموذجا للتلاقي بين الثقافات والأجناس؛ على أساس من التآخي والوثام في إطار الدين الواحد. وقد ركّزت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد؛ من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أشمل بين شعوبها، وهو ما يسهل من إقامة أسس التبادل الفكري والثقافي، ووضع برامج للتعاون الثقافي.

¹ محمد صالح الهرماسي ، "مقارنة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر"، دار الفكر ، 2001، ص35-36.

المبحث الثاني: أهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة المغاربية

شكلت المنطقة المغاربية منذ القدم نقطة وقيمة استراتيجية ليست وليدة اليوم، فهي منطقة تلاقي أربعة أبعاد جيو استراتيجية وهو ما يجعلها في موقع استراتيجي مهم بالنسبة للقوى العالمية، خاصة للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية داخل إفريقيا.

المطلب الأول: الأهمية الجيو سياسية والاقتصادية

أ- الأهمية الجيو سياسية:

إن الموقع الجغرافي للمغرب العربي يعد من المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية والجيو سياسية فهو يمثل همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا ما جعله ممر للتواصل الحضاري والديني ومركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه المطل على البحر الأبيض المتوسط ، و هو يعتبر نقطة التقاء لثلاث قارات ، آسيا ، إفريقيا وأوروبا.

ونظرا لإطلال بلدانه على البحر الأبيض المتوسط فهي تعتبر همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية، بحيث إذا نظرنا على سبيل المثال إلى مضيق جبل طارق فنجده يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي ونصف الكرة الأرضية، وأما قناة السويس عبر البحر الأحمر فنجدها تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي والهادي، الشيء الذي يجعله ممرا للتجارة العالمية، إذ 50% من البترول المستهلك من أوروبا الغربية يمر عبر المتوسط حيث تعتمد كل من إيطاليا واليونان وسويسرا والنمسا على نسبة 100% من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط، و أن أي توقف طويل للإمداد سوف يتسبب في انهيار إقتصاد هاته الدول.¹

وتكتسي بلدان المغرب العربي مميزات طبيعية متجانسة كوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان، في مجموع الدول المغاربية وتمتلك في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف، وواجهة بحرية مهمة؛ إذ لها ساحل على البحر الأبيض المتوسط طوله أكثر من 4200 كلم، كما أنها تمتد على ما يزيد على 4000 كلم من الصحاري؛ انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا.

¹ هنون نصر الدين، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2015، ص34، 35.

وإجمالاً فإنه نظراً لتكوينه الطبيعية والمناخية والنباتية ومصادره البحرية، وبخاصة ثرواته المعدنية، من المحروقات السائلة والغازية إلى المعادن الحديدية وغير الحديدية، فإن المغرب العربي يشكل تماثلاً واضحاً.

فمن المحيط الأطلسي إلى مصر والسودان شرقاً، ومن البحر المتوسط حتى تشاد والنيجر ومالي والسنغال جنوباً، يمثل المغرب العربي نقطة التقاء مهمة في الاتصالات الدولية، ويتمتع بموقع استراتيجي مهم¹. كما يشكل البحر الأبيض المتوسط احد المجالات الجيواستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية فعلى الرغم مما يحتويه المغرب العربي من ثروات وما يتمتع به من موقع استراتيجي مهم جدا وكذلك الثروة البشرية، الا انه يعتبر من المناطق أو البلدان المتخلفة بل يعاني من تهديدات ومخاطر كثيرة تهدد الدول والافراد رغم ان هذه التهديدات تتميز بالعالمية بمعنى أنها تؤثر في جميع الوحدات السياسية إلا أن المغرب العربي يعرفها بحدة كبيرة².

والأمر لا يختلف اليوم اذ تضع الولايات المتحدة والقوى الكبرى نصب عينها عن هذه الاهمية الجيوسياسية للمنطقة الأوروبية من أجل تحقيق التوازنات الكبرى لامبراطوريتها العالمية وفي السياق دخلت دول الاتحاد الأوروبي مسار الشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط ادراكاً لهذه الأهمية ولوقف الزحف الأمريكي اتجاهها³.

ب- الأهمية الجيو اقتصادية والتجارية:

تتمتع منطقة المغرب العربي بمكانة معتبرة من حيث حجم و نوعية الموارد الاقتصادية الهامة التي تشكل أساس الصناعات المتنوعة ومصادر الطاقة لاقتصادياتها، فهي تتوفر على موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة موزعة بين الدول الخمس.

فالمنطقة المغاربية تتوفر على كم وافر من مصادر الطاقة التقليدية كالنفط حيث يتجاوز الاحتياطي منه 5 مليار طن (50.6 مليار برميل) والغاز يزيد عن (6100 مليار م³)، إضافة الى مصادر الطاقة المتجددة و

¹ عادل مساوي ، د. العلي حامي الدين، "المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية الإسلامية"، دراسة استشرافية، جامعة الرباط، ص378

² هنون نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص35.

³ فلة ابتسام قادة ، "التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر3، 2017، ص20.

كذلك الفوسفات و الحديد و النحاس و الذهب و كل هذه الامكانيات كفيلة بأن تجعل منه قطبا اقتصاديا متميزا .

وبصفة إجمالية فان المغرب العربي يتوفر على ما يلي:

- 50 مليار برميل من النفط أي ما يعادل 4.58% من الاحتياطي العالمي من النفط و7.34% من الاحتياطي العربي.
- 6100 مليار م3 من الغاز أي ما يعادل 3.93% من الاحتياطي العالمي و 17.58% من الاحتياطي العربي.
- 44 مليار طن من الفوسفات أي ما يعادل 34% من الاحتياطي العالمي .
- 134 مليون طن من الفحم أي ما يعادل 16.6% من الاحتياطي العالمي .
- 210 مليون طن من الكوبالت أي ما يعادل ال 10% من الاحتياطي العالمي.
- 45 مليون طن من الزنك بنسبة 2% من الاحتياطي العالمي ¹.

وكما سبق ذكره فمنطقة المغرب العربي تتوفر على ثروة نفطية معتبرة و تستحوذ ليبيا والجزائر على أكبر حصة من حيث احتياطي النفط في منطقة المغرب العربي وهذا الاحتياط مرشح للزيادة وذلك بفعل عمليات التنقيب والاستكشاف .

إضافة إلى النفط تتوفر منطقة المغرب العربي على احتياطي هام من الغاز الطبيعي و الذي يتواجد بكل من الجزائر وليبيا ويشكل ما نسبته 3.93% من الاحتياطي العالمي 17.59 من الاحتياطي العربي.

وتمتلك الجزائر خامس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم وهذا بعد كل من روسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وقطر وثاني أكبر مصدر له في العالم ، وثاني أكبر مصدر للغاز لأوروبا إذ تصدر 1.4 تريليون م3 من الغاز كل سنة إلى أوروبا من خلال خطي أنابيب التصدير يمتدان تحت مياه البحر المتوسط.

كما يحتوي المغرب العربي على أكثر من ثلث احتياطي الفوسفات المتوفر عالميا والمقدر بـ 185 مليار طن وعلى 85% من الاحتياطي العربي و يوفر انتاج 5/1 الانتاج العالمي ، وتتوفر على نسبة انتاج 1.16% من الانتاج العالمي بالنسبة للحديد ².

¹ صبيحة بخوش، نفس مرجع سبق ذكره، ص89.

² د صبيحة بخوش ، مرجع سبق ذكره، ص90-92.

وبالإضافة إلى الموارد الطاقوية التي تزخر بها المنطقة المغاربية في المغرب العربي أيضا يمتلك مؤهلات فلاحية وزراعية تمكنه من أن يكون قطبا فلاحيا بامتياز.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي في المنطقة المغاربية فتختلف من بلد إلى آخر، فنجد الجزائر و ليبيا أن مجمل الاستثمارات الأجنبية تتركز بشكل كبير في مجال المحروقات، و هذا إلى طبيعة الاقتصاد في البلدين الذين يعتمدان على الاقتصاد الريعي، أما المغرب و تونس فيتركز الإستثمار الأجنبي في قطاعات أخرى كالسياحة والصناعة، وهذا لعدم امتلاك هذين البلدين لمقومات طبيعية كالبتروال والغاز الطبيعي ، أما موريتانيا فيمكن تراجع الاستثمار الأجنبي فيها وهذا لغياب بيئة مناسبة تساعد على الاستثمار بسبب عدم الاستقرار السياسي لكثرة الانقلابات بهذا البلد.¹

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية المغاربية في السياستين الأوروبية و الأمريكية

أ- أهمية الدول المغاربية في السياسة الأوروبية

تكمن أهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة للدول الأوروبية في أن امتداد أوروبا لا يأتي في اتجاه الأطلسي وإنما يأتي في اتجاه البحث عن هوية مستقلة لأوروبا بحيث يمكن أن تكون في اتجاهين:

- اتجاه أوروبا نحو أوروبا الشرقية، وخاصة بعد التحولات التي شهدتها العالم وسقوط المنظومة الشيوعية، وغيرها من التحولات.

- اتجاه نحو البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية، وخصوصا المغرب العربي نظرا لما تشكله هذه المنطقة من تأثير بالغ على الصناعات الغربية لامتلاكها النفط واتساع أسواقها الاستهلاكية، زيادة عن قرب المنطقة المغاربية من الدول الأوروبية، واهتمام دولة محورية بالمنطقة، وهي فرنسا بحكم الإرث التاريخي المستمد من الحقبة الاستعمارية، حيث نجد المغرب و موريتانيا على سبيل المثال قد لعب كل منهما دورا محوريا في تمرير الاستراتيجيات الفرنسية داخل أفريقيا، من خلال سياسة تهدف إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي بين دول المنطقة، والحفاظ على قنوات التعامل معها و مراقبة تدفق التوازن الاقتصادي و الديمغرافي.²

¹ هنون نصر الدين، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2015، ص50.

² مريم منصور، "التنافس الاوروبي الامريكى الصيني على منطقة المغرب العربي منذ نهاية الحرب الباردة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014، ص62، 63.

كما تعتبر المنطقة كذلك ذات أهمية قصوى للحفاظ على أمن أوروبا خصوصا في ظل التهديدات الامنية الجديدة، وخصوصا ضد الهجرة الغير شرعية و الجريمة المنظمة، والإرهاب من خلال مشاريع كالاتحاد المتوسطي و ما يلحقه من مشاريع مكتملة كبرنامج ميد 1 وميد 2 ، و توقيع اتفاقية للتبادل الحر يتم تفعيلها تدريجيا خلال 12 سنة حتى يصبح مطابقا لمعايير التجارة العالمية.¹

وكما تم ذكره سابقا تظهر أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة للسياسة الأوروبية في أهمية السوق المغاربي كسوق نامي أمام الصادرات الأوروبية و ما تفتحه من فرص استثمار للاتحاد الأوروبي كالنهر الصناعي العظيم بلبيسا ومشروع أنابيب نقل الغاز الجزائري إلى أوروبا ، وكذلك احتياطات الغاز والنفط والعديد من المواد الأولية كالفوسفات والحديد واليورانيوم ، كلها عوامل جذب اهتمام الاقتصاد الأوروبي و تأمين استقراره.²

ب-أهمية الدول المغاربية في السياسة الأمريكية:

تكمن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية في السياسة الأمريكية في الارتكاز على منطقة المغرب العربي كنقطة اتصال استراتيجي طبيعية بمنطقة الشرق الأوسط الخليج، أفريقيا جنوب الصحراء، وصولا إلى المحيط الأطلسي، وهو حزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات رئيسية أوروبا أفريقيا وآسيا، ويشكل ساحل دول شمال أفريقيا أهمية إستراتيجية كبيرة في تأمين معبر البحر الأبيض المتوسط.

كما تهدف السياسة الأمريكية إلى ضمان استقرار المنطقة وتفادي أي توتر إقليمي يضر بالمصالح الاقتصادية الإستراتيجية الأمريكية فيه، ويعتبر حسن إدارة التوازن الإقليمي بين الجزائر والمغرب من الرهانات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في ضمان استقرار المنطقة.³

وترى الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، أن منطقة المغرب العربي تشكل منطقة استراتيجية لشل ومحاربة الإرهاب خصوصا مع الطرف الجزائري هذا فضلا عن محاولة نقل قاعدة افريكوم من ألمانيا إلى الجزائر.

¹ محمد مطاوع، "أوروبا والمتوسط ، من برشلونة الى سياسة الجوار" ، موقع جريدة الاهرام على الانترنت يوم 2014/10/11
http://dijital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=221585&eid=725

² أ. بالة عمار، "المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي الأمريكي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور، خنشلة، ص73.

³ مريم منصوري، مرجع سابق، ص64.

وما يلاحظ من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة المغاربية من خلال المشاريع الاقتصادية و زيادة حجم التبادلات التجارية مع دول المنطقة لخدمة الاقتصاد الأمريكي والاستراتيجية الأمريكية على المستوى الدولي أيضا.

حيث كان لزيارة جون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2014 إلى الجزائر دور بالغ الأهمية في قبول الطرف الجزائري بتزويد أوروبا بالغاز الصخري في محاولة لتضييق الخناق على روسيا في قضايا دولية خصوصا في أوكرانيا وفك الضغط الروسي على أوروبا، كون روسيا من أهم المنابع الطاقوية لأوروبا عموما وألمانيا خصوصا باعتبارها أهم مستهلك الغاز والطاقة الروسية.

ومن خلال أهمية المغرب العربي للولايات المتحدة الأمريكية يمكن الإشارة إلى تواجد الأسطول البحري الأمريكي السادس في البحر المتوسط لغرض تأمين المواصلات البحرية، وتأمين حاجياتها الطاقوية بالإضافة إلى إشراك دول مغاربية في مناورات عسكرية إلى جانب حلف الناتو مثل الجزائر سنة 2000، زيادة على عقد قمم و مؤتمرات بمشاركة الدول المغاربية مثل مؤتمر اسطنبول 2004، ومشروع ايزنستات حول التبادل التجاري والاستثمار في المحروقات.¹

واستثمرت الولايات المتحدة الأمريكية ملف الصحراء الغربية لتحزز تقدما جديدا في عملية الاختراق. فبعد أن كان الملف حكرا على فرنسا التي عملت ولفترة طويلة على إدارة التناقض المغربي- الجزائري حول هذا الموضوع وما ساعدها على ذلك أن المسألة ظلت مطروحة على "منظمة الوحدة الإفريقية" التي ترتبط بسياسية فرنسا. إلا أن نقل الملف إلى الأمم المتحدة بعد اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالجمهورية الصحراوية، وانسحاب المغرب من المنظمة التي عادت إليها مؤخرا اعتبر عمليا تحويله من دائرة "الاختصاص الفرنسي" إلى دائرة الإشراف الأمريكي المباشر، إلا أن الملاحظ حول الموقف الأمريكي تجاه الصحراء الغربية هو أنه لم يعبر عن انحياز صريح لأحد الطرفين بل سار في ركب التوجهات الفرنسية المنقسمة بين إغراء الغاز الجزائري والدور الاقليمي للمغرب في إفريقيا و الشرق الأوسط كعمود نموذج للمبادرات الأوروبية في

¹ خالد بومنجل، دور العامل الحضاري في التفاعلات المغاربية على المستوى الدولي، الحوار المتمدن، متحصل عليه من الرابط:

<Http://www.ohewar.org/s.osp?aid=532097=0&cid=0&.v=&i=0&9>

المنطقة وخاصة تلك المتعلقة بالدفع بإسرائيل كلاعب فاعل ومقبول في المنظومة الأوروبية متوسطة مثل مسار برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط¹

خريطة توضح الاهمية الاستراتيجية للمغرب العربي



المصدر: Microsoft Encarta 2009

¹أ.بالة عمار ، نفس المرجع السابق، ص276.

المبحث الثالث: التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وإشكالية التهديدات الامنية الجديدة

لقد شكّل مطلع 2011 حدثاً مفصلياً ونوعياً نظراً لما شهدته المنطقة المغاربية والعربية عموماً من تحولات سياسية لم تشهدها من قبل والتي كانت بدرجات متفاوتة فشكّلت تونس المنطلق للأحداث الشعبية التي اجتاحت البلدات العربية، أما ليبيا فدخلت في دوامة من العنف وفي نفس السياق المغاربي شهدت الجزائر وموريتانيا والمغرب احتجاجات شعبية اضطرت الأنظمة إلى إصلاحات ذات طابع دستوري.

وامتدت تأثير هذه التحولات لتشمل فواعل أخرى ، كان في مقدمتها الموجات الجديدة من الحركات الإرهابية ومخاطر الهجرة غير الشرعية وفوضى السلاح في ليبيا.

المطلب الأول: مظاهر التحولات السياسية في دول المغرب العربي

أ- الثورة التونسية

مثلت الثورة التونسية التي أدت إلى هروب الرئيس التونسي وعائلته إلى السعودية و الإطاحة بنظامه الذي استمر لمدة 23 عاماً علامة فارقة و بداية مرحلة تاريخية جديدة في العالم العربي كان انطلاقها يوم 17 ديسمبر كرد فعل على انتحار البوعزيزي في ولاية سيدي بوزيد كتعبير عن تراكم الاحتقانات الاجتماعية ثم شملت جهات داخلية عديدة في الجنوب والمناطق الغربية للبلاد.¹

وانطلقت المظاهرات وخرج آلاف المتظاهرين الراضين للكثير من السلبيات الموجودة من بطالة وعدم وجود عدالة اجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم حيث شملت المظاهرات مدناً عديدة في تونس وكان عدد الثوار يتزايد بشكل مستمر ويتزايد معه حماسهم وشجاعتهم يوماً بعد يوم، وبدأ الأمر يخرج عن نطاق السيطرة الأمنية،² لتصل الاحتجاجات إلى الضواحي الشعبية للعاصمة تونس انطلاقاً من ساحة محمد علي معقل في مظاهرة ضخمة أكثر من 100 ألف متظاهر، كسرت حواجز الأمن واقتحمت شارع بورقيبة لتصل أمام بنايه وزارة الداخلية وليهتف المتظاهرين بصوت واحد "إرحل... إرحل... إرحل.." واللافت أن هذه المظاهرات شاركت فيها جميع فئات المجتمع من شيوخ وأطفال ونساء الخ وكذا جميع الشرائح المهنية

¹ كمال بن يونس، "التهميش الشامل، عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، السياسة الدولية"، مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 184، أبريل 2011، ص 59.

² علي عبده محمود، "الثورة التونسية، الأسباب، عوامل النجاح"، الهيئة العامة للاستعلامات على الرابط:

والاجتماعية ولم تقتصر مطالبها على الحقوق الوظيفية والتشغيل وإنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والإعلامي ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.¹

أبدت الأحداث التونسية بشكل مفاجئ إلى تنحي الرئيس السابق زين العابدين بن علي عن مهامه بعد 15 يوما من المظاهرات مساء 14 جانفي و مغادرة البلاد، وذلك في تطور دراماتيكي لم تشهده منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

إن أهم مرحلة عرفتها التجربة التونسية هي مرحلة التأسيس الدستوري عرفت فيها تونس إجراء أول انتخابات ديمقراطية نزيهة رغم أنها تمت في شروط المنظومة القديمة ، أفرزت نتائج هذه الانتخابات فوز ثلاث أحزاب (الترويكا: النهضة، المؤتمر ، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات قادت سنتين من مرحلة التأسيس الدستوري غير أن النزاع الإيديولوجي الذي بدأ يطفو على السطح أدى إلى الانزياح الأول في مسلسل التحول نحو الديمقراطية وعرفت هذه المرحلة مجموعة من الانجازات من بينها إعداد دستور ديمقراطي والذي استغرقت صياغته مدة سنتين بسبب الاختلاف بين المرجعيات حول هوية الدولة ونظام الحكم وحقوق المرأة وكذا إنجاز انتخابات برلمانية ورئاسية وإرساء قانون للعدالة الانتقالية.

ورغم م يبدو من نجاح التجربة التونسية اليا فعة في إنجاز مراحل الانتقال الديمقراطي العسيرة ، إلا أن واقع الحال لا يمكن أن يخفى عن أنظارنا براعة وتقنيات هذا الانقلاب الهادئ الذي حققته مكونات الثورة المضادة بصفة تكون ساحقة وغير قابلة للتشكيك باعتبار أن ما أنجز هو ما أراده الشعب من خلال آلية الاقتراع الديمقراطي.²

وفي خضم هذه التجاذبات أضحت تونس تعاني حالة صراع سياسي بين ما يمكن تسميته بالنخب القديمة والنخب الجديدة خلال المرحلة الأولى من مسار التحول الديمقراطي الذي شهدته الدولة بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي واختيار الرئيس الذي يقود ذلك المسار في مرحلته الانتقالية وما يرتبط بها من تأسيس وتكوين مؤسسات وهيئات انتقالية تتم عبرها عملية التحول تلك، وبشكل عام عرف المشهد السياسي في تونس بعد الحراك الشعبي حالة من التنوع وتجلي ذلك على نحو خاص أثناء انتخابات رئاسية التي جرت في 23 نوفمبر 2014 وفاز فيها مرشح حزب نداء تونس الباجي قائد السبسي في مرحلة ثانية بينه وبين الرئيس المنهية ولايته المنصف المرزوقي.

¹ ناجي عبد النور، "الحركة الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 387، ماي 2011، ص131.

² د صباح العمراني، "التحول السياسي بين محاولات الاجهاض وفرص التفاوض، تجارب في التحول السياسي"، 2017/01/24 متحصل عليه من الموقع الالكتروني: <https://www.Aljamaa.net>

ب- الثورة الليبية ومؤشرات الفشل:

غيرت ليبيا في سياستها الخارجية منذ وصول العقيد "معمر القذافي" إلى الحكم في سنة 1969 فتحوّلت من الأقطار العربية إلى الإفريقية حيث حاول القائد الليبي اعتبار ليبيا مرتبطة أكثر بإفريقيا عن كونها مرتبطة بالعالم العربي ، وكان الزعيم الليبي يستهزئ بمبادرات العمل العربي المشترك وبيع بعض القادة ونصب نفسه ملك ملوك إفريقيا ، فتوجهت الدبلوماسية الليبية إلى إفريقيا إذ ارتفعت نسبة الإستثمارات فيها ما لاحظ الدعم الليبي فيما يتعلق بالتأثير الثقافي والديني في القارة من خلال بناء المساجد والمراكز الإسلامية في الصحراء الإفريقية.¹

ومع تطور الأحداث الإقليمية المجاورة تسارعت الأحداث في ليبيا وتأثرت بما حدث في تونس ومصر فبدأت الاحتجاجات والمظاهرات في ليبيا في 15 فبراير 2011، أصدر (213) شخصية ممثلة لمجموعة من الفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية، بياناً، يطالبون فيه بتنحي قائد الثورة الليبية معمر القذافي عن السلطة.²

ونظم المعارضون أنفسهم وقاموا بإنشاء المجلس الوطني الانتقالي الذي تلقى الترحيب والدعم الغربي على وجه الخصوص، حيث بدأت المواجهات بين الطرفين وفي 17 مارس من نفس السنة قرر مجلس الأمن وجوب اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ضد جيش القذافي. وذلك بالقيام بهجمات جوية، في 19 مارس حدثت عملية عسكرية دولية بمبادرة من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على طرابلس ، و بعد ثلاثة أيام من مقتل القذافي وسقوط سرت ، أعلن المجلس الوطني الانتقالي بأن ليبيا تحررت بالكامل، ليبدأ عهد جديد في ليبيا والذي اتسم بغياب مظاهر الدولة و بروز صراع بين القوى التي أفرزها هذا الحراك، تمثلت في قوى الداخل أو من معارضة من الخارج، والنخب الموروثة من عهد القذافي سواء المؤيدة له أو المنشقة عنه والمعارضة، الشرة والنفوذ والسلطة في ليبيا³، ويرتبط تكاثر عدد الميليشيات، الذي يعود في جذوره إلى الوسائل التي أطيح بالقذافي من خلالها، اليوم إلى عدد من الخصائص الأخرى

¹ هنون نصر الدين ، المرجع السابق، ص40.

² سعدي ياسين، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران، ص73.

³ محمود بيومي، "الصراع في ليبيا بين الحسم والتوسع والاستنزاف"، منتدى البعث العربي للدراسات 2014/06/04، ص01.

للمشهد السياسي. فهناك من جهة غياب حكومة فعالة وتمثيلية وشرعية بشكل كامل، وهناك الانقسامات المجتمعية الكبيرة من جهة أخرى، كل هذه الأوضاع ساهمت في تعميق الأزمة الليبية وتصاعد موجات العنف والصراع، بهدف الاستحواذ على أكبر قدر من النفوذ وولاء المواطنين الليبيين من جهة، وإضعاف الأطراف الأخرى من جهة ثانية، وهكذا أصبحت ليبيا تصنف ضمن خانة الدول الفاشلة وهذا للغياب التام لمؤسسات الدولة.¹

ج- حركة الاحتجاجات الشعبية في الجزائر، المغرب وموريتانيا:

شهدت الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، موريتانيا) موجة من الاحتجاجات والمظاهرات رغم محدوديتها الشعبية حيث انحصرت في إطار ضيق يتمثل في بعض التنظيمات السياسية المعارضة، والحركات اللانظامية (التي لا تخضع لأي تأطير حركي منظم كالأحزاب السياسية).

وفي ظل التحولات التي تشهدها تونس وما أنتج عنها لم تبق الدول المجاورة بمنى عن الأحداث فاجتاحت البلدان المغاربية الأخرى الجزائر المغرب موريتانيا حركات احتجاجية متمثلة في المظاهرات المطالبة بالتغيير رغم محدوديتها الشعبية التي انحصرت في إطار ضيق يتمثل في التنظيمات السياسية المعارضة. ففي موريتانيا خرجت مظاهرات في عدد من مناطق العاصمة الموريتانية، نواكشوط للمطالبة بإسقاط النظام والحكومة بعد فشلها في تحقيق مطالب الإصلاح والتغيير حسب قول هؤلاء ورفع المتظاهرون الشباب لافتات ورددوا هتافات تطالب بوقف نزيف الفساد وتشغيل الشباب، و بعد ساعات من الاعتصام بجوار الساحة الرئيسية وسط نواكشوط فرقت الشرطة بعض المتظاهرين واعتقلت عدد من المعتصمين وفي محاولة لدعم الشباب تجمع نواب من المعارضة في مقر البرلمان و حاولوا دخول الساحة بعد فشل محاولة الاختراع لكن قوات الشرطة منعتهم من الاقتراب وأصبحت الساحة رمزا لدى المندمين بإسقاط نظام الرئيس محمد ولد عبد العزيز.

ودعت تنسيقية 25 فيفري التي تقف خلف التحركات و الاحتجاجات في موريتانيا إلى التضامن من أجل انتزاع الحقوق وفرض التغيير والإصلاح في البلد.²

¹ مجموعة الأزمات الدولية، المحافظة على وحدة ليبيا التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، تقرير الشرق الأوسط 115، 2011/12/14، ص5.

² من موقع وكيبيديا: الاحتجاجات الموريتانية، 2011، تاريخ الدخول: 2018/02/16.

وشكلت النداءات التي أطلقها نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي بمثابة البداية الفعلية للاحتجاجات الشعبية في موريتانيا، وتمخض إنشاء تنسيقية شباب 25 فبراير، تزامنا مع أولى المحاولات الميدانية أين قرر الشباب تنظيم اعتصام مفتوح حتى تحقيق مطالب الحركة الاحتجاجية، وبالرغم من الضغط الذي مارسه الحركة الاحتجاجية في موريتانيا، والبودار التي كانت تشير إلى مساعي المحتجين في التركيز على تكرار النموذج التونسي والمصري من خلال محاكاة الشعارات، وكذا الاعتصامات في الساحات الكبرى، وتعبئة الجماهير في أيام العطل خاصة يوم الجمعة.¹ فبادرت الحكومة بقيادة الرئيس عبد العزيز إلى تلبية مطالب الحراك الاجتماعي و القيام بإصلاحات بلون الربيع العربي من خلال إنجاح الحوار السياسي مع المعارضة المعتدلة وتوفير الامن وقطع العلاقات مع إسرائيل وقد نجح ولد عبد العزيز في مهمة التخفيف من حدة وتطور الفعل الاحتجاجي في موريتانيا، واستطاع أن يتحول بمطالب المحتجين من رحيل النظام، إلى إطلاق ورشات إصلاح وطني شامل، بمشاركة قوى المعارضة، التي شاركت في حراك الشارع الموريتاني.²

لقد مرت الجزائر بعدة تجارب من الحركات الاحتجاجية التي عصفت بها رفضا لسياسات النظام والمطالبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية فالجزائر أول بلد عربي يواجه موجة غضب شعبي كبرى في أحداث أكتوبر 1988 وأدت تلك المظاهرات إلى محاولة أولى لانفتاح النظام و بناء نظام ديمقراطي مبني على التعددية الحزبية لكن التجربة فشلت بسبب التقاء جزء من السلطة مع التيار الإسلامي على هدف مشترك واستطاع الطرفان أن يفرضا على البلاد مواجهة أدت إلى وضع حد للتجربة الديمقراطية، و قد ساهمت العديد من العوامل في شحن الشباب الجزائري الذي خرج إلى الشوارع مطلع عام 2011 رافع شعارات الإصلاح ومطالباً بتحسين أوضاعهم، وقد كشفت هذه الاحتجاجات وبقوة عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية³، هذه الاحتجاجات اتخذت أشكال متعددة في طرح مجموعة من المطالب مثل غلاء الأسعار خاصة المواد الغذائية مثل السكر والزيت حيث توفي خمسه أشخاص و أزيد من 60 جرحا في العاصمة و بعض المدن الجزائرية، وتعد هذه الموجة من الاحتجاجات الأعنف التي عرفتها بالرغم من أن العنف لم يتعدى الرمزية، واقتصر على بعض عمليات التخريب لغرض

¹ الحاج ولد ابراهيم، "الربيع العربي، الاستثناء الموريتاني"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص6.

² بوحنية قوي، "الجزائر، المغرب، موريتانيا) في ظل الربيع العربي، المجلة الإفريقية للعلوم، على الرابط:

<http://www.mospolitiques.com/ar/index.php/ar/93-oaar/268mog>

³ الزبير عروس، الانتفاضة العسية، الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية"، السياسة الدولية، مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 184، أبريل 2011، ص89.

لفت الانتباه، لكن الاختلاف يكمن في كونها جاءت في سياق وضع إقليمي غير مستقر نتيجة للأوضاع التي كانت تعرفها تونس.

كما عرفت الأحداث بتلك المسيرات التي اعتمز حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" المعارض تنظيمها في سياق الظروف التي عرفتها الجزائر بداية 2011 وتم اختيار يوم السبت من كل أسبوع باعتباره يوم عطلة لتنظيم مسيرات بالجزائر العاصمة، كما شهد الجنوب الجزائري هو الآخر العديد من الاحتجاجات التي تباينت في أسبابها ومدتها الزمنية، كأحداث ورقلة بسبب ضعف التنمية المحلية وارتفاع نسبة البطالة، وكذا أحداث غرداية ذات الخصوصية التي تكتسي طابع الركود عادة، وتتجه نحو منحى تصاعدي تارة أخرى، وتتخذ من العنف أسلوبا تبادليا بين أطراف الأزمة، رغم مساعي التهدئة.¹ بالإضافة إلى ما سبق، نجد الاحتجاجات المهنية التي تعرفها مختلف القطاعات والمؤسسات، وتهدف إلى تحسين الوضع المهني والاجتماعي للعمال، وهي التي تعبر عن نفسها عن طريق الإضرابات القطاعية والمسيرات ذات البعد الوطني.

هذا الوضع دفع الدولة إلى إحداث عديد من التغييرات المهمة على المستوى السياسي في الجزائر وأهم هذه التغييرات هو تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 15 أبريل 2011 ضرورة إدخال إصلاحات التشريعية والدستورية من أجل تقوية الديمقراطية التمثيلية ورفع حاله الطوارئ التي دخلت الجزائر سنة 1992 حيث تم ذلك بأمر رئاسي في 24 فيفري 2011.

وفي المغرب لم تخرج الاحتجاجات في المغرب عن سياق الحراك العام الذي كانت تشهده المنطقة المغاربية، حيث أطلق نشطاء شباب حملة واسعة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، تدعو إلى التظاهر بهدف الضغط على النظام الملكي، لإقرار إصلاحات دستورية وسياسية، وتحسين الوضع الاجتماعي للشعب المغربي. لقيت هذه الحملة تجاوبا شبانيا، وتجمدت في تأسيس حركة 20 فيفري، والتي ضمت نشطاء ثلاث صفحات فيسبوكية هي: حرية وديمقراطية، الشعب يريد التغيير، ومن أجل الكرامة الانتفاضة هي الحل. لقيت الدعوة تجاوبا جماهيريا كبيرا، وانصهرت فيها العديد من القوى السياسية والمنظمات الحقوقية، التي أعلنت دعمها لدعوات الإصلاح التي دعت إليها الحركة.²

¹ ياسين هويري، "إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الاجتماعية المشتعلة، قراءة في الواقع الاجتماعي"، الجزائر، مجلة الإرشاد، العدد الأول، 2011، ص22.

² سعدي ياسين، مرجع سبق ذكره، ص83.

وقد شكل 20 فيفري 2011 تاريخ غير مسبوق في المملكة المغربية وهذا باحتشاد الآلاف من المتظاهرين من مختلف شرائح المجتمع وقد عبرت كل التنظيمات السياسية التي أعلنت دعمها للشباب 20 فيفري عن التزامها بسقف المطالب الواضحة من خلال ملكيه برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم بضمانات دستورية وقانونية.¹

وشكلت النداءات التي أطلقها الشباب المغربي على الشبكة العنكبوتية وتنسيقهم خروج أزيد من 120 ألف مغربي يوم 20 فيفري في تظاهرات عارمة في أكثر من 50 مدينة مغربية لتسجل بذلك نجاحا بارزا في أول أيامها الاحتجاجية، وبذلك اكتسبت الحركة زخما جماهيريا كبيرا لترتفع وتيرة الاحتجاج، ففي 20 مارس مثلا بلغ عدد المتظاهرين 800 ألف متظاهر في أكثر من 100 نقطة داخل المغرب مما أفضى إلى إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين وفي 24 أبريل تزايد عدد المتظاهرين ليلبلغ أكثر من مليون محتج تلته زيادة في الأجور ولأول مرة بلغت ستة درهم لموظفي الدولة في القطاع العام.²

وفي ظل هذه الاحتجاجات انتهجت الحكومة المغربية بعض الإصلاحات لم تتجاوز حدودها الاجتماعية والاقتصادية فرغم التطور الذي مس وضعية حقوق الإنسان إلا أنها تبقى متغيرات تابعه وغير ثابتة. لكن المسيرات لم تخلو أيضا من بعض الأصوات المنادية برحيل حكومة عباس الفاسي، ومحاسبة بعض المسؤولين، كما أن اتساع دائرة الاحتجاجات إلى القرى والمدن الصغيرة، فتح المجال لشعارات محلية كالتهميش والحقرة، والسكن، والكهرباء. وتواصلت الحركة الاحتجاجية، على مدار أكثر من ثلاثة أشهر، وعرفت جنوحا نحو العنف في بعض الأحيان نتيجة للاستعمال المفرط للقوة من طرف رجال الأمن، كرد فعل على بعض العمليات التخريبية التي صاحبت هذه المسيرات. وانتهت بتوجيه خطاب ملكي للشعب المغربي يوم 09 مارس 2011 يعبر من خلاله الملك على الشروع في إقرار إصلاحات واسعة تمس جميع القطاعات، ودعا المحتجين إلى ضرورة إدراك واقع التحديات بالمنطقة المغاربية، والتخلي بروح المسؤولية، وعدم الانزلاق نحو أعمال العنف.³

¹ أسماء فلحي، معادلة المجال الافتراضي والمجال الواقعي في المغرب، دراسة حالة لحركة 20 فبراير، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص171.

² أسماء الخليفة، "مكاسب حركة 20 فيفري والآفاق"، كتيب صادر عن حرية أنفاس الديمقراطية، فيفري 2015، ص16 متحصل عليه من الرابط:

<http://www/anfess.ma/web.com/tent:up loads/2015/02>

³ سعيد ياسين، مرجع سبق ذكره، ص84.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية

لا شك أن التحولات التي شهدتها الساحة الدولية في العقد الماضي وتشهدها في العقد الحالي قد تركت آثارها على التفاعلات الدولية وكذا على النظام الدولي وترتيباته وفي ظل التحولات التي عرفتها المنطقة المغاربية والتي أفرزت بيئة خصبة لإنتاج وتقوية التهديد الأمني على كافة الأصعدة حيث برزت في هذا الإطار مجموعة من الفواعل المهددة والمحاصرة لمنطقة المغرب العربي، اتسمت بالقدرة الهائلة على الانتشار والتغلغل ما خلف وضعاً أمنياً معقداً ومهلهلاً سمح بتراطيب هذه الفواعل التي تركزت أساساً في انتقال الظاهرة الإرهابية من مرحلة الانحسار إلى مرحلة الانتشار، وتدفق السلاح الليبي عبر جل الأقاليم المغاربية وامتداد ذلك إلى منطقة الساحل الإفريقي، مما ساهم في تشابك دراسة هذا الواقع بشكل تفكيكي بغية إحصاء مكامن الخطر ومآلات ذلك على واقع ومستقبل الدولة في المغرب العربي.¹

أ- ظاهرة الإرهاب:

لقد تفتشت في السنوات الأخيرة ظاهرة الإرهاب الدولي وتطورت ولم يقتصر تطورها على زيادة العمليات الإرهابية وتساعد أرقام ضحاياها بل شمل أسلوب تنفيذ هذه العمليات، كما شمل تنفيذ المنظمات والجهات التي تباشر هذا العمل الإرهابي على الرغم من تطور هذه الظاهرة وانتشارها إلا أنه لا يوجد تعريف جامع للإرهاب يتفق عليه الجميع لكونه شكلاً من أشكال وأساليب الصراع السياسي من ناحية ولاختلاف وجهات النظر والأبعاد الفكرية من جهة أخرى، لكن علم الاجتماع عرّف الإرهاب الدولي على أنها: التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بواسطة جماعة أو أكثر ضد المجتمع المحلي أو الدولي لتحقيق أهداف معينة ضد إرادته وعلى غير رغبته وهو فعل رمزي بمعنى أن الفعل الإرهابي يسعى إلى إحداث آثار كبيرة بالرغم من محدودية نطاقه.²

¹ محمد بوبوش، التهديدات الأمنية لدول الاتحاد المغاربي، جامعة الرباط، 2013/02/02 على الرابط:

<http://www.aujdacity.net/>

² د. العربي العربي، التهديدات الأمنية اللاتمائية في المجال المغاربي وأساليب المواجهة"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2016/07/24، على الرابط:

http://www.politics_dz.com/threads/altxdidat_allatmathli_fi_lmgal_lmgalarbi_uslib_almu_gx_5176

يعرف الفقيه سوتيل "الإرهاب بأنه عبارة عن عمل إجرامي مصحوب بالرعب أو العنف، قصد تحقيق هدف محدد¹. " ويعرفه محمود شريف البسيوني " الإرهاب إستراتيجية تتسم بعنف دولي الطابع تدفعها أيديولوجية صممت لإدخال الرعب في فئة من مجتمع ما لتحقيق مكاسب سلطوية أو دعائية لحق أو ضرر، بصرف النظر عن الجهة المستفيدة، سواء كان المنفذون يعملون لمصلحتهم أو مصلحة غيرهم"².

يتضح من خلال التعريفات الواردة أن هناك اختلاف واضح حول العناصر المأخوذة في تحديد تعريف الإرهاب، وتنطلق هذه الصعوبة من مدى إدراك كل طرف لتجليات الظاهرة الإرهابية، فبين من يحدده على أساس أنه فعل يتسم بالعنف والعدوان وبين من يعرفه على أساس أنه رعب وبين من يعرفه على أساس داخلي وبين من يوسعه على أنه فعل دولي وبين من يعرف الإرهاب كظاهرة، وبين من يفرق بينه وبين الكفاح المسلح وبين من يقصره على أفعال الأفراد والجماعات وبين من يضيف لذلك الدول.

وفي المغرب العربي لما أصبحت الظاهرة تمثل خطر إقليمي جاثم في المنطقة حضيت ظاهرة الإرهاب بنقاش أكاديمي واسع واهتمام سياسي ودبلوماسي بالغ لدى صناع القرار في المنطقة المغاربية، فبالرغم من الإقرار بأن جذور الظاهرة ليست بالجديدة إلا أن إفرزات الوضع الإقليمي الحالي يجعل من الظاهرة تتصدر الشواغل الأمنية لهذه الدول، نظرا لتشابكها وتزاوجها مع العديد من الظواهر الأخرى التي أصبحت تتكامل معها، وتتغذى من واقع البيئة الأمنية الحالية.

تنتشر الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها وانتماءاتها في معظم الأراضي المغاربية، وتتخذ من الأخيرة مواقع لها، إذ عرفت هذه الدول بعد الاستقلال محاولات لتأسيس حركات إسلامية تتولى النضال السياسي للتعبير عن أيديولوجيتها من أجل إقامة المشروع الإسلامي بحسبها، لكن الرفض المشترك في كل الدول حال دون تحقيق ذلك، مما دفع ببعض القيادات الإسلامية إلى انتهاج العمل السري، في نشر الدعوة والنهج، في حين اتخذت مجموعات أخرى طابعا عدائيا في التعبير عن مواقفها تجاه الدولة.³

¹ عبد الوهاب حوامد، "الإجرام السياسي"، بيروت: دار المعارف، 1964ص 220.

² محمد عبد المحسن سعدون، "مفهوم الارهاب وتجربته في التشريعات الجنائية الوطنية والدولية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد السابع، 2008، ص 136.

³ سعدي ياسين، مرجع سابق، ص 100.

وفي 2007 عرفت منعرجا حقيقيا وذلك بانضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة، هذا الإعلان يكشف تبعية مطلقة لأجنحة تنظيم القاعدة مؤسسها أسامة بن لادن الأمر الجديد الذي أضافه هذا الإعلان هو انتقال بنية تنظيمية جاهزة هي الجماعة السلفية للدعوة والقتال والمتمركزة في جبال الجزائر إلى العمل وفق أجنحة القاعدة، وبعد ذلك انضمت له مجموعة المقاتلين الإسلامية الليبية بقيادة أبو الليث الليبي، ومجموعة المقاتلين المغاربة بقيادة الإرهابي أبو البراء، ودخل التنظيم الجديد العمل الميداني وتم استهداف وضرب العديد من المنشآت والأهداف العامة بالجزائر، المغرب وموريتانيا، تحت لواء القاعدة.

و بعد التحولات التي عرفتها دول المغرب العربي بداية من، 2011 وما نتج عنها من أزمات بنوية، خاصة الأزمة الليبية التي بدا الوضع في ظلها أكثر ملائمة أمام الحركات الإسلامية الجهادية على الصعيد اللوجستي، بسبب انتشار السلاح واتساع المناطق غير الخاضعة لسلطة الدولة، وكذا تفريغ السجون في ليبيا وتونس من السجناء والذي أدى إلى خروج العديد من الإرهابيين وعودتهم إلى النشاط في ظل الوضع الملائم.¹

أما ميدانيا فقد أصبح نشاط تنظيم القاعدة في المنطقة مرتبط برؤية جيوبوليتيكية جديدة، تنطلق من المغرب العربي مرورا بالصحراء الكبرى ووصولاً إلى منطقة القرن الإفريقي، وصارت تحركاته أكثر تعقيدا بعد تحول دول الساحل إلى مسرح حقيقي وقاعدة خلفية بالمنطقة. ولعل أكثر تبعات هذا الوضع يبرز من خلال الهجوم الذي قام به أحد فروع التنظيم بالجنوب الجزائري على منشأة الغاز بمنطقة "تيقنتورين"، والذي كشف عن تورط إرهابيين من جنسيات ليبية وتونسية ومالية ونيجيرية... في حين تم استخدام الأسلحة الليبية المهربة، وتم التخطيط والتنفيذ انطلاقاً من الأراضي المالية.

و في مقابل ذلك وبالإضافة إلى تنظيم القاعدة في المغرب العربي والجماعات المتصلة به، يبرز تنظيم آخر وافد إلى المنطقة المغاربية، يتمثل في "الدولة الإسلامية"، وهو جماعة إرهابية أخذت تسميتها من ما يسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام" سابقا، ويعد هذا التنظيم أكثر خطورة في الوقت الراهن

¹ الطيب بوعزة، "القاعدة في المغرب الإسلامي، من موقع الجزيرة على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/2007/8/19%>

نتيجة تمدده المستمر وقدرته على التجنيد والتحرك، حيث يحظى بولاء كبير من بعض الجماعات الإرهابية، التي أعلنت عن بيعتها لزعيمه إبراهيم عواد السامرائي المكنى (أبو بكر البغدادي).

وبالإضافة إلى ذلك يعرف هذا التنظيم بكل من سوريا والعراق التحاق متزايد للشباب في المغرب العربي، ما قد يزيد من قوة التنظيم مستقبلا إذا ما عرف عودة المقاتلين المغاربة من الجبهات الرئيسية للتنظيم، حيث كشف تقرير لصحيفة "واشنطن بوست" أن عدد المغاربة المتواجدين في هذه المعازل يتجاوز 4500 مقاتل، من بينهم 3000 تونسي و 1500 مغربي و 250 جزائري، ما يطرح تحوفا من إعادة تكرار تجربة المقاتلين المغاربة الأفغان، خصوصا في ظل تغلغل هذا التنظيم بإفريقيا بعد البيعة التي حظي بها من طرف جماعة بوكو حرام النيجيرية أخطر الجماعات الإرهابية في إفريقيا جنوب الصحراء، ما قد يتيح إمكانية محاصرة التنظيم للدول المغاربية مستقبلا إذ ما استمر تصاعد هذا المد الإرهابي.¹

ب- فوضى انتشار السلاح:

أدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار النظام الليبي إلى تغذية مناطق الصراع و تأزيم مناطق التوتر في منطقة الساحل الإفريقي ، بدأ هذا الانتشار عن طريق تجار مدنيين ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتجهيزه منها ما ترعاه عشائر ومنها يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة وتنشط هذه الشبكات والجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم ، وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرين في مسالك الصحاري وعارفين بتضاريسها وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي والنيجر ونيجيريا والسودان وتونس والجزائر وغيرها، وقد وصل هذا السلاح الليبي المهرب إلى أربعة عشر دولة حسب بعض التقارير التي تؤكد أيضا على أن هذا السلاح يقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح من مخازن الأسلحة الليبية.

في حين أشار تقرير أعده فريق من خمسة خبراء لدى الأمم المتحدة ينسق عملهم الخبير الإقليمي "خليل مسن"؛ على استمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيا، ومنها يجري تهريبها إلى 14 دولة على الأقل، وتتورط أكثر من 1700 مليشية ليبية بالتنسيق مع شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية الناشطة عبر المنطقة.²

¹ سعيدي ياسين، مرجع سبق ذكره، ص102.

² عبيد إميحج، "انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014/10/21، ص04.

يؤكد التقرير على الانتهاكات المستمرة لقرار حظر الأسلحة المفروض على ليبيا والذي يشكل "إحدى العقبات الكبرى في سبيل الاستقرار داخل البلد والمنطقة".¹ وبحسب التقرير الذي سلم لمجلس الأمن تطبيقاً لمقتضيات القرار رقم 2011/1773 فإنه على الرغم من التطورات الإيجابية الطفيفة التي تحققت على صعيد إعادة بناء القطاع الأمني الليبي إلا أن الأسلحة في معظمها تحت سيطرة الميليشيات التي تستغل من ضعف مراقبة الحدود فرصة لترويج هذا النشاط، ما يزيد من أعباء الدول المجاورة فيما يخص مراقبة حدودها. ويضاعف من تقويض فرص إعادة بناء الدولة الليبية في ظل الانتشار المتزايد للأسلحة الليبي، وسهولة إمكانية الحصول عليه بدون توفر أدنى رقابة أو قوانين حمائية.¹

أما على الصعيد الإقليمي فقد باتت مخاوف كبرى تنتاب المنظومة الإقليمية، وينطلق هذا القلق من تلك الأدوار التي أصبحت تضطلع بها جماعات متطرفة وأخرى متمردة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية، وتهريبها عبر الحدود، حيث أضحت هذا التهديد يلقي بظلاله الكئيبة على أجنحة وتحركات دول الجوار الليبي التي تأثرت في العمق بالأزمة الليبية في ظل انتعاش الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود.²

وفي عام 2013 نجحت صحيفة "صنداى تايمز" في تسريب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد على أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض-جو، وقد أصبحت مضامين ذلك التقرير حقيقة صارخة اليوم، كما مكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركات التمرد الطوارق كحركة تحرير واستقلال إقليم أزواد من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة ضرب نشاط "الإرهابيين" في المنطقة.³ أما في الجزائر فقد كانت أبرز العمليات الناجمة عن تعاضم مصائب السلاح الليبي هو استخدامه في حادثة منشأة الغاز بجنوب شرق الجزائر، وأن أغلب الهجمات التي تتعرض إليها الجزائر مصدرها السلاح الليبي،

¹ صورية زاوشي، "انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس اقليمية"، الاردن: من موقع جريدة الدستور: على الرابط:

<http://www.addustour.com/17580/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%>.

² عبيد إميحج، المرجع السابق الذكر، ص 04.

³ المرجع نفسه، ص 5.

وفي تونس أثبتت تحقيقات أمنية كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، التي وصلت عن طريق ليبيا بهدف تنفيذ، هذه اغتيالات واقامة معسكرات تدريب تابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.¹

وقد يبرز خطر المتاجرة بالأسلحة تلك التعقيدات الناجمة عن تحالف تجارة السلاح مع مكونات وأشكال الجريمة المنظمة الأخرى، كتهريب المخدرات التي أصبحت تحظى بحماية مكثفة للسلاح، مازاد من أعباء قوات الأمن في محاربة هذه الظاهرة التي أصبحت تفتح للمواجهة الميدانية في مجابهة هذه القوات، وبأسلحة ثقيلة أحيانا كقاذفات الصواريخ وغيرها من العتاد الحربي، وبالتالي فإن تجارة وتهريب المخدرات هو تجسيد لتهديد أمني للمستويات والأبعاد نفسها التي تهددها عمليات المتاجرة في السلاح إضافة إلى ما قد تمثله هذه المتاجرة من تهديد آخر يتجلى في عسكرة المجتمعات وبالتالي إمكانية متزايدة لاندلاع حروب أهلية في ظل نشر ثقافة التسلح غير القانوني داخل الأنسجة العرقية والدينية في المنطقة.

ج-الهجرة غير الشرعية:

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة المهجرة غير الشرعية على أنها: "عبور الحدود دون التقييد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلية، أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت للمهاجر غير الشرعي بقولها أنه المهاجر الذي لا تتوفر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح المهجرة من أجل الدخول والإقامة في بلد ما ويشمل هذا : الأفراد الذين ليس لديهم وثائق قانونية للدخول إلى الدولة (دولة الإستقبال) ولكن استطاعوا الدخول سرا.

الشخص الذي يمكن من دخول البلد باستخدام الوسائل الاحتيالية والنصب وتزوير للمستندات، من خلال هذا التعاريف فإن المهجرة غير الشرعية هي التنقل عبر الدولاقي للأفراد أو الجماعات دون توفر الوثائق القانونية والقيام بعملية التزوير والنصب أو الدخول سرا إما براً، أو بحراً، أو جواً.²

¹ توفيق المدني، المرجع السابق الذكر، ص172.

² دلاوي أحمد ، "الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثارها على الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة سعيده، 2016، ص49.

بينما المهجرة غير المشروعة من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها هي: وصول المهاجر إلى حدود أراضيها البرية أو البحرية بأي طريق مشروع أو غير مشروع، ومهما كان غرضه طالما كان ذلك بغير موافقة تلك الدولة، و يشمل ذلك الوصول المشروع لأرض الدولة و إقامته بها مدة مؤقتة بموافقتها ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة المحددة سلفاً.

بخصوص المغرب العربي فان أصل الظاهرة بشكلها الحالي يعود إلى ثمانينات القرن الماضي كأحد نتائج إفرازات الدولة الإفريقية المأزومة، بسبب استمرار النزاعات ومختلف أشكال الاضطهاد والعنف، وفشل جهود التنمية دفع هذا الأمر بفئات عديدة إلى عبور الحدود والابتعاد عن بؤر التوتر، بالانتقال إلى مناطق أكثر أمناً في الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي كانت المنطقة المغاربية من الفضاءات المستهدفة بتوافد الأفارقة خصوصاً عبر حزام ليبيا والجزائر والمغرب، حيث تم إحصاء أكثر من 35 جنسية لمهاجرين قادمين من الدول الإفريقية.¹

ولكن وفي السنوات الأخيرة بات توافد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير مقتصر على دول الجوار من الساحل الإفريقي، وذلك بحكم أوضاع وتعقيدات البيئة الأمنية بكل مستوياتها في هذه الدول، حيث شكل القرب الجغرافي عاملاً محفزاً لأعداد كبيرة من الأشخاص للانتقال إلى دول المغرب العربي، بالرغم من الظروف الطبيعية القاسية التي تصاحب تنقلهم، والتي ساهمت في مرات عديدة في هلاك عدة مهاجرين، نتيجة التيه أو العطش، لكن ذلك لم يقف حاجزاً أمام رغبة هؤلاء في الانتقال نحو ضمان ظروف عيش أحسن، إما بالاستقرار في هذه الدول، أو بالتوجه عبرها إلى دول أوروبا.

إذ أن استقرار هؤلاء المهاجرين في دول المغرب العربي عادة ما يأتي في المرحلة التي يفشلون فيها في العبور، والاجتياز إلى الضفة الأخرى، ما يجعلهم ينظمون إلى جماعات المهاجرين المتزايدة في المنطقة، حيث تشير تقديرات عديدة إلى أن أكثر من 100 ألف من المهاجرين من بلدان افريقية يقيمون في كل من الجزائر وموريتانيا، في حين تؤوي ليبيا حوالي مليون ونصف مليون مهاجر، ويقل العدد إلى ما دون 100 ألف في كل من تونس والمغرب، وبالنظر إلى الوضع الحالي للدول المغاربية، والذي يتسم بعدم الثبات نتيجة التحولات البنوية وإفرازات ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه الدول، خاصة في ليبيا، فان ذلك يقود للقول أن حركة المهجرة غير الشرعية تتجه في تزايد مستمر، ويمكن أن تشكل معضلة

¹ سعدي ياسين، مرجع سابق ص110.

أمنية حقيقية للشركاء المغاربة من جهة وفي علاقاتهم الأمنية مع دول جنوب المتوسط، والتي عادة ما تعتقد أن هذه الدول لا تقوم بجهود كبيرة للحد من هذه الظاهرة.¹

وبالتالي فإن استمرار تدفقات الهجرة غير الشرعية واللاجئين على حد سواء، أخذت في ترسيخ التهديدات الأمنية ذات الطابع اللين (الأمراض، الانتماء)، وتعقيدات مكونات التهديدات الأخرى ذات الطبيعة الصلبة (الإرهاب والجريمة المنظمة) نتيجة تزاوجها أو الاستثمار فيها، لاسيما في ظل الظروف التي تحيط بموجات المهاجرين غير الشرعيين، وحتى التي يجدونها في بلدان العبور هذا من جهة، ومن جهة ثانية التهديدات التي يخلقونها بتواجدهم عبر حدود تلك الدول الإقليمية.²

ويمكن ربط تهديدات الهجرة غير الشرعية بالمستويات التالية:

فالتهديد هو أممي بالدرجة الأولى في ظل إمكانية استغلال المهاجرين السريين أو حتى الاختلاط بهم وحتى من قبل التنظيمات الإجرامية العبر وطنية.

التهديد الثاني هو المتاجرة بالمخدرات وذلك حتى يتمكن هؤلاء المهاجرين من تمويل رحلاتهم.

التهديد الثالث يظهر في صعوبة التنقل عبر المسالك الصحراوية مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى موت المهاجرين وضياعهم في الصحاري.

التهديد الخامس هو تزوير العملة والوثائق الرسمية خاصة عند بقاء هؤلاء المهاجرين فوق أراضي الدول العبور، إضافة إلى تبني أسلوب الجريمة المنظمة (شبكة دعارة، مخدرات، أقراص مهلوسة، نقل الأمراض، تزوير العملة)، وظهور الحساسيات الدبلوماسية الناجمة عن الظاهرة، سواء مع الجانب الأوروبي من جهة أو مع الدول الإفريقية من ناحية أخرى، مثلما حدث مؤخرا بين الجزائر والنيجر، نتيجة رفض دول النيجر لظروف إقامة رعاياها داخل التراب الجزائري، ومطالبة السلطات الجزائرية بترحيلهم. وقد يمتد ذلك أحيانا إلى إثارة حساسيات بين الدول المغاربية نفسها، بسبب الاتهامات المتبادلة حول رقابة الحدود وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم مثلما وقع بين الجزائر والمغرب، وكان آخرها اتهام المغرب للجزائر بترحيل لاجئين سوريين إلى المغرب واستنكار ذلك، في حين اعتبرت الجزائر ذلك هجوما عليها ومحاوله تشويه صورة حقوق الإنسان والالتزامات الاتفاقية في هذا الشأن.³

¹ د. رواية محمد توفيق عامر، "مشكلة اللاجئين في إفريقيا: الأبعاد والملاحم، وسبل المواجهة، قراءات افريقية"، العدد: 01، أكتوبر، 2004، ص142.

² منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، 2006-2011 أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، 2013، ص128.

³ أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: إستراتيجية ومستقبلات، 2010/2009، ص81، 82.

خلاصة الفصل الأول:

وخلاصة لهذا الفصل فمنطقة المغرب العربي متسع جغرافي ينتمي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط وإقليمه اليابس يعتبر جزءا لا يتجزأ من القارة الإفريقية بحيث يشكل كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة لا تتخللها حواجز أو فواصل طبيعية، هذا التناغم المنفرد جعل منطقة المغرب العربي نقطة تلاقي أربعة أبعاد جيو إستراتيجية بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا والبعد الإفريقي جنوبا والبعد الشرق أوسطي وهو ما يجعله في موقع استراتيجي مهم بالنسبة للقوى العالمية وهو ما يجعله يتميز بأهمية الاقتصادية بحكم موقعه المطل على البحر الأبيض المتوسط والأمر لا يختلف عن الأهمية الجيوسياسية التي تميز المنطقة المغاربية.

كما تكتسي المنطقة المغاربية أهمية استراتيجية بالنسبة للسياستين الأوروبية والأمريكية لما تشكله المنطقة من تأثير بالغ خاصة السوق المغاربي كسوق نامي أمام الصادرات و ما يفتحه من استثمارات للسوق الدولية.

كما شهدت المنطقة المغاربية أحداث شعبية اجتاحت الدول العربية منذ 2011 وقد تباينت تأثيراتها من دولة إلى أخرى تأثرا بالسياق السياسي والاجتماعي الذي تعيشه كل دولة وامتدت تأثيراته لتشمل فواعل أخرى كان في مقدمتها الموجة الجديدة من الحركات الإرهابية وتزايد مخاطر الهجرة غير الشرعية واحتمالات الانقسام في ليبيا و تدفق الأسلحة من الساحل الإفريقي الذي أعطى زخما جديدا لانتشار مظاهر مختلفة للعنف البنيوي في المنطقة.

الفصل الثاني:

آليات التنافس الأوروبي الأمريكي
في المنطقة المغاربية

تمهيد:

لقد تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأصبحت تشكل قطب مهيمن على العالم وخلال هذا التحول الدولي كان هناك توافق في العلاقات الأوروبية الأمريكية، لكن بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، بدأت تتغير النظرة لكل طرف.

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتموقع في منطقة المغرب العربي لضمان أمن المنطقة كمر استراتيجي للخليج العربي، وكذلك كنقطة محورية على أساس الجناح الجنوبي لأوروبا لمراقبة أوروبا من جهة وللمحافظة على مصالحها انطلاقاً من المنطقة بدلاً من إيطاليا، بينما تشكل أيضاً منطقة المغرب العربي في نظر الولايات المتحدة الأمريكية فراغاً استراتيجياً لا بد من ملئه، وذلك في إطار تأمين المصالح الأمريكية وفي إطار عملية الهيمنة والزعامة المطلقة على العالم.

وإذ تعتبر أوروبا وخاصة فرنسا أن منطقة المغرب العربي هي مجالها الحيوي، بحكم القرب الجغرافي، والروابط التاريخية الاستعمارية، وبالتالي تعمل على احتواء المنطقة عبر الشراكة الأورو-متوسطة.

ومن هذه المنطلقات يمكن التطرق في هذا الفصل إلى استعراض آليات التنافس الأوروبية والأمريكية في المنطقة المغاربية إذا يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى آليات التنافس الأوروبي في المنطقة المغاربية المعتمدة وتم عرضها في مطلبين، أما المبحث الثاني فهو يحتوي على الآليات التنافسية الأمريكية.

أما المبحث الثالث فنستعرض فيه للمواقف السياسية الأوروبية والأمريكية من الأزمات في المنطقة المغاربية.

المبحث الأول: آليات التنافس الأوروبي في المنطقة المغاربية

لقد اتبعت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات والوسائل على كل الأصعدة والمستويات من أجل ضمان وجود بقاء متميز في منطقة المغرب العربي و سنذكر كل هذه الآليات في المطالب الموالية.

المطلب الأول: الآليات الأمنية والعسكرية.

تعرف منطقة المغرب العربي اهتماما متزايدا في النقاشات الأمنية المطروحة على طاولة الإتحاد الأوروبي، ولعل الموقع الاستراتيجي البالغ الأهمية لمنطقة المغرب العربي التي تمثل منطقة تقاطع الحضارات وممرا رئيسيا نحو الصحراء الكبرى وغناها بالموارد الطبيعية وكذا الموارد البشرية، هذا بالإضافة إلى التحولات السياسية الكبيرة في المنطقة من تغيير النظام في ليبيا وتونس وتحديد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كما تشهد المنطقة تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتهريب السلاح والهجرة غير الشرعية.¹

فمع نهاية الحرب الباردة أصبحت أوروبا تواجه تهديدات جديدة تبدو أكثر تعقيدا نظرا لطبيعة الأشكال والمصادر فبعيدا عن رؤيته تهديدا عسكريا محضا تؤكد الدول الأوروبية اليوم على خطر عدم الاستقرار الاجتماعي سواء التنمية الاقتصادية في دول جنوب المتوسط عموما، ودول المغرب العربي بصفة خاصة، ولقد اعتمدت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في مواجهتها الآتية من منطقة المغرب العربي على مقارنة "الأمن اللين" أكثر من اعتمادها على الوسائل العسكرية وذلك نظرا لطبيعة التهديدات ولعل من أهم الآليات والمبادرات التي قامت بها الدول الأوروبية في سياستها الأمنية تجاه الدول المغاربية نجد:

أ- الشراكة الأوروبيةمتوسطية :

لقد أرسى مؤتمر برشلونة المنعقد بتاريخ 28/27 نوفمبر 1995 ومن بعده مؤتمر مالطا 1997 وشتوتغارت 1999 بداية عهد الجديد للعلاقات أورو عربية والمغاربية على وجه الخصوص، حيث أنه من بين الأهداف التي أدت الإتحاد الأوروبي إلى تأسيس شراكة مع اثنتي عشرة دولة متوسطية هو تأمين الحدود الأوروبية من مخاطر انتشار الإسلام السياسي والهجرة السرية والإرهاب.

¹ عمروش عبد الوهاب، "الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل، التحديات والاستراتيجيات"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، ص75.

كما يلاحظ بأن الشراكة الأورومتوسطية تحمل بعدا استراتيجيا أوروبا يهدف إلى جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة نفوذ يمكن من خلالها تحقيق الأمن الأوروبي الشامل وخاصة في المجالين السياسي والأمني¹ كما يمكن اعتبار الشراكة الأورومتوسطية بمثابة علاقات متعددة المجالات بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي فهي إحدى الآليات التي يمكن من خلالها تكريس الأمن وفق المفهوم الأوروبي أي أنها تشكل أحد مجالات تأثير الهوية الأمنية الأوروبية² ومنه فالاهتمام الأوروبي بجنوب المتوسط قد تجسد في شكل أكثر وضوحا مع زياده المهاجس الأمني الأوروبي اتجاه مستقبل الهجرة وتدفق العمالة من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدان شمال أوروبا، وما تطرحه من إمكانيات تصدير العنف والتطرف من بلدان الساحل الجنوبي للمتوسط إلى ساحله الشمالي والامتداد في أعماق القارة الأوروبية، فبسبب الربط بين ظاهرتي الهجرة السرية والتطرف الديني والسياسي تحولت الدول الأوروبية من مجرد قاعدة خلفية للجماعات الإرهابية إلى أهداف لنشاطاتها.

إن التركيز على مبدأ التنافس ينطلق من السعي الأوروبي لتحديد أي دخول أمريكي في إطار مشروع الشراكة الأورو متوسطية وفي الوقت ذاته تفادي أي مواجهة محتملة مع واشنطن وفي هذا السياق حيث رفض الإتحاد الأوروبي إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر برشلونة 1995 على اعتبار أنه مخصص للدول المطلة على المتوسط واعتقد الأوروبيون أن لعبهم لدور مكمل للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط سيطلق يدهم في المتوسط.³

ب- تشكيل الاورفور والأورمافور:

في إطار التهديدات الجديدة التي عرفتها منطقة الأورو متوسطية أنشأت دول أوروبا الجنوبية سنة 1995 وحدتين للتدخل السريع في المتوسط فعلى هامش اجتماع اتحاد أوروبا الغربية الوزاري في لشبونة ماي 1995 وقعت كل من اسبانيا فرنسا ايطاليا والبرتغال الوثائق المؤسسة لكل من Eurofor و Euromofore وذلك لحماية أراضي دول اتحاد أوروبا الغربية ، وقد أنشئت الوحدتان للمساهمة في تزويد أوروبا بقدرة عسكرية خاصة قابلة للانتشار في غضون أيام حيث تبقى مشاركة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مفتوحة للمشاركة في عملياتها العسكرية وذلك للدفاع عن الأراضي الأوروبية.

¹ بالة عمار، "المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي الأمريكي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عباس لغور، خنشلة، ص276، 277.

² هنون نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص91،

³ بالة عمار، مرجع سبق ذكره، ص279.

فقوات الأورفور عبارة عن قوات برمائية للانتشار السريع أنشئت عام 1995 و تم الاعلان عنها رسميا في 1998 وهي تتكون من 250000 فرد أما قوات الأورومافور قوات بحرية جوية بمثابة مبادرة ترويجية للقوات البحرية للاتحاد الأوروبي، تأسست عام 1995 يوجد مقرها في فلورنسيا الإيطالية.

ومع أن البلدان الأوروبية توصلت إلى اتفاقات للتعاون العسكري والأمني مع البلدان المتوسطية إلا أنها تبدو غير واثقة إلا بقواتها الخاصة لحماية جنوب القارة الأوروبية وجسدت هذه الرؤيا التحركات المختلفة التي تقوم بها الوحدات البحرية والجوية التي شكلتها البلدان الأوروبية الجنوبية خاصة في الحوض الغربي للمتوسط (المغرب العربي) التي تشمل زيارات دورية للقواعد العسكرية المغاربية كما تجوب هذه الوحدات البحرية في عرض البحر المتوسط لاعتراض المهاجرين السريين وتفتيش السفن المشبوهة.

ففي 17 نوفمبر 2007 رست أربع سفن تابعة للقوات البحرية الأوروبية "أورومافور" بميناء وهران تمهيدا لإجراء مناورات بحرية مشتركة مع القوات البحرية الجزائرية استمرت لعدة أيام.

وتندرج هذه المناورات في إطار تنمية التعاون الأمني والعسكري بغرب حوض المتوسط، فقد اعتبر تشكيل القوتين إشارة قوية لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الأوروبية المقاربة الهجومية البحتة ذلك أن أوروبا اعتبرت نفسها في خطر من ظهور تهديدات صاروخية أو أسلحة كيميائية من المغرب العربي.¹

لكن هذه التقاطعات لا تدل إلى نهاية التنافس الأوروبي الأمريكي على النفوذ في المياه الدافئة إن كان في المتوسط أم في افريقيا، فالأوروبيون يعتبرون الضفة الجنوبية للمتوسط منطقة نفوذ تقليدية لهم ولا يخفون ضيقهم من تردد قطع الاسطول الأمريكي عليها، فيما تبذل واشنطن جهودا كبيرة لتعزيز التعاون العسكري والأمني مع بلدان المنطقة خصوصا في اطار ما درجت على تسميته "الحرب الدولية على الإرهاب".

ج) الاتحاد من أجل المتوسط:

جاءت فكرة الاتحاد من أجل المتوسط كدفع جديد لما تضمنه مشروع برشلونة باقتراح من الرئيس السابق نيكولا ساركوزي وبالتالي فهو تطوير وتدارك للمشاريع السابقة وقد مر هذا بمرحلتين متميزتين قبل طرحه:

الأولى: اتحاد المتوسط محدود من حيث العضوية حيث اقتصر على الدول المطلة على المتوسط من الضفة الشمالية والجنوبية.

¹ فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، ص155.

الثانية: اتحاد متوسطي يضم دول الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على المتوسط في الضفة الجنوبية وهو الطرح الذي جاء بضغط ألماني حيث عارضت ألمانيا المقترح الأول نتيجة واستثنائها منه والتشكيك في نوايا هذا التوجه الفرنسي الجديد في المنطقة باعتبار أن ذلك قد يعطل مسار الإتحاد الأوروبي ويعرقل تحقيق أهدافه.

يهدف ساركوزي: ومن ورائه فرنسا عبر مشروع الاتحاد من أجل المتوسط إلى:

1- تخفيف المد الأمريكي الذي يتجه نحو القارة الأفريقية بشمالها ووسطها وجنوبها وربط دول المغرب العربي بأوروبا بروابط راسخة فالولايات المتحدة تنافس بقوة النفوذ الأوروبي.

2- استغلال ضعف المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير بسبب النزاعات المشتعلة في العالم العربي إما بسبب الحروب والغزوات أو الصراعات الداخلية أو التطرف الديني.¹

وقد تباينت توقعات المحللين من أهداف الاتحاد فبعضهم من كان متفائلا ورأى فيه باقة أمل في حين رأى البعض فيه عودة لسياسة الأحلاف و مناطق النفوذ و غزو غير مباشر ورأى فيه آخرون صيغة لكبح جماح الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال.

كما أن مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط وإن كانت في الظاهر تبدو مبادرة أوروبية إلا أنها تبحث في إطار إقليمي واسع لإدماج إسرائيل.

رغم تنوع أهداف الإتحاد الأوروبي في المغرب العربي إلا أنها تصب كلها في خانة الأمن الشامل الأوروبي فهناك أهداف لتحقيق الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن البيئي وغيره، فكل هذه المجالات تساعد في النهاية على الحفاظ على أمن الإتحاد الأوروبي واستقراره بصفة شاملة بناء على الاعتقاد السائد والذي مفاده أن هناك روابط أمنية بين دول جنوب أوروبا والدول المغاربية.

بفعل الجوار الجغرافي من جهة، وسرعة انتقال التهديدات الأمنية عبر حدود الدول من جهة أخرى وكنتيجة لهذا الارتباط بين أمن المغرب العربي وأمن الإتحاد الأوروبي فلا يمكن تحقيق الأمن الشامل في الإتحاد الأوروبي دون مغرب عربي يتضمن على الأقل حدا أدنى من التنمية الاقتصادية تمكن من القضاء على البطالة و تحسين القدرة الشرائية للأفراد ما سيقضي على ظاهرة الهجرة غير الشرعية مما يجعلنا ننظر إلى هذا

¹ بالة عمار، المرجع السابق، ص 281.

الإقليم الجغرافي (المنطقة المغاربية) على أنه مركب أمني موحد، حيث تتوحد الهواجس الأمنية بين دول هذا الإقليم حيث هناك مصالح تجارية متداخلة و قضايا أمنيته مشتركة.¹

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

خصّص الإتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات في اطار المبادرة التي اقترحها لتقوية علاقات الشراكة مع دول جنوب المتوسط سواء تمثلت هذه المبادرات في الاتفاقيات الثنائية مع دول الجنوب المتوسط كل على حدا أو تمثلت في الأطر التعددية بين الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط.

لقد تبني الإتحاد الأوروبي العديد من الآليات الاقتصادية لتحقيق أهدافه في المنطقة المغاربية ولعل أبرزها اتفاقيات الشراكة التجارية مع دول المنطقة.

أولاً: اتفاقيات الشراكة الثنائية:

أ- اتفاقية الشراكة الأورو تونسية: تعدّ تونس أول بلد مغاربي وعربي يوقع اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي وكان ذلك بتاريخ 12 أبريل 1995 وقد سارت المفاوضات بشكل طبيعي باستثناء الخلاف الذي وقع بين الطرفين حول زيت الزيتون لأن تونس قد استهلكت سيرتها نحو اقتصاد السوق منذ ثمانينات القرن الماضي لذا لم يوجد أي تعارض بين أساسيات الاقتصاد التونسي وبنود هذه الاتفاقية التي هدفت إلى إصلاح الاقتصاد التونسي.

وجاءت الاتفاقية الأورو تونسية في 96 بندا تمحورت بنودها الاقتصادية حول:

- تحرير المنتجات الصناعية خلال الاثني عشرة سنة المقبلة باستثناء تفضيلي لصالح بعض المنتجات التونسية.

- إن التعاون الاقتصادي والمالي بين تونس والإتحاد الأوروبي سيتطور في النهاية إلى رفع مستوى إنتاجية وفعالية بعض الشركات والمشاريع حتى تتكيف مع أساسيات اقتصاد السوق.

- تخفيض الرسوم الجمركية من نسبة 20% إلى 80% على المنتجات الزراعية التونسية الأخرى.²

¹ عدنان السيد حسين، "العرب في دائرة النزاعات الدولية"، بيروت، مطبعة سيكو، ط1، 2001، ص173.

² فلة ابتسام قادة، "التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر3، 2017، ص48، 49.

ب- اتفاقية الشراكة الأورو مغربية:

في الواقع ترجع العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي و المملكة المغربية إلى أبريل 1994 حين دعا مجلس الوزراء الأوروبي إلى إجراء مفاوضات مع المملكة المغربية لكن هذه المفاوضات قد تعثرت بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وبسبب المضاعفات التي شهدتها قضية الصحراء الغربية وبنفس الطريقة ردت المملكة المغربية على الإتحاد الأوروبي بتجميد اتفاقية الصيد البحري والتي تعد حيوية لاسبانيا لذا تجاوز الإتحاد الأوروبي انتقاداته الموجهة لوضع حقوق الانسان في المغرب الأقصى و استئناف المفاوضات، ولكنها فشلت بسبب عدم الاتفاق حول استيراد المنتجات الزراعية واتفاقية الصيد حينها قرر الإتحاد الأوروبي تقديم بعض التنازلات في المجال الزراعي كما تم التوصل إلى تسوية قضية الصيد وجاء في الاتفاقية ما يلي:

- انشاء منطقة تجارة حرة بين المملكة المغربية والإتحاد الأوروبي وذلك بإلغاء تدريجي للرسوم الجمركية ودخول المنتجات المصنعة المغربية للسوق الأوروبية المشتركة دون قيود ما عدا المنتجات النسيجية و التي ستخضع صناعتها لإعادة هيكلة الاكتساب القدرة التنافسية مع المنتجات النسيجية المتواجدة في السوق الأوروبية.

- مساعدة المملكة المغربية على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة عبر إقامة إصلاحات اقتصادية.

- الإعفاء التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على واردات مواد التجهيز بنسبة 6% إلى غاية إلغائها النهائي بحلول 2010.

ج- اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية:

كانت الجزائر آخر دولة مغربية تدخل في اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي فرغم أن مفاوضات الشراكة قد بدأت عام 1996 إلا أنها توقفت نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة التي مرت بها الجزائر في عقد التسعينات ولكنها دخلت حيز التنفيذ عام 2005 احتوت اتفاقية الشراكة على 110 مادة و 6 بروتوكولات و 6 ملاحق.

نصت هذه الاتفاقية في شقها الاقتصادي على عدة بنود أهمها:

- التنقل الحر لرؤوس الأموال.
- المبادرة الحرة في مجال الخدمات.
- تهيئة الجزائر للدخول في مجال التبادل الحر الأورومتوسطية وذلك بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية إلى غاية عام 2010 كحد أقصى.
- فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية.
- دعم القطاع الخاص للاستثمار وإصلاح القطاع الزراعي والصناعي.
- تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الأولية و المواد نصف مصنعة خلال 5 سنوات منذ بداية تنفيذ الاتفاقية.
- القيام بإصلاحات شاملة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر وذلك بدعم مالي من قبل الإتحاد الأوروبي¹.

ثانيا: الاتفاقيات متعددة الأطراف:

أ- مشروع برشلونة: بدأ المشروع الأورو متوسطي الذي انطلق في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي في صياغ حزمة من التحولات الدولية والإقليمية التي أفرزتها مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

وكان السبب المباشر لصياغة مشروع برشلونة هو فشل السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية.

أقر المجلس الأوروبي مشروع الشراكة الأورومتوسطية في دورته المنعقدة في إيسن **Essen** الألمانية في ديسمبر 1994 فقد تم التحضير لها خلال 3 لقاءات انعقدت على التوالي في التواريخ التالية: أول لقاء عقد ما بين 5 و 6 أكتوبر وانعقد الثاني ما بين 24 و 25 أكتوبر وكان ثالث لقاء ما بين 13 و 15 نوفمبر في عام 1994.²

¹ لعجال محمد امين لعجال، "الاستراتيجية الأوروبية في المغرب العربي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيمات السياسية والادارية 2007، ص 195، 197.

² مصطفى بخوش، "حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والاهداف"، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة 2006، ص 67.

وقد حدد مشروع برشلونة عدة آليات وأهداف من خلال مناقشة إعلان المشروع في إطار متعدد الأطراف.

- الحوار الاقتصادي والمالي والهدف الأساسي هو إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول 2010، حيث تزول كل القيود والعوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين الدول المعنية ووردت فيه إشارة تفصيلية للقواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة ومنها توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ وحماية الملكية الفكرية، المنافسة المتكافئة لمبدأ المعاملة بالمثل، وتشجيع القطاع الخاص وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما حدد الإعلان تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة والمستدامة التي تحمي البيئة والموارد الطبيعية، ونقل التكنولوجيا واستمرار الحوار لحل مشكلة الديون، وأهم المجالات التي حُصيت بأولوية كبيرة في مجال التعاون الإقليمي حسب الإعلان هي البيئة وتفعيل دور المرأة في التنمية ومجال الطاقة والزراعة وهذا كله عن طريق زيادة حجم المساعدات المالية الممنوحة إلى الدول المغاربية من طرف الاتحاد الأوروبي.¹

كما هدفت الدول الأوروبية من خلال هذا المشروع إلى خلق مجال اقتصادي تابع له مثل ما هناك مجالات اقتصادية تابعة لأقطاب النظام الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان إضافة إلى ذلك تهدف الدول الأوروبية من هذا المشروع إلى الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تعمل على ضم المنطقة المغاربية إلى مجال نفوذها، لقي هذا المشروع معارضة من قبل بعض الدول المتوسطة من جهة ومن قبل بعض المتغيرات الواقعية من جهة أخرى حيث عارضت كل من الجزائر وسوريا الطرح الأوروبي لمشروع إنشاء مجال أورو متوسطي للتبادل الحر حيث يتضمن هذا المجال فتح أسواق دول جنوب المتوسط في وجه المنتجات الأوروبية في حين لا يوجد دخول حر لمنتجات دول جنوب المتوسط إلى الأسواق الأوروبية خاصة منها المنتجات الزراعية وكذا النسيجية من جهة أخرى، يعد مشروع التبادل الحر انتقائي حيث يتضمن المشروع الانتقال الحر للبضائع و الخدمات و رؤوس الأموال في حين تقصى الموارد البشرية منه².

ب. الاتحاد من أجل المتوسط:

تبلورت فكرة هذا المشروع من المبادرة الفرنسية "الاتحاد المتوسطي" أولا كمبادرة وفكرة فرنسية فردية لقت جدلا داخل أوروبا كما خارجها وهو عبارة عن مبادرة أو مشروع وحدة عابرة القومية مقترحة على الدول

¹ عدالة جعفر، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، 19 ديسمبر 2014.

² حواء برحال، "الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص(98-100).

المشاطعة للمتوسط في ضفتيه الشمالية الجنوبية تربط بين 16 دولة متوسطة، وتمحورت أهم أهداف المشروع في عدة أفكار:¹

- دعم التقارب بين الشركاء عن طريق تطوير المشاريع الجديدة ملموسة ذات بعد إقليمي.
- إطلاق مشاريع كبرى ملموسة موحدة ذات بعد إقليمي تكون مفتوحة لكل الشركاء .
- البحث عن الطاقات البديلة والعمل على إعداد خطة استغلال الطاقة الشمسية.
- دعم الشركات الصغرى والمتوسطة وتمويلها من القطاع الخاص ومساهمات من موازنة مؤسسات مالية دولية و منظمات إقليمية.²

ولتنفيذ أهداف هذه المبادرات خصص الإتحاد الأوروبي آليات مالية أهمها:

– برنامج ميدا **MEDA program**: وهو برنامج للمساعدات المالية المهدف منه إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وهو موجه للدول الشريكة خصص له حوالي 5.350 مليار أورو للفترة الممتدة ما بين 2000 و 2006 بموجب هذا البرنامج يلتزم الإتحاد الأوروبي بمنح مساعدات مالية و تقنية لدول جنوب المتوسط.

يوجه الإتحاد الأوروبي جزء من حصص برنامج ميدا إلى المجال الاقتصادي وذلك لدعم مسارات التحول الإقتصادي في دول جنوب البحر المتوسط ويدعم النشاطات التالية:

- فتح الأسواق المحلية على السوق الدولية.
- تشجيع الاستثمارات والتعاون بين مصانع الدول الشركاء إضافة إلى تشجيع التبادل التجاري بين الشركاء.
- تحسين البنى الاقتصادية والأنظمة المالية والضريبية.³

¹ عدالة جعفر ، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 04 ، 19 ديسمبر 2014.

² محمد صالح مسفر ،"الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطة، العلاقات العربية الأوروبية ، حاضرها و مستقبلها"، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، باريس، 1997، ص35.

³ MEDA Programm

https://www.Europa.eu/legislation_summaries/external_relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15006_fr.htm/15/1/2010.

– الآلية الأوروبية للحوار والشراكة : افتتحت هذه الشراكة نشاطها في 01 جانفي 2007 وقد جاءت نتيجة لتعديلات أجرتها المفوضية الأوروبية بشأن برنامج ميدا كان الهدف من هذه الآلية مثل سابقتها دعم التنمية المستدامة و التقريب بين الشركاء وتقدر قيمة موازنة هذه الآلية بحوالي 12 بليون أورو خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2013 جاءت هذه الآلية في إطار "سياسة الحوار الأوروبية".

– برنامج الحوار بين الأقاليم: خصص الإتحاد الأوروبي جزءا من المعونات لدعم العلاقات بين الأقاليم من جهة ومن جهة أخرى لدعم العلاقات ما بين دول الإقليم الواحد قدرت المبالغ المخصصة ضمن هذا البرنامج بحوالي 523.9 مليون أورو للفترة الممتدة ما بين 2007 و 2010.

– آلية الحوار للاستثمار: تتكفل هذه الآلية بتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة بين الشركاء خاصة منها مشاريع الطاقة والبيئة والمواصلات وقدرت القيمة المالية المخصصة لهذه الآلية بحوالي 700 مليون أورو للفترة الممتدة ما بين 2007 و 2013.

– التسهيلات الأورو متوسطة للاستثمار والشراكة FEMIP :

تضم هذه الآلية مجموعة من الوسائل الخاصة بتدخل البناء الأوروبي للاستثمار بهدف التنمية الاقتصادية في دول جنوب المتوسط وقد قدرت مخصصاته المالية بحوالي 8.5 مليار أورو للفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2002 و 2008.¹

¹ حواء برحال، مرجع سبق ذكره، ص 103.

المبحث الثاني: آليات التنافس الأمريكي في المنطقة المغاربية

كرّست الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى آليات لتحقيق مآربها في المغرب العربي جاءت في شكل مشاريع تخص دول المنطقة ككل أو ضمن اتفاقيات ثنائية بينها وبين كل واحدة دول المنطقة كل على حدا إضافة إلى آليات ذات طابع أمني عسكري جاءت في إطار الناتو ما عرف بالحوار الأطلسي.

المطلب الأول: الآليات الأمنية والعسكرية

بعد تهميش طويل للمغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية، عرفت نهاية تسعينات القرن الماضي اهتماما أمريكيا ملحوظا بالمنطقة، فبعد استهداف هذا الفضاء لأغراض اقتصادية وطاقوية في المقام الأول تتصل باعتماد واشنطن المتزايد على النفط الإفريقي في إطار خيارها الجديد المتعلق بتنوع مصادر امداداتها النفطية بتخفيف تبعيتها لبتول الشرق الأوسط، لتأتي أحداث 11 سبتمبر 2001 وتعطي بعد آخر أمنيا للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي ولتدشن عصرا جديدا في الاستراتيجية الأمريكية في إطار حربها على الإرهاب والتي وضعت المنطقة المغاربية كإحدى الفضاءات المحورية لهذه الاستراتيجية.¹

المفكر والسياسي الأمريكي هينيري كيسنجر هو صاحب مبدأ المغرب العربي ملحقة الشرق الأوسط، إذ بحث الإدارة الأمريكية على عدم فك الارتباط بين المنطقتين في السياسة الأمريكية، خاصة للإعتبارات الاستراتيجية ومنها مسار السلام وقد ترجم هذا التصور في مشروع الولايات المتحدة الذي تحول إسمه من الشرق الأوسط الكبير GME إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الموسع BMENA وذلك لإرضاء حلفائها الأوروبيين وخاصة الفرنسيين ذوي النفوذ التقليدي العميق في المنطقة المغاربية وذلك لضمان دعم الأوروبيين لاستراتيجيتها الشرق أوسطية الجديدة.²

منذ وصول بوش الابن للحكم في الولايات المتحدة سنة 2000 رفقة المحافظين الجدد بدأت ملامح عسكرية السياسة الخارجية، فقد بدأ بوش بسياسة التدخلات العنيفة وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر لتضع قطيعة مع سياسة كلينتون الإقتصادية وتتركز على الأبعاد الأمنية، وفي سياساته بالمغرب العربي قام بوش بتبني توجهات جديدة عنوانها الأبرز مكافحة الإرهاب أين أدرجت واشنطن منطقة المغرب العربي

¹ قط سمير، "المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات، أبعاد فرص وقيود، على الرابط:

<http://www.jilrc.com/%D8%A7%D9%84>

² Abdenmour benantar, « les initiatives américaines (Mepi/GME BMENA) et le meghreb » dans les Utats.Uniset le meghreb, regain d'intérêt ?, alger :cread, 2007, p2527

والساحل الإفريقي في أجندتها الأمنية إذ تمكنت لأول مرة من الجمع على طاولة واحدة بين ثنائي دول للتباحث حول الأمن في المنطقة.¹

لقد كان مبدأ بوش الابن يقوم على مفهوم "العمل الوقائي" بمعنى حتى يشعر المواطن الأمريكي بالأمن يجب نقل الحرب نحو كل ما يسبب أو يمكن أن يسبب تهديدا له، هكذا كانت فلسفة ما يسمى الحرب على الإرهاب، هذا الأخير الذي صار يعد أكبر تهديد لأمريكا في هذا الزمن، وهذا التصور هو الذي حكم السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغاربية، إن ملف مكافحة الإرهاب صار حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي منذ 11 سبتمبر 2001 ظهر هذا التوجه على مستوى الخطابات السياسية والمؤتمرات وعلى صعيد زيارات عالية المستوى للمسؤولين العسكريين الأمنيين الأمريكيين لدول المنطقة.

لقد كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من تطوير علاقاتها الأمنية والعسكرية بدول المنطقة هو مساعدتها في زيادة قدراتها على مكافحة هذه الظاهرة بفعالية أكبر رغم كل الاختلاف في التصورات والأهداف والشواغل الأمنية لكل دولة في سبيل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي. أطلقت إدارة بوش مبادرة تحت اسم:

بان ساحل "pan sahel-في 2002، وهو برنامج خصصت له ميزانية ضئيلة نوعاً ما مقارنةً بأهدافه الكبيرة، تقدر بـ 8 ملايين دولار. الغرض من هذا البرنامج، كان تكوين وتجهيز قوة مشكلة مما لا يقل عن 150 جندي في كل من مالي نيجر تشاد وموريتانيا. ثم بعد ذلك تم توسيع وتطوير هذا البرنامج سنة 2005، ويتحول اسمه إلى "الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب". لتنظم إليها كل من الجزائر المغرب وتونس. هذه المبادرة كانت أكثر طموحاً من سابقتها، فقد كان هدفها الأساسي منع الجماعات الإرهابية من تجنيد إرهابيين جدد، وإنقاذ المنطقة من أن تتحول إلى ملاذ للإرهاب الدولي على شاكلة أفغانستان.²

كما يظهر التعاون متعدد الأطراف الأمريكي-المغاربي في مكافحة الإرهاب على مستوى الحلف الأطلسي، وتريد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحلف الأطلسي، أن يكون لها دور هام على الضفة الجنوبية للمنطقة المغاربية بعدما كانت هذه الضفة خلال عقود الحرب الباردة تحت سيطرة حكومات موالية للاتحاد السوفياتي ويبرز حلف الناتو تواجد قواته في المنطقة بالنزاعات الافتراضية من دون أن

¹ السيد خالد التزاني، "الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا، الدوافع والرهانات"، المستقبل العربي، 2012، ص27،

² Antonin Tisseron, *Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara*, Hérodote n°142 la découverte, 3 trimestre, 2011, pp99, 100.

يسميتها، كتهديد مفترض لأسلحة الدمار الشامل ، فاستراتيجية الحلف تهدف إلى إظهار تفوقه الجوي والبحري في المنطقة الأورومغاربية في حالة نشوب حروب في أي منطقة من العالم بحكم الموقع الاستراتيجي للمنطقة.

لقد ترجم التعاون العسكري بين الناتو والدول المغاربية فيما يسمى بعملية "المسعى النشط". وتعد عملية المسعى النشط التي نظمها الحلف الأطلسي، أحد الأطر متعددة الأطراف التي يقودها، والموجهة لدول الجوار بما فيها بلدان المغرب العربي. وهدف هذه العملية هو اكتشاف وإفشال أي نشاطات إرهابية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وفي مارس 2003، تم توسيع هذه العملية لتضطلع بمهام جديدة تتعلق بمرافقة السفن غير العسكرية التابعة لأعضاء الحلف التي تطلب ذلك، في مضيق جبل طارق. وفي أبريل 2003، توسعت العملية من جديد أين بدأت القوات المشاركة في العملية في زيارات منتظمة للسفن المشتبه بها. وفي مارس 2004، غطت عملية المسعى النشط حوض المتوسط برمته. فهي إذن؛ عملية تتجاوز إطار الحوار المتوسطي لتنظم كذلك دول الشراكة من أجل السلام إضافةً إلى روسيا¹.

إن التغيير الذي طرأ على العلاقات الأمنية الأمريكية - المغاربية بعد 11 سبتمبر 2001 مفاده طغيان الهواجس الأمنية في تعامل الولايات المتحدة مع المنطقة المغاربية، والتي رأت في تعاظم خطر الإرهاب، خطراً يهدد مصالحها، وزاد اهتمام الإدارة الأمريكية، وخاصة جهاز - CIA - بالمنطقة المغاربية، بعد تغلغل الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، في إطار الإستراتيجية الأمنية والعسكرية التي بلورتها واشنطن، مما أدى إلى تراجع التركيز على قضايا الإصلاح وحقوق الإنسان وغيرها، وتأكيداً لهذا الاتجاه عقدت اتفاقيات أمنية ثنائية مع كل من المغرب والجزائر وتونس جعلت هذه البلدان تخضع لخط التوصيات الأمريكية فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية والتنسيق الاستخباراتي، بالإضافة إلى زيادة المساعدات المالية والعسكرية للدول الثلاث (الجزائر، المغرب وتونس).

مما يمكن القول أن التحولات الإستراتيجية للمرحلة الجديدة ساهمت في ترقية الدور الاستراتيجي للمنطقة المغاربية وذلك من خلال تنظيم لقاءات تنسيقية دورية مع قيادات أركان هذه الدول وكانت أول قمة لمسؤولي الدفاع في هذا الإطار عقدت في فيفري 2004 بشتوتغارت وقد خصصت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار 125 مليون دولار لبرنامج التأهيل الأمني لهذه الدول في مجال مكافحة الإرهاب،

¹ قط سيمر، "المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات، أبعاد فرص وقيود مخبر الحقوق و الحريات"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد9، جامعة بسكرة، جوان 2017، ص27.

وكنتيجة لذلك ازدادت وبشكل ملفت زيارات كبار المسؤولين الأمنيين الأمريكيين إلى المنطقة المغاربية، ومن أبرزها زيارة مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية جورج تينيت والذي قام بجولة زار خلالها كل من المغرب، والجزائر يومي 06 و 07 فيفري 2006، وأهمها زيارة وزير الدفاع رامسفيلد إلى الدول المغاربية الثلاثة بين 11 و 13 فيفري 2006.

وتوجت هذه المساعي بإجراء مناورات عسكرية أطلسية وأمريكية مع قوات تسعة بلدان مغاربية وأفريقية استمرت عشرة أيام، وأدرجت في إطار خطة تدريبات مشتركة سميت " المبادرة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب" والتي خصص لها الكونجرس 100 مليون دولار.¹

نُحِت الولايات المتحدة الأمريكية في خلق شبكه أمنية مع الدول المغاربية و دول الساحل انطلاقا من محاربة الإرهاب وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب لكن يرى بعض المحللين أن هناك مبالغة في تقييم الخطر الإرهابي في المنطقة إلى درجة اتهام الولايات المتحدة بخلق بعض الحوادث الإرهابية لإعطاء مبرر لتنفيذ إستراتيجيتها بالنسبة للمنطقة هذه الإستراتيجية التي تلقت نقدا مهما سواء على مستوى الدراسات والتحليل وحتى على المستوى السياسي في الولايات المتحدة.

ظهر تقرير للكونغرس الأمريكي يشير إلى أن بعض السفارات الأمريكية في إفريقيا قد تحولت فعلا إلى مراكز لقيادات العسكرية يسيطر عليها موظفون عسكريون مكان الدبلوماسيين محذرا من مخاطر الانحراف وظائف المؤسسات التي تخلت عن دورها الأساسي في التكفل بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة بحلول شخصيات عسكرية محل الإطارات الدبلوماسية في إطار الشؤون الخارجية لواشنطن كما كشف التقرير على أن الدول المعنية في كل من الجزائر المغرب تونس موريتانيا النيجر مالي التشاد وجيبوتي.

وتم إرجاع ذلك إلى اعتباره مرحلة تمهيد قامت بها وزارة الدفاع والبتاغون لإنشاء قيادة الأفريكوم في المنطقة رغم رفض الدول المعنية² وتعتبر الأفريكوم تاسع مركز قيادة موحدة أمريكية وسادس مركز قيادة إقليمية يتم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية، الهدف المفترض لإنشاء قياده الأفريكوم هو جلب السلام والأمن لشعوب افريقيا ودفع الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة وافريقيا ويتلخص الدور الأساسي الذي تقوم به الأفريكوم في هذا الصدد بتكليف و تنسيق الجهود في إطار سياسة الحرب على الإرهاب في

¹ بلخيرة محمد، "السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرون، الأبعاد والاستراتيجية الغائبة"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، 2015، ص(192.190).

² مريم إبراهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المناطق المغاربية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، 2013، ص189، 190.

القارة الافريقية من خلال تسيير وإدارة مبادرة دول الساحل وكذا تعزيز خطاب الأمن والتنمية عن طريق دمج مكافحة الإرهاب في مختلف الشركات العسكرية و برامج التدريب التي تشرف عليها الأفريكوم.

ويرى الكثير من المحللين أن الهدف الأساسي من إنشاء قيادة الأفريكوم في افريقيا هو حماية المصالح النفطية لأمريكا واحتواء النفوذ الأوروبي والصيني وحذر اتحاد المغرب العربي من أن التواجد الأمريكي في إفريقيا من شأنه أن يزيد من التوتر ويخلق أجواء تنشيط في إطارها الجماعات المسلحة وأن البعد التنموي للأفريكوم لا يعد كونه محاولة للتأثير على الأفارقة لقبول استضافة هذه القاعدة.¹

أما فيما يخص التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي وخاصة في ميدان التسلح للدول المغاربية فإننا نلاحظ التصاعد المستمر لنفقات التسلح لهذه الدول. فالجزائر كانت تعتبر الشريك لروسيا ولكن بعد أحداث سبتمبر 2001 وإعلان أمريكا الحرب على الإرهاب، فوجدت الجزائر شريكا مهما لها في المنطقة، فعقدت عدة اتفاقيات بين البلدين ، كتدريب الجنود وتزويد الجيش بمعدات عسكرية متطورة، كالمنظار الليلي وطائرات التجسس وتبادل المعلومات الاستخباراتية. وشهدت مبيعات الأسلحة الأمريكية للجزائر مسارا تصاعديا .

كما عرف المغرب ما بين سنة 2011 و 2015 نسبة تسلح كبيرة فيها متمثلة في طائرات مقاتلة، وطائرات تدريب، وسفن وصواريخ، ودبابات، كما سمح التعاون العسكري بين البلدين من برنامج تحويل الأسلحة الأمريكية فيما بلغت وتيرة التدريبات العسكرية المشتركة إلى 6 مناورات سنويا.

أما بالنسبة لتونس فإن ميزانيتها الأضعف مقارنة بالدول الأخرى المغاربية وهذا راجع إلى سياستها الخارجية البراغماتية المفتوحة على الغرب، لذا فإن الاهتمام الأمريكي يشكل رهانا سياسيا أكثر منه استراتيجيا أو رغم التحولات التي عرفتها تونس بعد 2010.

ويعتبر وجود لجنة عسكرية أمريكية مشتركة أحد مؤشرات التعاون العسكري بين البلدين وفي هذا الإطار تجري القوات التونسية مناورات عسكرية مشتركة دورية مع القوات الأمريكية، كما تستفيد تونس على غرار المغرب من البرنامج العسكري الدولي للتدريب والتكوين بدعم مالي يفوق مليون دولار سنويا، كما تستفيد أيضا من برنامج تحويل العتاد العسكري الفائض.²

¹ ابراهيم شايبير الدين، "الأفريكوم، حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، الدين"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2013/06/23 على الرابط:

<https://www.Studies.Aljazeera/ar/profile/151008143149340.html>

² هنون نصر الدين ، مرجع سبق ذكره، ص111، 115، 116.

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف التسعينيات إلى تجسيد اهتمامها الاقتصادي بمنطقة المغرب العربي، من خلال إطلاق عدة مبادرات شراكة إقليمية في خدمة الاستراتيجية الأمريكية الشاملة على الصعيدين الإقليمي والدولي، في ظل بروز مؤشرات التنافس مع الأوروبيين في هذه المنطقة بعد إطلاق مسار برشلونة منذ نوفمبر 1995.

أ. مبادرة "إيزنستات":

تعتبر "مبادرة إيزنستات" أحد أطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد مرحلة الحرب الباردة ومنذ منتصف التسعينيات تحديداً، حيث جسدت على المستوى الاقتصادي الأمريكي بهذه المنطقة، وهو برنامج أطلقته الإدارة الأمريكية والذي اقترحه "ستيوارت إيزنستان" نائب الأمين العام كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية توجه هذا البرنامج إلى الدول المغاربية الثلاث الجزائر المغرب تونس يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق شراكة اقتصادية على المدى البعيد وذلك بتشجيع الاندماج الاقتصادي المغاربي.¹

وقد شكلت هذه المبادرة الإطار الاقتصادي للرهانات الأمريكية في منطقة المغرب العربي بكل أبعادها الاستراتيجية والأمنية والسياسية المتكاملة في محاولة لتحويل دول المغرب العربي المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى منطقة اقتصادية واحدة من أجل إقامة منطقة تبادل حر و إلغاء الحواجز الجمركية على السلع المغاربية المتجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية والتي هي ضئيلة جداً، كذلك تأتي المبادرة استجابة لمتطلبات بسط نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في مجال متوسطي موسع يمتد إطاره الجيو استراتيجي من المغرب العربي غرباً إلى آسيا الوسطى شرقاً مروراً بتركيا الشرق الأوسط ومنطقة الخليج .

وقد أكد ستيوارت إيزنستات هذا التوجه الاستراتيجي الجديد للسياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي خلال ندوة حول الاستثمارات الأمريكية-المغاربية من 15-16 نوفمبر 2000 بواشنطن: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي تكثيف مبادلاتها مع الجزائر، المغرب وتونس التي باشرت كلها مرحلة من الإصلاحات الواسعة كما تأمل الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً مضاعفة استثماراتها في هذه البلدان" التي

¹ ناظم عبد الواحد الحاسور، "تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد الحرب الباردة"، بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص188.

تؤكد على أهميتها بقوله: "إن هذه البلدان الثلاثة-الجزائر، المغرب وتونس- تملك سوقا من 80 مليون شخص ونتاج داخلي خام بإجمالي 137 مليار دولار.¹

وقد بدأ الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية اقتصادية متكاملة بعد بروز مؤشرات فشل وتعثر مبادرة متعددة الأطراف لمسار السلام في الشرق الأوسط التي كانت تشكل إطارا لتتويج الاقتصادي ضمن الاستراتيجية الأمريكية الشاملة لادماج إسرائيل في سوق متوسطة موسعة تمتد من المغرب العربي غربا إلى الشرق الأوسط شرقا.

وقد شكلت "إيزنستات" البديل الإقليمي لاستراتيجية الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي على أنقاض مبادرة "سوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، التي ظلت مرهونة بمسار التسوية والتطبيع مع إسرائيل مما أدى إلى فشلها.²

- وترتكز "مبادرة إيزنستات" على أربعة محاور أساسية يمكن عن طريقها تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان المغرب العربي.

- دفع الحوار السياسي بين السلطات الأمريكية بمختلف مستوياتها مع الدول المغاربية.

- العمل مع المنطقة المغاربية على مستوى جهوي من أجل تحقيق تعاون اقتصادي متميز عن طريق تشجيع اتحاد المغرب العربي أو أية هيئة اندماجية بالمنطقة.

- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحور للتجارة والاستثمار في المنطقة المغاربية على المدى البعيد.

- تدعيم التوجهات الاقتصادية للأنظمة القائمة والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية من أجل إنشاء أرضية للاستقرار الاقتصادي وخلق مناخ للاستثمارات في المنطقة المغاربية.³

¹ محمد الطيب حمدان، "التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، ص 77.

² ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص 188.

³ برد رتيبة، "السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط"، جامعة تيزي وزو، 2016، على الرابط:

ب . الاتفاقيات الثنائية:

عملت الولايات المتحدة على ربط دول المنطقة بالعديد من الاتفاقيات التجارية والأمنية فتجاريا بعثت الولايات المتحدة الاتفاقيات في إطار مجال التجارة والاستثمار والتي كان الهدف منها تسهيل الوصول إلى أسواق الدول المنضمة إلى هذا النوع من الاتفاقيات و متابعة تنفيذ الاتفاقيات التجارية الأخرى التي تربط الطرفين.

وبدأ الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية اقتصادية متكاملة بعد بروز مؤشرات تعطل وتعثر مسار الشراكة الأورومغاربية مما دفع بالجانب الأمريكي لاستثمار والشعور بالخيبة الذي أصاب الأطراف المغاربية بعد الوعود التي حملتها مبادرة برشلونة.

ب .1. العلاقات الاقتصادية الأمريكية الجزائرية:

لقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموا متزايدا منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي والتي تعززت أكثر بعد أن وقّع الطرفين في جويلية 2001 على اتفاق إطار حول التجارة والاستثمار وكان الهدف من هذا الاتفاق هو مضاعفة حجم التبادل التجاري، وتمكين الشركات الأمريكية من الحصول على الجزء الأكبر من السوق الجزائرية.¹

وتعتبر الولايات المتحدة من أكبر المستثمرين الأجانب في الجزائر، حيث أنه بين 2001- قدرت الاستثمارات الأمريكية بأثر من 900 مليون دولار كإستثمارات 1990 أجنبية مباشرة ، ويهتم المستثمرين الأمريكيين أساسا بالقطاع النفطي حيث أنه في عام 2006 حصلت شركة "شل" على عقدين للتنقيب عن 7 آبار للنفط تبلغ قيمتها نحو 60 مليون دولار، وتعتبر الجزائر سابع مورد بالنفط للسوق الأمريكي .

أما في قطاع الكهرباء، حصلت شركة -جينيرال الكتريك General electric في جوان 2008 على عقد لتجهيز محطة لتوليد الكهرباء تقع على بعد 700 كلم في شرق العاصمة، يتعلق الأمر بثالث موقع خص به الأمريكيين الذي يوفر ضاغطات غاز بأعلى تكنولوجيا تكنولوجيا حيث قدر مبلغ العقد ب 635 مليون دولار.²

¹ Yahia zoubir, "Amricain policy in The magreb the concept of a new region ", working poper the institute area : Mediterran en arab world in 24/07/2006, p4.

² هنون نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص98.

إلا أن المبادلات انخفضت في 2009 لتسجل 10.7 مليار دولار من الصادرات الجزائرية و9.6 مليار دولار ميزان تجاري لصالح الجزائر وبدأ النزول الفعلي المتواصل للمبادلات بين البلدين في 2012، التي شهدت أولى بوادر هذا الانخفاض حينما سجل حجم صادرات ب9.99 مليار دولار وميزان تجاري ب8.63 مليار دولار. وفي 2014 تم تسجيل نفس المستوى تقريبا ب4.62 مليار دولار، وفي 2016 تواصل الانخفاض لتراجع الصادرات الجزائرية إلى 3.22 مليار دولار وميزان تجاري ب1.03 مليار دولار، مع واردات أمريكية قدرها 2.19 مليار دولار.

وتتشكل الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة أساسا من المحروقات كما ذكرنا سابقا، إضافة إلى بعض المواد الغذائية التي شرع في تصديرها مؤخرا لهذا البلد، ويبقى تراجعها في السنوات الأخيرة إلى تراجع الطلب الأمريكي على البترول والغاز الجزائري، والسبب يبدو واضحا لاسيما إذا ما عدنا إلى النشاط الكبير لإنتاج النفط والغاز الصخريين في السنوات الماضية بهذا البلد، الذي يتوقع أن يعود إلى ذروة إنتاجه النفطي التي عرفها في سنوات السبعينيات حين وصل إنتاجها إلى 9.6 مليون برميل يوميا، حسبما ما يتوقعه الخبراء.¹

ب. 2. العلاقات الاقتصادية المغربية الأمريكية:

إحتل المغرب المرتبة 68 في ترتيب الأسواق المرشحة للمنتجات والخدمات الأمريكية ولقد أبرز مؤيدي اتفاقية التبادل الحر الدوافع الاقتصادية لهذه الاتفاقية، وهي وصول المنتجات المغربية إلى الأسواق الأمريكية في حين أن النقاد أوضحوا بأن هذه حجج ليست مقنعة حيث أن التجارة مع الولايات المتحدة لا تمثل سوى 3% من مجموع المبادلات المغربية (الواردات + الصادرات) وذلك في الفترة الممتدة من عام 2002 إلى 2008 في حين مثلت المبادلات مع الإتحاد الأوروبي 61% في نفس الفترة.

ولقد منحت الولايات المتحدة إلى الحكومة المغربية من الفترة 2008-2004 حوالي 135 مليون دولار وذلك من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وذلك لتعزيز التعاون من خلال -النمو الاقتصادي وتقديم الدعم للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتعليم وتكوين الكفاءات.

¹ جريدة المساء، تراجع ملحوظ في الصادرات نحو الولايات المتحدة منذ 2013، 2017/08/06 على الرابط:

ولكن بالرغم من توقيع اتفاقية التبادل الحر بين الطرفين فإن المبادلات بقيت ضعيفة ما بين الدولتين¹، وبعيدا عن وعودها الاقتصادية شكلت هذه الاتفاقية ورقة ضغط سياسي لكلا الطرفين حيث تسمح للولايات المتحدة بتنفيذ استراتيجياتها العالمية من خلال فتح أول منطقة تبادل حر، وفقا لمخططها، والتي تمتد من المغرب إلى أفغانستان، من جانب آخر تعتمد المغرب على الورقة الأمريكية وذلك لإرسال إشارة إلى الإتحاد الأوروبي والتي من خلالها تفاوض بشأن اتفاق الانضمام.

وبالحديث عن الاستثمارات الأمريكية المباشرة في المغرب ، فليست ذات قيمة عالية فبالرغم من النشاط المكثف لغرفة التجارة الأمريكية في الرباط ، والتي تلعب دورا محوريا في الترويج للسوق المغربية فقد اقتصر الاستثمار في مجال الخدمات، قطع الغيار مكونات الكمبيوتر.

أما في المجال الطاقوي وقع المكتب الوطني للمحروقات 2005 اتفاق من أجل اكتشاف وتقييم النفط في المغرب ، وذلك مع الشركات الأمريكية مثل شركة "شل" Shell، ولقد قدمت وكالة التنمية الأمريكية والتجارة (USTDA) منح مساعدة تقنية قيمتها 115 ألف دولار إلى المكتب الوطني للمحروقات والمناجم (ONHYM) وذلك لتحسين قدرات الاستكشاف في قطاع المحروقات والمناجم.²

ب. 3. العلاقات الاقتصادية مع تونس:

تعتبر تونس من بين البلدان المغاربية الثلاث الأقل تعامل اقتصاديا مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك يرجع إلى ضعف حجمها الصغير واقتصادها الذي يعتمد وبشكل كبير على السياحة، ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة من خلال المفاوضات الوصول إلى اتفاقيات ثنائية تسهل العمليات التجارية بينهما.³

وفي إطار العلاقات بين البلدين وقعت تونس على معاهدة في التجارة والاستثمار في أكتوبر 2002 بهدف تطوير وترقية التجارة والاستثمار بين البلدين ويعتبر هذا الإطار خطوة في طريق التوقيع على معاهدة التجارة الحرة بين البلدين وقد استفادة تونس التي يوجد بها مقر مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط Mepi من دعم مالي في إطار هذا البرنامج قدر بـ 4 مليون دولار لفترة 2001-2003.

¹ KASIM Bouhou, Stratégie et présence Economiques des Etats-Unis ou Maghreb

(Bruxelles : Centre des Etudes Economiques, 2010) , pp (12-13)

² Kassim Bouhou , op.cit ,p.15

³ فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، ص200.

وعرفت العلاقات بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية بعد ثورة 14 جانفي 2011 حركة كبرى كنتيجة لتنامي اهتمام الإدارة الأمريكية بالتجربة الديمقراطية الفتية في تونس وتجسد ذلك في منح الولايات المتحدة الأمريكية لتونس في جوان 2016 ضمان قرض هو الثالث من نوعه مكنها من الحصول من السوق المالية الدولية على قرض بقيمة 500 مليون دولار، بسعر فائدة منخفض، وجه لدعم الميزانية وبرامج الإصلاحات التي شرعت تونس في إنجازها، علما أنه سبق للولايات المتحدة منح ضمان قرض بنفس القيمة سنة 2012 و2014.

وقد تم اختيار تونس في ديسمبر 2016 من قبل مجلس إدارة مؤسسة تحدي الألفية كعضو مؤهل في "البرنامج المندمج" للمؤسسة حيث سيتمكن هذا البرنامج تونس من الحصول على تمويلات هامة تصل إلى 350 مليون دولار أمريكي، في شكل مساعدات ستخصص لمحاربة الفقر والتهوض بالجهات المحروسة اقتصاديا واجتماعيا .

وعلى مستوى التبادل التجاري بلغت قيمة الصادرات التونسية نحو السوق الأمريكية سنة 2016، 523 مليون دينار بينما ناهزت الواردات 1465 مليون دينار. وبلغت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في تونس خلال سنة 2016 ما يفوق 300 مليون دينار.

يذكر أن مشروع ميزانية الولايات المتحدة لسنة 2018 تضمن تخفيضا هاما (حوالي 67%) في المساعدة الاقتصادية و العسكرية الموجهة إلى تونس إذا اقترحت إدارة الرئيس ترامب تقديم مساعدة تبلغ 54.6 مليون دولار أي بانخفاض قدر بـ: 85.8 مليون دولار وذلك مقارنة مع سنة 2017.¹

وأما في المجال الطاقوي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول مستهلك للطاقة في العالم حيث تستوعب 23% من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم و 25% من الغاز و يستهلك أمريكي واحد ما معدله 8 طن من النفط سنويا إذ يفوق استهلاك نظيره الأوروبي بضعفين.

وتعتبر استراتيجية الأمن الطاقوي من أبرز أهداف الإطار جيو سياسي والاستراتيجي الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية على ضوء مخلفات حرب الخليج التي فتحت عهدا استراتيجيا جديدا وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار الاستراتيجي الجديد على الاستجابة لنقطة حاسمة تتعلق مباشرة بمستقبل نظامها الاقتصادي وتمثل في تأمين الطاقة ومعايير نقلها في مختلف نقاط العالم.²

¹ الموقع الإلكتروني ، باب نات تونس ، "واقع علاقات التعاون التونسية الأمريكية 2017/07/07 على الرابط:

<https://babnet.net.codredetailonp>

² محمد الطيب حمدان، مرجع سبق ذكره، ص106، 107.

ويمتد هذا المجال جيو استراتيجي المعنى بالرهان الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على طول شريطه الجنوبي من المغرب غربا إلى الخليج و بحر قزوين شرقا حيث يجعل هذا الطرح جيو استراتيجي شامل، فالأمريكيين ينظرون إلى منطقة المغرب العربي فضاء استراتيجي مما يفسر المنظور الاستراتيجي الموسع للحلف الاطلسي في منطقة البحر الابيض المتوسط.

وقد شكلت افريقيا رهان اقتصادي وتجاري للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة واستهدفت ثلاث مناطق بترولية رئيسية فيها:

- إفريقيا الجنوبية (جنوب افريقيا، انغولا).

- إفريقيا الغربية (نيجيريا ، كاميرون، كونغو)

- شمال إفريقيا (الجزائر، ليبيا).¹

تعتبر منطقة المغرب العربي من أهم مناطق العالم لاحتياط و انتاج الطاقة ويتعلق الأمر تحديد كل من الجزائر و ليبيا و بدرجة أقل تونس، ولهذا تحتل الجزائر موقعا محوريا في الخريطة جيو-إستراتيجية للرهانات الأمريكية على موارد الطاقة في إفريقيا و يكشف ريتشارد جاكسون مدير شؤون شمال افريقيا بكتابة الدول الأمريكية للشؤون الخارجية 1996 بأنه تعتبر الجزائر اقتصاديا متعاملا رئيسيا وهاما، فالجزائر من تعتبر للبترو و الغاز من النوع الرفيع و خفيف و يضيف بأنه لدينا رهان اقتصادي كبير في الجزائر.

وتؤكد هذه التصريحات الرهان النفطي الأمريكي المتزايد على الجزائر منذ منتصف التسعينات، و ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن موارد الطاقة الهامة التي تملكها الجزائر تجعل من هذا البلد محور أي مشروع للتنمية الإقليمية في منطقة المغرب العربي و كذا الممون الرئيسي لأوروبا من الغاز و النفط ، و تسيطر الشركات البترولية الأمريكية في الجزائر على أغلب الحقول النفطية و هي:

أناداركو anadarco - لوزيان لوند louisiane lond - أركو arco - بيتروكندا comnda - أموكو petro .

¹ شبكة الأنباء المعلوماتية ، "تأمين مصادر الطاقة، قلق أمريكي على المستوى الاستراتيجي"، 2008/02/01. على الرابط:

<https://www.anabaa.org/nabanews/69/054.html>

ويتأكد من خلال هذه المعطيات أن الجزائر أصبحت منطقة استراتيجية لنشاطات الشركات الأمريكية فإنه يمكن التأكيد أن الشركات الأمريكية أخذت موقعا أساسيا ومهيمننا في سوق الطاقة الجزائرية مقارنة بالشركاء الأوروبيين.

أما ليبيا فقد استطاعت بعد التخلي رسميا عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل في ديسمبر 2003 أن تفتح آفاق جديدة لإستثماراتها الاقتصادية مع الشركات الأمريكية والأوروبية لا سيما في قطاع المحروقات وهو ما تأكد بعد رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية عن ليبيا في 2004 واقتحم الأمريكيون سوق الاستثمارات النفطية في ليبيا ورأت الشركات الأمريكية أن الفرصة مواتية لاستغلال التحول الإستراتيجي في السياسة الخارجية الليبية لاستدراك الفارق الذي يفصلها عن موقع الشركات الأوروبية في ليبيا.¹

كما دعت ليبيا شركات النفط الأمريكية إلى العودة إلى الاستثمار في قطاع النفط الليبي لاعادة تأهيل البيئة النفطية وتسعى الشركات الأمريكية لا سيما شركة كونوكوفيليبس ومارثون أويل وأميرادا هيس إلى استغلال حقول النفط الليبية التي كانت مدرجة ضمن مشروع (الواحة) قبل فرض العقوبات الاقتصادية على ليبيا.²

¹ محمد الطيب حمدان، المرجع السابق، ص117.112.

² مجلة اليوم العمانية، "الشركات الأمريكية تنهافت على النفط الليبي"، 2004/07/25 على الرابط:

المبحث الثالث: مواقف السياسيين الأوروبية والأمريكية من الازمات في المنطقة المغاربية

إن كل من يتابع ما يجري بخصوص مواقف الدول الكبرى من القضايا العربية أو دول العالم الثالث والتي ترتبط بعلاقات مع تلك الدول أنها مبنية على أساس المصالح التي تقوم عليها أجمدية العلاقات الدولية اليوم، فالعلاقات التي تربط الدول الكبرى بهذه الدول أقل ما يقال عنها دونية في معاملة الكبار للصغار وهي إن مثلت موقفا مناصرا لبعض القضايا في أوقات معينة فالغاية منها حماية مصالحها والحفاظ عليها ومن هنا نتساءل :

هل ينطبق الوصف السابق في عالم اليوم على مواقف الدول الأوروبية والولايات المتحدة تجاه ثورات الربيع المغاربي ونزاع الصحراء الغربية من النقطة نفسها التي انطلقت فيها من بعض القضايا الاستراتيجية والقومية، هذا ما سنحاول الإجابة عليه في ثنايا هذه الجزئية من المبحث والتي نحاول تسليط الضوء على موقف الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من قضية النزاع في الصحراء الغربية ومن ثورات الربيع المغاربي في كل من تونس وليبيا.

المطلب الأول: موقف السياسة الأوروبية من أزمة الصحراء الغربية وثورات الربيع العربي

لقد أدى اكتشاف المواد ذات الأهمية الاقتصادية في إقليم الصحراء الغربية إلى زيادة حدة النزاع بين الدول الاستعمارية ، إلا أنه من خلال عدة اتفاقيات استعمارية تمكنت اسبانيا من فرض سيطرتها الكاملة على إقليم الصحراء الغربية، ولكن بعد استقلال دول المغرب العربي، تحول الصراع الاستعماري على الاقليم ليكون بين دول اقليمية أخرى هي المغرب وموريتانيا.¹ فبعد أن كان الاقليم مستعمرة أسبانية منذ العقد الأول من القرن العشرين وحتى عام 1976، حيث تم الجلاء عنها بموجب الاتفاق الثلاثي بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا عام 1975، والذي أفضى بتقاسم الصحراء بين كل من المغرب وموريتانيا ، لكن ومع هذا الاتفاق ظهرت قوى أخرى تطالب باستقلال الإقليم، وهي جبهة البوليساريو التي أعلنت في 27 فيفري 1976 قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.²

¹ فاطمة بنت عبد الوهاب، "الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية" على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/NR/exeres/df0FBE802.htm>

² Benramdan Abdelkhaleq, Le sahara occidental : enjeu maghrébin ,paris :édition

khartala, 1992, p21_22

كان للدعم الدبلوماسي العسكري الأمريكي الفرنسي أثرا بالغا في تشجيع المغرب وموريتانيا على احتلال إقليم الصحراء الغربية وتكريس منطوق الأمر الواقع في المنطقة ومن ثم الزج بكل دول المغرب العربي في سلسلة من النزاعات والتحالفات الداخلية والخارجية.

فالمسيرة الخضراء التي نظمها المغرب لتكريس ضمه أكثر من نصف الصحراء كانت نتيجة للضمانات التي قدمتها القوى الغربية له، وبالمقابل فقد تشكل حلف جزائري ليبي لضمان الدعم العسكري والسياسي للبوليزاريو، ومع تصاعد النزاع انسحبت موريتانيا ليملاً المغرب مكانها وهذا ما أدى إلى زيادة نفقاته العسكرية ودخوله سباق تسلح شكلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مصدره الرئيسي، فالمغرب ينفق ما يعادل 10 ملايين دولار سنوياً.

ساهمت الأحداث الدولية المتسارعة خاصة أواخر الثمانينات من القرن الماضي على مساعدة مجلس الأمن من بلورة مخطط سلام يركز على مبدأ الحق في تقرير مصير الشعب الصحراوي نتج عنه التوصل إلى وقف إطلاق النار في سبتمبر 1991 وارسال بعثة أممية (المينورسو) للأراضي الصحراوية للإشراف على عملية إعداد قوائم الأشخاص المعنيين بالاستفتاء غير أن الاختلاف في وجهات النظر حال دون ضبط قوائم الأشخاص المعنيين بالاستفتاء، ونتيجة لذلك فتحت مفاوضات أخرى بين أطراف النزاع وبإشراف الأمم المتحدة توجت باتفاقيات هيوستن سبتمبر 1997 والتي تؤكد على حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، كما أنه ومنذ هذا التاريخ تم تعيين مساعد الأمين العام للأمم المتحدة مكلف بملف الصحراء الغربية وكمبعوث له إلى المنطقة من أجل السعي للتقريب بين وجهات النظر، لكن كل مساعيه باءت بالفشل و مع تهرب المغرب من تطبيق الاتفاقيات، راحت جبهة البوليزاريو في كل مناسبة تطالب الأمم المتحدة بالضغط على المغرب لإجراء استفتاء تقرير المصير، ومن ورائها الجزائر التي لم تتخل عن دعم الصحراء الغربية ولو دبلوماسياً من خلال المساهمة في رفض اللوائح الأممية الهادفة إلى تجنب الاستفتاء وهذا ما تتخذه المغرب في كل مرة كذريعة لتعطيل العمل المغربي المشترك.¹

¹ د، صبيحة بخوش، "تحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية"، (2007.1989)، مرجع سبق ذكره، ص380، 381، 384.

1. الموقف الأوروبي من أزمة الصحراء الغربية:

تنقسم دول الإتحاد الأوروبي إلى ثلاثة أقسام في نزاع الصحراء الغربية، القسم الأول يتكون من دول مثل إسبانيا وفرنسا معنية بالدرجة الأولى بالنزاع لأسباب تاريخية وجيوسياسية، والقسم الثاني من الدول وهي شمال أوروبا وعلى رأسها السويد التي تريد دورا حقيقيا للإتحاد الأوروبي في البحث عن النزاع بدل ترك الملف في أيدي فرنسا وإسبانيا. أما القسم الثالث فهو التوجه الذي كانت تتبناه دول مثل بلجيكا وألمانيا ويطلب بإبعاد الإتحاد الأوروبي عن هذا الملف وتركه فقط في أيدي الأمم المتحدة.

ولدراسة الموقف الأوروبي من قضية الصحراء الغربية ندرس مواقف الدول المعنية بالنزاع بالدرجة الأولى وهي فرنسا وإسبانيا الذي يرتبط دورهما بهذه الأزمة عموما بإستراتيجية تنطلق الأولى من المفهوم الاستعماري الذي يسعى إلى عدم قيام دولة قوية في المغرب العربي، أما الإستراتيجية الثانية فتعتمد على المنظور البراغماتي النفعي الذي يسعى على إقامة شراكة فعلية مع الدول المغاربية خاصة الجزائر والمغرب.¹

إن سياسة كل من إسبانيا وفرنسا اتجاها قضية الصحراء الغربية يجب أن ينظر إليها من المنظور التاريخي أولا لأن تاريخ الإقليم ارتبط بهاتين القوتين الاستعماريتين لفترة تزيد عن القرن، فيما يعتبر ارتباط إسبانيا بالصحراء الغربية جلي (مستعمرة سابقة من 1884. 1976)، تظل علاقة فرنسا بالأراضي الصحراوية مرتبطة بصفة مباشرة و غير مباشرة من خلال التنافس الأوروبي لتقسيم إفريقيا و الاتفاقيات التي أبرمتها مع إسبانيا لتحديد مجال نفوذ كل قوة في المنطقة 1904، 1912.

يبدو ظاهريا أن اهتمام و تدخل القوتين فيما يخص القضية الصحراوية قد تراجع بعد توقيع إسبانيا اتفاقية مدريد الثلاثية الأطراف مع كل من المغرب و موريتانيا في 1975، غير أن سياسة البلدين في التأثير على القضية قد استمرت إلى ما بعد فترة الاحتلال.

إن الحكومات الديمقراطية التي تعاقبت على الحكم في إسبانيا كان موقفها مبهما فيما يتعلق بالقضية، موقف يجسد وضع يبدو حياديا، والذي يؤثر عليه من جهة ضغط الدين التاريخي الموروث عن حقبة حكم فرانكو و من جهة أخرى الأهمية الإستراتيجية للمغرب في السياسة الخارجية

¹ حسين مجدوبي، "الأمم المتحدة تراهن على دور أكبر للإتحاد الأوروبي لاحتواء التوتر في نزاع الصحراء الغربية"، القدس العربي،

<https://www.Alquds.co.uk/?P=859545>

2017/06/12، على الرابط:

الاسبانية. إن طبيعة العلاقات الإسبانية المغربية لها أبعاد متعددة في السياسة الخارجية الاسبانية، منها المتعلقة بالقضايا الاقتصادية و الجيوستراتيجية، بحكم أن المملكة المغربية هي التي تدير الموارد الطبيعية للصحراء الغربية و من بينها الموارد الصيدية (الثروة السمكية) و التي تمثل أهمية اقتصادية لقطاع الصيد البحري في اسبانيا. كذلك الموقع الجغرافي للمغرب الذي يتبوأ أهمية كبرى في مراقبة تدفق حركة المهاجرين نحو أوروبا و كذلك الجماعات الإرهابية الإسلامية. حيث أن السلطات المغربية عرفت كيف تستغل هذه القضايا و كذلك المطالبة بمقاطعتي سبتة و مليلية كجزء من تراجمها، حتى تضمن دعم الحكومة الاسبانية لمقترحها لضم الصحراء الغربية.

ومنذ التحول الديمقراطي في اسبانيا في 1976 (سقوط الدكتاتورية) بعد وفاة فرانكو، فإن السياسة الخارجية الاسبانية فضلت حسن علاقتها مع المملكة المغربية على المطالبة بتطبيق حق تقرير المصير للصحراويين. غير أن هذا الموقف الذي دام أكثر من ثلاثين سنة تحول للبحث عن حل تفاوضي، مع تجنب إظهار الدعم لأي من الطرفين. و لكن تغير الوضع منذ فترة حكومة لويس زياتيرو، حيث أن أعضاء من وزارة خارجيته أبدو دعمهم علنيا لمقترح الحكم الذاتي المقدم من طرف المغرب كحل لقضية الصحراء الغربية.¹

وبعد اتفاقية الجزائر بين البوليساريو وموريتانيا في 5 اوت 1979 أعلنت إسبانيا عن طريق وزير خارجيتها -مارسيلينو اوريغا- عن ترحيبها بالإتفاق كما رفضت الحاق الإقليم الذي انسحبت منه موريتانيا بالمغرب و دعت إلى إجراء استفتاء للصحراويين يمكنهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم، ليظهر تطور الموقف الإسباني من القضية الصحراوية باعتراف الحكومة الإسبانية بجهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي ونتيجة لذلك تعلن الحكومة الإسبانية بأن اتفاقية مدريد التي قسمت الصحراء بين المغرب وموريتانيا سلمت إدارة الاقليم ولم تسلم السيادة عليه وتعتبر اسبانيا حضور المغرب في الصحراء هو مهمة ادارية فقط حتى اجراء استفتاء تقرير المصير.²

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن موقف اسبانيا تجاه القضية الصحراوية وإن كان قد تطور من اتفاقية مدريد الثلاثية نحو الحياد، من خلال عودة علاقتهم الطبيعية مع الجزائر واعترافها بجهة البوليساريو خاصة من أجل أمن صياديتها، إلا أن اسبانيا في نفس الوقت كانت مجبرة على مساندة المغرب حتى لا يحي هذا الأخير مطالبته بمدينه سبتة ومليلية والاحتفاظ بإمكانية الصيد على طول

¹ مالكي أمينة، "مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية (1991.2012)", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص44، 45،

² علي الشامي، "الصحراء الغربية عقدة التحزبة في المغرب العربي"، مكتبة دار الكلمة، مصر، القاهرة، 1980، ص192.

السواحل المغربية فتاريخيا اسبانيا هي مسؤولة عن الشعب الصحراوي الذي كانت تحتله وغادرته دون أن تجري استفتاء تقرير المصير، وبقيت ترى في المغرب حليفا لا يستهان به فانقسمت اسبانيا بين رأي عام اسباني تمثله المنظمات غير الحكومية و شبه الحكومة مرتبطة بصلات مع الشعب الصحراوي في مخيمات تندوف وتقدم له الدعم المادي و تسوقه على مستوى المنظمات الأوروبية لدعم نضاله وقضيته، وحكومة في موقفها المعلن المنحاز إلى المغرب لكنها تنادي بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بخصوص النزاع.¹

أما فيما يخص موقف السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه قضية الصحراء الغربية فكان متحيزا لصالح المغرب خاصة أنه كان سببا في تعقيد العلاقات المغاربية، فقد لعبت فرنسا دورا أساسيا في تسريع عملية إبرام اتفاقية مدريد عام 1975 الخاصة بتقسيم الصحراء الغربية بين المغرب و موريتانيا، مما دفع الإعلام الرسمي الجزائري إلى توجيه اتهامات لفرنسا بالتدخل العسكري المباشر في الصحراء الغربية، و اعتبار العمليات العسكرية الفرنسية ضد مقاتلي جبهة البوليساريو بمثابة السياسة الاستعمارية الجديدة في منطقة شمال إفريقيا²، و ظل الموقف الفرنسي منذ بداية النزاع مساندا للمملكة المغربية، وتدعمها بالمساعدات العسكرية و الاقتصادية و السياسية بل و أكثر من ذلك شاركت في عمليات عسكرية ضد جبهة البوليساريو.

هذا الدعم يرجع إلى الروابط التاريخية التي تربطها بمستعمرتها السابقة بما في ذلك مصالحها الجيوستراتيجية في المغرب العربي، أين فرنسا مازالت تقاوم للحفاظ على مكانتها خاصة مع التنافس الأمريكي المتنامي في المنطقة، سواء كانت الحكومة يمينية أو يسارية التي تداولت على الحكم في فرنسا فإن الموقف الفرنسي ظل ثابتا و مساندا للمملكة المغربية و لم يناصر أبدا قيام دولة صحراوية مستقلة، و في السياق الجيوسياسي الحالي، فإنه بالتأكيد ستبقى فرنسا معارضة لبروز دولة جديدة في المنطقة التي تعتبرها ضمن مجالها الحيوي من وجهة النظر الاقتصادية، الإستراتيجية و العسكرية، و للدفاع عن مصالحها و بقاء المغرب في الصحراء الغربية، استغلت فرنسا موقعها كعضو دائم في مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة، و استعمال حق النقض حسب الفصل السابع من الميثاق في القرارات المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية و عرقلة مسار التسوية عبر إجراء استفتاء لتقرير المصير و محاولة فرض حل للتسوية عبر تزكية مقترح المغرب للحكم الذاتي، وإخضاع الإقليم تحت السيادة المغربية و حصوله على الاعتراف الدولي.

¹ مصطفى الكاتب، محمد بادي، "النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق"، دار المختار، دمشق، سوريا، 1998، ص93.

² مالكي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص45.

وهنا يمكن الاعتقاد بأن فرنسا تعترض على مسار التكامل المغاربي، و لهذا فهي تحرص دوما على تأجيج العداوة بين الفاعلين الإقليميين البارزين (الجزائر و المغرب)، لأن تجسيد مشروع الاتحاد المغربي العربي و تشكيل سوق اقتصادية مشتركة، يشكل تكتل قوي و منافس حقيقي لا يخدم المصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة.

ولا يخفي المسؤولون الفرنسيين موقفهم من القضية الصحراوية، حيث يعتقدون أن قيام دولة صغيرة أو حتى دولة فاشلة تحت تأثير الجزائر لا يخدم بتاتا منطقة المغرب العربي كما أنها ستكون الكثير بالنسبة لفرنسا. فقد ذهبت فرنسا إلى أبعد من ذلك بابتزاز الدول الإفريقية الضعيفة و الفقيرة بسحب اعترافها بالجمهورية الصحراوية مقابل حصولها على مساعدات على غرار الدول: بنين، بوركينا فاسو، التشاد، الكونغو برازافيل، التوغو، الذين خضعوا لضغوطات فرنسا و سحبوا اعترافهم الدبلوماسي، بل و أكثر من ذلك فلم تنجح فرنسا في اقناع الجزائر عن تراجع دعمها للصحراويين، و ذلك خلال العشرية السوداء (في تسعينات القرن الماضي) مقابل حصول الجزائر على مساعدات مالية و اقتصادية من فرنسا و أوروبا. لكن الجزائر لم تغير من موقفها رغم أنها كانت لأمس الحاجة لتلك المساعدات، و رغم الظروف الصعبة التي مرت بها.¹

2. الموقف الأوروبي من التحولات الجديدة في المنطقة المغاربية (ثورات الربيع العربي)

لقد أدت السياسات الأوروبية المتبعة في المنطقة العربية والتي ارتكزت بشكل أساسي على دعم الحكومات العربية و أنظمتها الاستبدادية في دعم التوجه الاقتصادي الجديد للاتحاد الأوروبي المبني على أهمية اعتماد النموذج النيو ليبرالي القائم على تحرير الاقتصاد والخصخصة والتثبيت و التقشف إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ونتيجة لمباركة الاتحاد الأوروبي لحكم الأنظمة الاستبدادية العربية التي كان يراد بها النوع الوحيد الكفيل باستمرار حماية مصالح الإتحاد الأوروبي وحماية بلدانها من هجمات المهاجرين الغير شرعيين والإرهاب الدولي، فقد كانت المواقف الأوروبية الصادرة عن دول الإتحاد الأوروبي بشكل عام وعن كل دولة بشكل خاص تتسم بالازدواجية والارتباك أمام ما يجري على الساحة التونسية في بداية الثورة فقد وجدت هذه الدول نفسها أمام مشكلة كبرى تتعلق بموقعها هل سيكون لصالح الأنظمة الحاكمة وما قد يترتب على تلك المواقف مستقبليا في حال انتصار الثورة من الاضرار بالمصالح؟ أم أنها مدعوة للوقوف إلى جانب الثورة وما قد يتركه ذلك من ضرر في حال فشل تلك الثورات والتحركات الشعبية في تحقيق أهدافها؟²

¹ مالكي أمينة، المرجع السابق، ص 46، 47

² خليل سامي أيوب، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية على الرابط:

2. أ. الموقف الأوروبي من الثورة التونسية:

لقد كانت المواقف الأوروبية الصادرة عن دول الإتحاد الأوروبي بشكل عام وعن كل دولة بشكل خاص تتسم بالازدواجية و الارتباك أمام ما يجري على الساحة التونسية كما ذكرنا سابقا في بداية الثورة التونسية فقد وجدت نفسها أمام مشكلة كبرى تتعلق بموقفها هل سيكون لصالح النظام أم أنها مدعوة للوقوف إلى جانب الثورة.

من هنا كانت المواقف الأوروبية تتخبط في دهاليز وأروقة السياسة الداخلية للإتحاد الأوروبي فلقد وصل التوجس والريبة لما يجري في تونس لدرجة أن فرنسا التي تعتبر إحدى الأعمدة الأساسية للسياسة الخارجية الأوروبية أن عرضت خدماتها وخبرتها في قمع المتظاهرين على النظام البوليسي لابن علي.

وقد جاءت ردود الأفعال الدولية منذ اليوم الأول من الاحتجاجات الشعبية في تونس تؤكد على تلك الرؤية السابقة الذكر فقد عبر ستيفان فول المفوض الأوروبي لشؤون توسيع العضوية وسياسة الحوار الأوروبي عن رغبة الإتحاد الأوروبي في تطبيق حقيقي للديمقراطية في الوطن العربي ورؤية واقع جديد لحرية الرأي واستئصال الفساد وتكريس حكم القانون" , بهذا تعتبر هذه الرؤية هي الأساس في التصور الأوروبي للوضع الذي يتمنون أن تصل إليه الأوضاع في مخرجاتها بمنطقة بلدان جنوب المتوسط في سبيل تحقيق العدالة والديمقراطية التي تعتبر منطلقا من أجل الانتقال إلى المنزل المتقدمة من الشراكة التي تنص عليها الاتفاقيات الأوروبية المتوسطة الثنائية.¹

وجاء الموقف الفرنسي بعد عرض المساعدة على الرئيس بن علي حيث رفضت فيما بعد قدوم الرئيس بن علي إلى فرنسا وذلك لعدم رغبتها في استياء الجالية التونسية المقيمة فيها كما أعلنت الحكومة الفرنسية أن فرنسا اتخذت الخطوات الضرورية لضمان منع أي تحركات مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا، وأكدت على الاستعداد لتلبية أي طلب للمساعدة على ضمان سير العملية الديمقراطية بطريقة لا تقبل الجدل، كما دعت إلى اجراء انتخابات حرة بأسرع ما يمكن، كما دعت ألمانيا جميع الأطراف للحوار ولإيجاد حلول سلمية والحد من وقوع مزيد من الضحايا والأضرار، كما نقل عن المستشار الألمانية انجيلا ميركل دعوتها إلى تأسيس الديمقراطية في تونس وأن هناك فرصة جديدة في تونس معربة عن استعداد بلادها للمساعدة في ذلك.

¹ دويتشه فيله، "الاتحاد الأوروبي ينتقد سياسته تجاه ثورة الياسمين"، 2011/02/09 على الرابط:

<https://www.dw-prld.de/dw/article/0.1483141.00.html>

أما إيطاليا فدعت مؤسسات الدولة والمجتمع التونسي لضبط النفس والهدوء والحوار للتوصل إلى طريق للخروج من هذه الأوضاع الصعبة.¹

وفي 10 جانفي دعت الناطقة الرسمية باسم وزيرة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي كاترين أشتون إلى ضبط النفس في استخدام القوة وإلى احترام الحريات الأساسية والإفراج الفوري عن الصحفيين والمحامين وغيرهم من المعتقلين الذين كانوا يتظاهرون سلمياً، وقد جاءت هذه الدعوة متأخرة بعد مقتل 20 متظاهراً على يد قوات الأمن.²

هكذا يتضح من المواقف الأوروبية السابقة أنها جاءت في نهاية الأزمة تتماشى مع تطلعات الشعب التونسي وطموحاته في الحرية والاستقلال بعد أن كانت في بدايتها كما ذكرنا، متخوفة من ذلك الحراك الذي انطلق في تونس متذرعة بمخاوف تتعلق بما قد تتركه تلك الأزمة من آثار سلبية على أوروبا في إطار حماية مصالحها وتهديدها متخوفة من وصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس وما قد يصاحب ذلك من تهديد للشراكة الغير متكافئة التي عقدتها حكومات بن علي على امتداد عصورها مع أوروبا وهو ما قد نفاه الإسلاميين بعد وصولهم للسلطة في تونس عندما أوضح راشد الغنوشي رئيس حزب النهضة التونسية أن تونس للجميع متدينين وغير متدينين وأن الحرية فيها ستتاح للرجال والنساء على حد سواء وان تونس تلتزم بكافة المواثيق والمعاهدات الدولية السابقة.³

2. ب الموقف الأوروبي من الثورة الليبية:

اتسمت المواقف الأوروبية من الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في ليبيا بالحجولة والمتردة كما سابقاً في مصر وتونس ناهيك عن التردد الكبير في إطلاق التصريحات العلنية من قبل السياسة الغربيين، ولعل السبب في ذلك كما قلنا مع الثورة التونسية الخوف الذي كان يمتد على السياسة الدولية في أروقة مجالسهم من تأزم الوضع مع النظام الليبي والذي قد يؤدي إلى قطع العلاقة إن استطاع الأخير السيطرة على الأوضاع وعودة الهدوء كما كان عليه قبل الثورة.

ولكن أمام ارتفاع أعداد القتلى واستمرار عمليات القمع للتظاهرات خرجت بعض الدول الأوروبية عن صمتها الطويل لتخرج كل من فرنسا وبريطانيا في 20/2/2011 بيان يدين قمع السلطات

¹ دويتشه فيله، "الاتحاد الأوروبي ينتقد سياسته تجاه ثورة الياسمين"، 09/02/2011 على الرابط:

<https://www.dw-prld.de/dw/article/0.1483141.00.html>

² عزمي بشارة، "الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها"، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص334.

³ خليل سامي أيوب، مرجع سبق ذكره

الليبية للمحتجين والمطالبين بالديمقراطية، مقابل تلك التصريحات أعلنت ليبيا وهددت بإمكانية وقف التعاون مع الإتحاد الأوروبي في مجال الهجرة الغير شرعية إذا تدخل الإتحاد الأوروبي في الأزمة الليبية، وأمام تصاعد تلك الاحتجاجات بدأت الكثير من الدول عمليات مراجعة لسياساتها تجاه نظام العقيد معمر القذافي حتى أشد أصدقاءه في أوروبا كانوا هم من نقموا عليه وقادوا الرأي العام الدولي فيما بعد لإطلاق العملية العسكرية في ليبيا بعد اتخاذهم قرار وتقديم مشروع قرار يدين ليبيا في مجلس الأمن ويطلب بفرض حظر جوي عليها والذي مهد فيما بعد للتدخل العسكري المباشر أمام تواطؤ عربي¹ وأمام تلك الممارسات القمعية لنظام العقيد معمر القذافي جاءت مواقف الإتحاد الأوروبي من الثورة الليبية بداية من كاترين أشتون المفوضة الخارجية لسياسة الإتحاد الأوروبي والتي صرحت: بأن الإتحاد الأوروبي " ينظر بقلق بالغ إلى الأوضاع المتفاقمة في ليبيا، مؤكدة ضرورة الوقف الفوري للعنف وبدء حوار فعال بين الأطراف كافة.

ألمانيا ورغم معارضتها فيما بعد الحل العسكري في ليبيا انطلقا من القاعدة الشعبية العريضة التي عارضت مشاركة ألمانيا في الحرب على ليبيا، إلا أن المستشار الألمانية أنجيلا ميركل كانت أول من علق على خطاب الزعيم الليبي الأول في 22 فيفري 2011 حيث وصفت ميركل الخطاب " بأنه مرعب لما تضمنه من إعلان الحرب بشكل صريح على شعبه، وأكدت أن بلادها ستؤيد فرض عقوبات على النظام الليبي إذا لم يتوقف عن استخدام العنف ضد المتظاهرين، "وبدت ألمانيا منزعة من تهديد ليبيا بعدم التعاون مع أوروبا بوقف الهجرة الغير شرعية إلى الإتحاد الأوروبي إذا لم تتوقف أوروبا عن الدفاع عن المحتجين المناهضين للحكومة، وفي هذا السياق صرح وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية فيرنر هوير أنه يتعين على الإتحاد الأوروبي ألا يسمح لنفسه بأن يتم ابتزازه مقابل السكوت عما يجري في ليبيا".

أما إيطاليا فقد اتهم الرئيس معمر القذافي إيطاليا بتسليح المتظاهرين المناوئين للنظام الليبي، وفي إشارة للبيان الصادر عن مكتب رئيس الوزراء الايطالي الذي دعى إلى حلم سلمي للأوضاع المضطربة في ليبيا.

أما فيما يتعلق بالموقف الفرنسي فقد تزعمت فرنسا المواقف الدولية من إدانة القمع المتصاعد للجيش الليبي ضد المحتجين وتصدر الموقف الفرنسي طليعة المواقف الدولية بالرغم من تحالفه السابق مع نظام العقيد القذافي والذي عقد الكثير من الصفقات العسكرية مع النظام الفرنسي إلا أن موقف فرنسا

¹ خليل سامي أيوب، "موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن، 2011/12/02 على الرابط:

من إدانة القمع دفع بالعقيد القذافي للتخلي عن كثير من الصفقات التي تمت مسبقاً مع حكومة نيكولا ساركوزي وبشأن الموقف الفرنسي وما جاء به فيما يتعلق بليبيا فقد صرح الرئيس الفرنسي ساركوزي بأن فرنسا تدين "الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف, ودعا إلى حل سياسي يلي حقوق الشعب الليبي إلى الديمقراطية والحرية".¹

ومن ثم توالى الردود الفرنسية وفي 25 فيفري 2011 طلبت فرنسا من الرئيس القذافي الرحيل وأن فرنسا تنظر في تدخل عسكري وهو ما حدث فعلاً فيما بعد.

ولعل الموقف الأوروبي المتضارب من الثورة الليبية وتطورات الوضع فيها يعد دليل قاطع على عدم تطوير إستراتيجية جماعية إزاء المنطقة العربية والوقوف في نفس الأخطاء التي وقع بها الغرب مع سابقاتها من الثورة التونسية والمصرية, فالبرغم من التناغم الشديد بين السياسة الخارجية التي قادها نيكولا ساركوزي ونظام العقيد الليبي معمر القذافي والتي حرص فيها ساركوزي على تطوير علاقات وطيدة مع النظام الليبي وموقفه الفجائي الذي حذب فيه التدخل المباشر في الشؤون الليبية يوضح التناقض الشديد في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل عام والسياسة الفرنسية بشكل خاص فهذه اللهجة الشديدة إزاء القائد معمر القذافي تتناقض تماماً والمجرى المنطقي للأمر التي سارت فيما قبل مع نظرائه المصري والتونسي والتي دافع فيها ساركوزي عن الرئيسين بن علي ومبارك, وهناك من فسر ذلك الموقف المتشدد بمثابة سياسة جديدة أراد من خلالها ساركوزي التعديل على موقفه السابق من نظام بن علي ومبارك إلا أن هناك اعتبارات سياسية وإستراتيجية تفسر الموقف الفرنسي من ليبيا القذافي, ولعل البحث عن النجومية هي من دفعت بساركوزي بادئ الأمر إلى اتخاذ مواقف استباقية تتيح له البروز كقائد رائد على اعتبار أن فرنسا لها علاقات تاريخية تربطها ببلدان إفريقيا من الناحية التاريخية والاستعمارية وأمام التعنت الفرنسي تبلور موقف فرنسا عبر قرار مجلس الأمن 1970 و1973 والذي سمح بتطوير إستراتيجية عسكرية تجاه ليبيا, وجاء الدور الألماني الراض للتدخل الأجنبي الذي كانت تقوده فرنسا في ليبيا تحت حجة استغلال المدنيين الليبيين من أجل أن تتخذ لنفسها موقعاً إقليمياً يقود أوروبا فيما بعد لرسم سياسات أوروبية تنطلق من التطلعات الفرنسية نحو قيادة أوروبا في إطار الشراكة والاتحاد من أجل المتوسط.²

¹ خليل سامي أيوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، 2011/12/02 على الرابط: <https://www.ssrecow.org/ar/print.art.osp?aid=285741&oc=2>

² خليل سامي أيوب، نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني : الموقف الأمريكي من أزمة الصحراء الغربية وثورات الربيع العربي

1. الموقف الأمريكي من أزمة الصحراء الغربية:

عرف الموقف الأمريكي اتجاه قضية الصحراء الغربية اختلاف حسب سياساتها ومصالحها وحالات متباينة من المد والجزر ترتبط بالمراحل التاريخية التي عرفتھا السياسات الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية أيدت ضم المغرب للصحراء الغربية وذلك يعود للعلاقات التقليدية القوية بين المغرب وأمريكا والتي تعود إلى سنة 1787م تاريخ توقيع اتفاقية الصداقة بينهما ووجود القواعد العسكرية الأمريكية في جزر الكناري وإسبانيا والمغرب في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.¹

وفي أواخر 1974 صرح هنري كيسنجر (henry kissnger) لصحيفة المصور البيروتية أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل بقيام دولة في الصحراء الغربية الحديثة لأعداد أمريكا وبناء على شهادات السفير المغربي في واشنطن عبد الهادي بوطالب فإن المحادثات الأمريكية قد أشرفت بصورة تفصيلية على خطة المسيرة الخضراء وأعطت المغرب كل التسهيلات لتنفيذها من خلال حشد الدعم السياسي والمخابرات إلى تسليح وعسكرة غير مسبوقه نقلت المغرب إلى مستوى الدولة الأولى في إفريقيا على قائمة الدول الخليفة التي تتلقى مساعدات عسكرية أمريكية خلال فترة إدارة الرئيس رونالد ريفان (Ron old Reogan).²

غير أن انتهاء الحرب الباردة وزوال ما صاحبها من استقطاب عميق أدى إلى تغيير ملموس في الموقف الأمريكي من القضية الصحراوية لتتخذ على إثره الحكومات الأمريكية مواقف متوازنة من خلال دعمها لجهود الأمم المتحدة لحل النزاع الصحراوي المغربي وخاصة بعد الاطلاع الإدارات الأمريكية على جوهر النزاع من خلال تولى مسؤولين أمريكيين ملفات هذه القضية كالسفير الأمريكي الأسبق لدى غينيا الاستوائية "فرانك رودى" (Frank Rody) الذي عمل نائبا لرئيس لجنة تحديد الهوية، وبالتالي فإن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، تغير حيال المشكلة الصحراوية وانتقل الموقف الأمريكي، من مركز عدائي، كان يقف ضد ظهور دولة جديدة بزعامة

¹ بوقارة حسين، السياسة الخارجية في منطقة المغرب العربي مع التركيز على النزاع في الصحراء الغربية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، مجله فصلية، ع2، جامعه الجزائر، 2003، ص 131.

² فرج ناصر الحرياطي، "صراع الصحراء الغربية ينتهي بالاستفتاء"، جريدة الأنباء الكويتية، 2011/01/03، ص83.

جبهة البوليساريو تنتهج النظام الاشتراكي ، إلى موقف داعم للشعب الصحراوي عن طريق استفتاء تقرير المصير .

ومن ثم ، يرى بعض المتتبعين للملف الصحراوي ، أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية أصبح متوازنا نوعا ما، بإعتبارها تريد المحافظة على العلاقات الحسنة التي تربطها بالمغرب (الحليف القديم)، وفي نفس الوقت تحاول أن تدعم الأطراف المتنازعة إلى الوصول لحل ودي للمشكلة، لأن إستمرار النزاع في المنطقة، بات يقف حائلا دون توطيد علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة.

وإذا كان ينظر إلى النزاع في الصحراء الغربية في فترة الثمانينات أنه كان يدخل في إطار الصراع (غرب-شرق)، لاسيما أن حركة البوليساريو المدعومة من قبل الجزائر التي لها علاقات حسنة مع بعض بلدان الكتلة الشرقية، وبالتالي يبقى من واجب الولايات المتحدة الأمريكية الوقوف إلى جانب المملكة الغربية، بإعتبارها كانت تمثل الدفاع عن حدود ومصالح الغرب، لكن تغير هذا الطرح في فترة التسعينيات، وتحولت النظرة إلى الصراع الذي أصبح يدخل في إطار حركات التحرر وتصفية الاستعمار، وبالتالي وجب على الولايات المتحدة الأمريكية الوقوف إلى جانب حركة البوليساريو باعتبارها امتدادا لأفكار الثورة الأمريكية التي قامت على الحرية، وضد الإستعمار.¹

وخلال شهر جانفي 1998، أسس الكونغرس لجنة على مستواه تدعى :

"Sahara Congressiste causes of the western "

بغرض متابعة عملية تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، ويعتقد أغلب نواب الكونغرس أن سيادة الأمن في المنطقة لا يأتي هذا إلا بعد تنظيم استفتاء تقرير المصير، يمكن أن يؤدي إلى إستقلال شعب الصحراء الغربية، ناهيك أن اللجنة المذكورة توصي أيضا بأن تبقى الإدارة الأمريكية على العلاقات الطيبة مع المغرب.²

وامتد عمل اللجنة إلى أن أصبحت تعمل على ربط التقارب بين الإدارة الأمريكية ومسؤولي البوليساريو، وانعكس ذلك إيجابيا أثناء الزيارة التي قام بها الأمين العام لجبهة البوليساريو محمد عبد العزيز إلى الولايات المتحدة الأمريكية يوم /03/ 12 1999 ، أين التقى بمجموعة من نواب

¹ هادي نصيرة ، "قضية الصحراء الغربية (1975.2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2014، ص181.

² عبد الرحيم المنار سليمي، "الولايات المتحدة وقضية الصحراء: جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية"، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت 2009/07/16.

الكونغرس يتأسسهم Eduardo royce و Donald Payne . وفي سياق هذه الديناميكية، قدم حوالي 33 نائب في الكونغرس الأمريكي الى الرئيس الأمريكي باراك أوباما رسالة موقع عليها من طرفهم، يطالبون فيها بدعم الشعب الصحراوي بحقه في تقرير المصير، مع العلم أن هذه الرسالة تزامنت مع الاجتماع الدوري لأعضاء مجلس الأمن الدولي الذين صادقوا على اللائحة رقم 1871 وضمنوها مطلبا جوهريا حول ضرورة تحويل بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية MINURSO دورا في مراقبة وضعية حقوق الإنسان في المدن الصحراوية المحتلة، وعبر النواب الأمريكيون في رسالتهم إلى الرئيس أوباما عن قلقهم العميق إزاء ما يجري في المدن الصحراوية من إنتهاكات متواصلة ضد المدنيين الصحراويين وطالبوه أن يطلب من الأمم المتحدة، القيام بتحقيق معمق حول هذه الأوضاع .

ومن جهته أصبح الرئيس الأمريكي أوباما يهتم بالنزاع في الصحراء الغربية سيما بعد تعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للأمم المتحدة كريستوفر روس ، وفي هذا السياق راسل الرئيس الأمريكي العاهل المغربي وعبر عن قلقه العميق عما يجري في مناطق الصحراء الغربية متمنيا إستمرار المفاوضات بين الطرفين من اجل وضع حد لهذا النزاع.¹

وبناء عليه ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر قضية الصحراء الغربية قضية تصفية الاستعمار ينبغي أن تجد لها حل من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي هذا السياق يأتي رفض الولايات المتحدة الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية وهو الموقف المعبر عنه من خلال استثناء أراضي الصحراء الغربية من اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية.²

2. الموقف الأمريكي من التحولات الجديدة في المنطقة المغاربية (ثورات الربيع العربي)

2أ. الموقف الأمريكي من الثورة التونسية:

تجاهلت الإدارة الأمريكية التعليق على الإحتجاجات التونسية التي اندلعت في ديسمبر 2010 حيث التزمت الإدارة الأمريكية الصمت اتجاه الإحتجاجات ، رغم العنف الذي اتسم به رد الحكومة على المحتجين السلميين وبرغم تزايد أعداد الضحايا والمصابين والمعتقلين وبرغم جنوح النظام

¹ عبد النبي مصطفى، "استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، 2014، ص184.

² محمد عمرون، "تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، سنة 2006 ، ص85

التونسي إلى المعالجة الأمنية للأزمة بدلا من المعالجة السياسية الا ان الادارة الأمريكية لم توجه اللوم أو النقد بل تعمدت بصورة مثيرة للدهشة الصمت والتجاهل.

يذكر الكاتب داود تلحمي في . مقالة . له في مجلة سياسات بعنوان الأبعاد الخارجية للثورات والانتفاضات الشعبية العربية أنه: " في الأيام الأولى للثورة التونسية كان الموقف الأمريكي مرتبك ومتردد وغير واضح لا بل متخوف من التغيير إلى أن أصبح جليا أن الحركة الشعبية في تونس لم تعد قابلة للإيقاف فتحول موقف الإدارة الأمريكية باتجاه دعوة الرئيس التونسي السابق في الأيام الأخيرة من حكمه إلى الرحيل تفاديا لتفاقم الأمور.¹

يرى السيد منير شفيق أن المتابع للموقف الأمريكي من الثورة التونسية يلاحظ تدرج الموقف الأمريكي عبر نقلات ثلاث اتسمت النقلة الأولى والتي امتدت على مدى الاسبوعين الأولين من الثورة بالبرودة اتجاه حركة الاحتجاجات الشعبية انتظارا لأن يقوم زين العابدين و قوات أمنه المدربة والمسلحة أمريكيا بالقضاء على المظاهرات وأن يجري إصلاحات على القياس الأمريكي، حدثت النقلة الثانية في الموقف الأمريكي مع فشل قوات الأمن التونسية في قمع الثورة وقيام الرئيس التونسي بن علي بإنزال الجيش إلى الشارع حيث بدأت الإدارة الأمريكية تصرح أنها تحترم إرادة الشعب التونسي في ما راحت تراهن على الجيش ليلعب الدور الذي فشلت أجهزة الأمن في لعبه وبعد تردد الجيش في تنفيذ ما طلب منه نتيجة لتدفق مئات الآلاف من المتظاهرين إلى شوارع المدن التونسية وخشية من الفشل في ضبط الأمن وانزلاق الوضع إلى حالة من الفوضى العارمة عندها حدثت النقلة الثالثة والأخيرة المطالبة للرئيس بن علي بالغياب عن المشهد السياسي التونسي وطلبت الولايات المتحدة من الجيش حسم الموقف بالاستيلاء على الحكم، ووقف التدهور الأمني وهنا أصبحت أمريكا تتحدث عن تأييدها للتغيير الذي حصل وذلك من أجل الالتفاف على أهداف الثورة والعودة بتونس لإعادة إنتاج نظام بن علي.²

كما أشار المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي (Noam Chomsky -) في معرض تحليله للموقف الأمريكي من الثورات العربية - إلى أن الموقف الأمريكي من الرؤساء الموالين للولايات

¹ داود تلحمي، "الأبعاد الخارجية للثورات والانتفاضات الشعبية"، مجلة السياسات، العدد 16، 2011، ص 129.

² شفيق منير، أمريكا والثورات في مصر وتونس وليبيا، 15/03/2011 على الرابط:

المتحدة في دول العالم النامي، ينبثق من خطة أمريكية يتم تطبيقها نمطياً، وتتمثل في خطوات أربع متدرجة على النحو التالي :

- 1- اذا كان لديك دكتاتور مفضل يواجه مشاكل داخلية، فقف بجانبه حتى آخر مدى .
 - 2- عندما يستحيل الإستمرار في دعمه لأي سبب وخصوصاً اذا توقف الجيش عن دعمه، قم بإرساله إلى مكان ما خارج بلده.
 - 3- قم بإطلاق تصريحات رنانة عن حبك للديمقراطية.
 - 4- حاول الإبقاء على النظام القديم ، وإن بأسماء ووجوه جديدة، لأن المهم هو بقاء النظام الذي يشكل بقاؤه خدمة لمصالح وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة.
- وتأكيداً على صحة تحليل المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي للموقف الأمريكي فإنه مساء يوم 14 جانفي 2011 وعقب الإعلان عن لجوء الرئيس بن علي إلى السعودية، خرج الرئيس الأمريكي باراك أوباما ليشتد بـ " شجاعة وكرامة الشعب التونسي، وبأن الولايات المتحدة الأمريكية تقف إلى جانب المجتمع الدولي . وبأننا ندين ونستنكر استخدام العنف ضد المدنيين.¹

2ب . الموقف الأمريكي من الثورة الليبية:

بدأت الولايات المتحدة تتعامل مع الأزمة منذ يومها الأول بتردد وتريث معقول بدا للبعض أنه إرباك أو تحبط غير مقصود لكنه في حقيقته تردد يقوم على حسابات معقدة لا تدخل في الحساب ولا في العواطف الإنسانية البحتة فواشنطن ليست مستعجلة في أمرها لحسم خيار التدخل العسكري كما يحاول البعض دفعها إلى ذلك مدفوعة بمخاطر القيام بذلك في ظل تورطها في العراق وأفغانستان كما أنها لا تعلم حقيقة الطرف البديل في حال رحيل القذافي لا سيما وأن حسابات تحول ليبيا إلى دولة إسلامية في ظل قيادات إسلامية ليبية بارزة تصدرت المشهد السياسي يثير مزيداً من القلق في نفوس الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية، الخوف الأمريكي من دعم الثورة الليبية نابع أيضاً من تجربة الولايات المتحدة مع تنظيم القاعدة وأفغانستان سابقاً فهي تخشى من تكرار خطأ تسليم ثوره شعبية غير محددة المعالم والقيادات.

¹ الزواوي، محمد سليمان : " موقف الغرب من الثورات العربية... رؤية سياسية "، مجلة البيان، العدد 294.

ومن هنا يفسر خبايا الموقف الأمريكي من الثورة الليبية بفعل التفاصيل المعقدة في الازمة الليبية وتحليلاتها العربية والدولية حيث ظلت الإدارة الأمريكية تتردد طيلة الأسابيع الأولى من الثورة بحجة أنها تفكر بالخيارات وتدرس الازمة مع الأطراف العربية والإقليمية¹ لكنها في حقيقة الأمر تحاول استهلاك الوقت والغضب الشعبي العربي والدولي حين أن تتضح الصورة فمماطلة الولايات المتحدة ومواقفها التي تبدو للعيان مرتبكة هي مواقف متأنية تحكمها المصالح والسياسات في المنطقة وخاصة أن تبييض ملف القذافي لدى واشنطن وتل أيب مقابل التزامات ليبية (تجارية واقتصادية ونفطية) يحول دون الانقراض على نظام القذافي بهذه السهولة فتجذب واشنطن أن يأتي التغيير والإصلاح من الداخل فإن نجحت الثورة في ليبيا خلع النظام ترحب به وتبدأ برسم علاقة جديدة ونظام جديد، وإن استمر القذافي في نظامه تبقى على تعهداتها وصفقتها معه قبل سبع سنوات²

ولكن مع تصاعد الرفض الإقليمي وحتى الدولي لنظام الرئيس معمر القذافي، وبسبب إستعمال العنف المفرط من قبل الشرطة والجيش الليبي ضد المتظاهرين حصل تغير في الموقف الأمريكي، حيث فرضت إدارة الرئيس باراك أوباما عقوبات إقتصادية تضمنت تجريد الأصول المالية والبالغة 37 مليار دولار لكل من الرئيس معمر القذافي، وأفراد عائلته ورموز نظامه وبعض الدوائر المقربة منه، كما طالب أوباما الرئيس الليبي بالتنحي فوراً، كما تم التواصل إلى توافق أمريكي دولي حول ليبيا الذي تمثل بصدر قرار مجلس الأمن رقم (1970)، وأبرز ما تضمنه فرض حظراً على بيع الأسلحة والذخائر إلى ليبيا، ومنعاً للسفر للرئيس الليبي وأبنائه وأشخاص على صلة وثيقة بالنظام، كما وصف الهجمات الواسعة ضد المدنيين بأنها ترقى إلى تصنيف الجرائم ضد الإنسانية، وعليه قرر مجلس الأمن رفع الوضع في ليبيا منذ 15 فيفري 2011 إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية وطلب من السلطات الليبية التعاون الكامل مع المحكمة.

وفي السياق ذاته صدر قرار مجلس الأمن الذي حمل الرقم 1973 الذي فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، وإتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، وتشديد أكثر ضد الأصول المالية لليبيا وحظر أقوى على السلاح.

¹ عقبة فالخ طه، "الولايات المتحدة وربع العرب، مقارنة لقراءات متعددة في الموقف الأمريكي" على الرابط التالي:

<https://www.ssrcaw.org/ar/print.art.osp?aid=339146&AC=1>

² ياسر قطيشات، "الولايات المتحدة وثورة ليبيا، 2011/03/15 على الرابط التالي:

<https://www.ssrcaw.org/ar/print.art.osp?>

ولم تكتفِ الولايات المتحدة بهذه الضغوط والمطالبة العلنية لمعمر القذافي بالتنحي عن الرئاسة كونه أصبح من وجهة النظر الأمريكية فاقد للشرعية، بل تدخلت عسكرياً وبشكل مباشر في 2011/3/19، وحملت العملية العسكرية أسم (فجر الأوديسا)، وبمشاركة فعالة من قبل حلف الناتو والدول المتعاونة مع الحلف، وبعد النجاح في إسقاط معمر القذافي، صدور قرار مجلس الأمن ذي الرقم (2016) في 2011/10/27 ، الذي قرر إنهاء العمليات العسكرية ضد ليبيا في 2011/10/31.¹

¹ شبكة النبا المعلوماتية ، "التطبيق الأمريكي، الاستراتيجية القوة الذكية في المنطقة العربية 2018/03/12 على الرابط:

<https://www.anabaa.org/arabic/stratigiicissnes/14518>.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تبنت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية العديد من الآليات لتحقيق أهدافها في المغرب العربي لعل أبرزها اتفاقيات الشركة التجارية مع دول المنطقة، وتوثيق التعاون الأمني بين الأطراف وتنسيق السياسات لمحاربة المخاطر الجديدة على المنطقة إضافة إلى آليات ذات طابع أمني عسكري جاءت في إطار الناتو ما عرف بالحوار الأطلسي.

كل هذه الآليات الأمنية والاقتصادية كانت تهدف من ورائها إلى السيطرة وفرض التواجد في المنطقة المغاربية من تنفيذ أجندتها وهيمنتها على المنطقة في إطار التنافس الأوروبي الأمريكي وفي ظل أزمات المنطقة المغاربية وخاصة المتمثلة في نزاع الصحراء الغربية و التحولات الجديدة في المنطقة المغاربية أو ما عرف بالربيع العربي وموقف هذه الدول يختلف ويتغير حسب السياسات والمصالح، كما تتسم بالازدواجية والريبة.

الفصل الثالث:

آثار التنافس الأوروبي الأمريكي
في المنطقة المغاربية

تمهيد:

تشكل منطقة المغرب العربي فضاء استراتيجي للتنافس الأوروبي الأمريكي هذا التنافس الذي تحكمه المصالح الحيوية لكل طرف، إذ تعتبر أوروبا أن منطقة المغرب العربي هي مجالها الحيوي بحكم القرب الجغرافي، وفي نظر الولايات المتحدة الأمريكية فراغ استراتيجي لا بد من ملئه، حيث أدى هذا التنافس الشديد بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية التي تمثلت في السباق نحو النفوذ والهيمنة إلى آثار و انعكاسات على الدول المغاربية مست عدة قطاعات على المستوى الداخلي والخارجي وعمقت الفجوة بين الدول المغاربية وإفراغ المغرب العربي من محتواه.

وعليه نستعرض في هذا الفصل الأخير الانعكاسات التي خلفها هذا التنافس والفجوة العميقة التي أصبحت تميز الدول المغاربية بسبب آثار هذا التنافس ونتطرق إلى أهم الآليات التي يمكن للدول المغاربية أن تتصدى بها هذا التنافس وكيف يمكن استغلال هذا التنافس الأمريكي الأوروبي لصالح دول المغرب العربي وكذا مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل الرهانات الدولية الراهنة.

المبحث الأول: انعكاسات التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغربية

لقد ساهمت المبادرات الأمريكية الأوروبية أحادية الجانب في تعميق الفجوة بين الدول المغربية وهذا ما انعكس على جميع القطاعات الداخلية والخارجية وامتدت انعكاسات هذا التنافس على الصعيد الإقليمي ليمس التكامل والتعاون بين الدول المغربية فيما بينها الذي أفرغ اتحاد المغرب العربي من محتواه وشل نشاطه.

المطلب الأول: على المستوى الداخلي

أ. على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

من المفروض أن الشراكة تشمل المساواة والندية ولكن يلاحظ أن المباحثات قد كانت بين 15 دولة أوروبية ككتلة واحدة ممثلة في الاتحاد الأوروبي كطرف له استراتيجية مهيمنة في جميع المسائل التي كان التباحث من أجلها، بل أن وثيقة أوروبية أصلا مقدمة للبلدان الأوروبية فراد كطرف آخر تحت شعار مباحثات الشراكة الأوروبيةمتوسطة ، ومن هنا لم تستطع أن تمتلك أي دولة من دول المغرب العربي أي قوة تفاوضية قادرة على التعامل مع الاتحاد الأوروبي هذا من جهة ، ومن جهة ثانية عدم استفادة الدول الغير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

إن المشاريع الأوروبية والأمريكية تعتمد على حرية التجارة ودعم القطاع الخاص والخصوصية كمدخل للتنمية في المنطقة وهي مسائل أثبتت التجارب عدم صلاحيتها لإحداث التنمية في البلدان النامية لأنها تقوم على فرضيات لا تتحقق على أرض الواقع مثل العمالة الكاملة ، سهولة تنقل الأيدي العاملة من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر، كما تفرض وجود المنافسة الكاملة وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كل تلك الأمور لا يمكن تحقيقها في البلدان المغربية نتيجة طبيعة وظروف المجتمعات المغربية والتي تحتاج إلى مرحلة طويلة للتحويل الإقتصادي مدعومة من قبل الدولة.¹

¹ لعجال محمد الأمين، "مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي لمنطقة المغرب العربي وآليات التصدي له" على الرابط:

http://www.politics.dz.com/threads/altnofs_olurub_almriki_bmntq_almghreb_alarabi:

فالقطاع الزراعي والنسيجي يعامل بدرجة عالية من الحساسية فيما يخص سياسة التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي فنجد أن اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية والمغاربية على الخصوص لا تقر مبدأ حرية النفاذ إلى السوق الأوروبية بل أن الواردات الزراعية للاتحاد الأوروبي القادمة من الدول العربية المتوسطة تتعرض لقيود شديدة وصارمة تحت مسمى مطابقة لمعايير مع ما هو متبع في الاتحاد الأوروبي، ويقوم الاتحاد الأوروبي بكل ما في وسعه أن يفعل من أجل حماية إنتاجه الزراعي بشتى الأساليب الجمركية وغير الجمركية وهو ما يدل على سلبية انعكاسات هذه المبادرات في المنطقة ولاسيما أن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي قد كرست امتيازات لصالح الاتحاد الأوروبي من خلال خيارات صاغتها دولة ووافقت عليها المغرب العربي¹، وتطالب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بإجراء إصلاحات على اقتصاديات الدول المغاربية هذه الإصلاحات التي تخدم مصالحها والتي تعود بالسلب على القطاع الاقتصادي والاجتماعي وقد أثرت خصوصية المؤسسات العمومية المغاربية على انتشار البطالة وزيادة نسبة الفقر في المجتمعات المغاربية التي تعاني مؤسساتها الإدارية الفساد والمحسوبية، كما تعاني دول المغاربية في موازينها التجارية من تقلصات مزمنة بسبب العوائق التي تفرضها الدول الأوروبية والأمريكية على المنتجات والسلع المغاربية و التي تكون مماثلة لها.

إن السلع المصدرة من طرف أي دولة عربية (مغاربية على الخصوص) غير داخلية في اتفاقيه الشراكة الأورو متوسطة تتعرض للتمييز من طرف الاتحاد الأوروبي لصالح دول غير عربية كون الأخيرة شريكة للاتحاد الأوروبي.²

لقد ساهم هذا التنافس في تعميق الفجوة بين الدول المغاربية بسبب غياب التكامل المغاربي حيث يجري التفاوض بين هذه الدول و الدول المغاربية ككتلة موحدة بين كل دولة مغاربية على حدا كل هذه العوامل كانت في غير صالح هذه الدول وأدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت لديها مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، فعدم قدرة الجهاز الإنتاجي

¹ نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة البينية، "أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، 2015، ص298..

² شنايت صباح، الشراكة الأوروبية العربية وأثرها على الاقتصاديات العربية مجلة دراسات اقتصادية، العدد 17، ص90.91.

للدول المغربية للتكيف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء الحواجز الجمركية وتخفيف المبادلات وهو ما ترتب عنها من آثار سلبية على هذه الاقتصاديات.¹

ولكن لا يمكن الحكم على العلاقات التجارية بين الدول المغربية ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بالسلبية فقط فقد كانت هناك آثار ايجابية لهذه الشراكة، حيث كان هناك تنسيق وتعزيز للعلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوارات سياسية منظمة وخلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة وحل الكثير من القضايا العالقة في المنطقة وتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي كما قدرت المساعدات المالية ما بين 1995 و 2005 بحوالي 8 مليار أورو سمحت للدول المغربية من إنشاء العديد من البنى التحتية كتنظيم النقل وما يرتبط به من إعادة بناء وتحديث البنى التحتية المتمثلة في الطرق و الموانئ والمطارات وكذا العمل على تحديد المعدات الفنية للنقل البري والسكك الحديدية وحركة الحاويات وغيرها كما تم تسجيل زيادة الناتج الداخلي الخام وهو ما انعكس في تحسين المستوى المعيشي في تحسين نظم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وهذا بفضل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.²

ب . على المستوى السياسي والعسكري:

على المستوى السياسي تنتهج الدول الكبرى سياسة التدخل في سياسات الدول سواء كان ذلك مباشر أو غير مباشر ، وذلك بتدعيم قوى معارضة لنظام الدولة المستهدفة أو بممارسة ضغوط سياسية واقتصادية عليها، أو باستعمال أسلحة منح الامتيازات والمساعدات المالية لتلك الدولة ، فيتم التدخل في السياسة الداخلية للدول المعنية من خلال توجيه سياستها مع توجهات سياساتها وقد يصل الأمر إلى التدخل في المناهج التعليمية والتربوية للدول وتدخل هذه الدول تحت مبرر تقويم المسار الديمقراطي في هذه الدول، فالدولة المغربية تعرف مستويات متفاوتة فيما يخص تبني مقومات النظام السياسي الديمقراطي، وذلك بسبب اختلاف أنظمتها السياسية وأيضاً بسبب التعامل وفق سياسة الكيل بمكيالين مع دول المغرب العربي

¹ سليمان مباركة، التحولات السياسية في المنطقة المغربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص دراسات مغربية، جامعة بسكرة، 2016، ص100.

² سلوى محمد مرسي، الشراكة الأورو عربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعه سطيف 8 ، 9 ماي 2004، ص 5، 7.

بحسب أولوياتها ومصالحها في المنطقة ككل¹، فقد دعمت الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وقف المسار الانتخابي في الجزائر عام 1992 وذلك رغم شرعية ومشروعية هذه الانتخابات والتي دعمتها بعض الدول الغربية في حد ذاتها، لكنها دعمت الدولة الجزائرية لإلغاء نتائج الدور الأول من هذه الانتخابات ومنع حدوث النتائج نفسها في الدور الثاني منها ضنا منها أن وصول حركات معادية لها إلى الحكم بالجزائر و (بلدان الدول المغاربية ككل) سيؤثر سلبا على علاقتها مع الجزائر ومن ثم على مراكزها ومصالحها فيها وذلك من خلال بقاء نخب موالية لها في الحكم، كما دعمت فرنسا حكم المؤسسة العسكرية ضد التيار الإسلامي، فتأزمت الأوضاع آنذاك ودامت الأزمة لعشر سنوات، ويعتقد المحلل السياسي المغربي "عبد الإله بلقزيز" أن هذه الأزمة كانت النقطة التي ارتكزت عليها الولايات المتحدة الأمريكية للدخول إلى الجزائر.

بينما كانت فرنسا تعمل على استئصال الحركات الإسلامية المتطرفة في الجزائر فتحت الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الحركات الاتصال (بالتحديد مع انور هدام)، وقد استمرت الهدنة بين الحكومة الجزائرية والمسلحين الإسلاميين عام 1997م، بالمقابل دعمت فرنسا النظام العسكري الحاكم.²

لقد أفرغ محتوى الديمقراطية من محتواه في ظل الواقع التنافسي الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية، وأصبح يتمحور حول مدى محافظة الدول المغاربية على مصالح هذه الدول وكسب رضاها، لا سيما أن الدول الغربية أصبحت توظف مفاهيم كالتحول الديمقراطي من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة فقد أفرغت هذه المفاهيم من محتواها فصار مفهوم التحول الديمقراطي مثلاً قائماً على مدى إبراز ولاء هذه الدول وموالاتها للدول الغربية و مصالحها وكسب رضاها.³

فالدول الغربية تروج لسياسة الانفتاح السياسي في الدول المغاربية وهذا لخدمة مصالحها وهذا ما يتجلى في مشاكل على مستويات متعددة، لأن أسهل طريقة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول يبدأ في التدخلات

¹ سعيد الموسوي، التدخل الأمريكي في سياسات الدول، على الرابط: 2009/07/03.

<http://www.ahewar.org.ary/debat/show.art.asp?aid171214>

² عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة والمغرب العربي، من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاحتراق التكنيكي"، جريدة المستقبل العربي، سبتمبر 2000، ص47.

³ Abdenour Benantar, "regain d'intérêt américain pour le Maghreb : quelque réflexion préliminaire, p9.

السياسية باسم الشعارات الليبرالية التي تحملها الدول الغربية من خلال المطالبة الدول المغاربية بإصلاحات خاضعة لمصالحها لكن يرجع فشل الدول المغاربية في تحقيق الأدنى من الانتقال نحو الديمقراطية لعدة أسباب من بينها:

- سيطرة نخب محددة على الدول المغاربية هذه النخب إما أن تكون مجموعات عسكرية أو نخب سياسية أو زعامات روحية تاريخية.
- استمرار حالة العنف و انعدام الاستقرار و ذلك رغم الجهود التي قامت بها الدول المغاربية.
- ظهور حركات احتجاجية على تدهور الأوضاع الاجتماعية وتزايد معدلات الفقر .1

أما على المستوى العسكري وفي ظل التنافس الأوروبي الأمريكي يسعى كل طرف إلى التمويع العسكري في المنطقة المغاربية وخاصة في بيع الأسلحة وإقامة القواعد العسكرية وتستغل الأطراف المنافسة قضية نزاع الصحراء الغربية في إثارة التوتر بين الجزائر والمغرب، فقدت ساعدت كل من فرنسا واسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية المغرب في عملية التسليح طيلة حقبة التسعينات وهو ما أثر على زيادة التوتر بين الجزائر والمغرب و على مسار التعاون و التكامل المغاربي.

ولقد وقفت المبادرات التي ربطت دول المغرب العربي بالتزامات عسكرية مع الدول الغربية في وجه التنسيق الأمني بين الدول المغاربية خاصة في ظل التحولات التي تعرفها المنطقة المغاربية فالدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تنظر للدول المغاربية سوى شريط عازل في وجه التهديدات القادمة من افريقيا .

وفي إطار الحوار الأطلسي المتوسطي تعمل الدول الأوروبية على الترويج لأسلحتها من خلال حلف الناتو وقد وسعت الدول الأوروبية في دائرة بيع أسلحتها ومعداتها العسكرية رغم حساسية المجال العسكري وتوتر العلاقات الجزائرية المغربية و تستغل هذه الدول التوتر الحاصل بين البلدين لتحقيق منافعها الاقتصادية من خلال الترويج لأسلحتها.2

¹ علي الخليفة وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص232.

² حواء برحال ، مرجع سبق ذكره، ص132

المطلب الثاني: على مستوى القضايا المشتركة

قضية التكامل والتعاون المغربي:

تعد قضية التعاون والتكامل السياسي من القضايا الهامة التي تثار حاليا وبشكل واسع على الصعيدين النظري والعملي، وعلى الصعيدين الرسمي وغير الرسمي أيضا، وأصبحت مسألة التكامل بين الدول المختلفة ظاهرة بارزة في العالم اليوم حتى سمي عصرنا بعصر التكتلات الاقتصادية، فمحاولات التكامل والتعاون لم تعد قاصرة على تلك الشعوب التي تنتمي إلى أمة واحدة، بل تعدتها إلى شعوب تنتمي إلى أمم مختلفة حتى أن بعضها يضم شعوبا عانت من الحروب الطويلة والمروعة بينها وخير مثال على ذلك السوق الأوروبية المشتركة، وكما هو واضح فإن ظاهرة التكامل أصبحت شائعة في كل أقطار العالم سواء النامية أو المتقدمة منها.

ويأتي الحديث عن اتحاد المغرب العربي كتجربة من ضمن التجارب الوحدوية العديدة التي قامت في العالم الثالث، لكن هذه المؤسسة لم تؤدي ولو جزء صغير من الأهداف المسطرة في إعلان مراكش فقد تجمد نشاط اتحاد المغرب العربي منذ الوهلة الأولى لنشأته، ما أرجعه المحللون السياسيون المهتمون بشؤون المنطقة في المقام الأول إلى تشنج العلاقات بين المملكة المغربية والجزائر بسبب خلافهما حول قضية تقرير المصير في الصحراء الغربية، وضعف العلاقات البينية ككل على عدة مستويات.

لقد أثرت علاقات الشراكة بين المغرب العربي من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، على مسار التكامل المغربي وعلى قيام علاقات متشابهة بين دول المنطقة المغاربية فقبول الدول المغاربية الدخول في مسار الشراكة مع هذه الدول من خلال عدة أطر كاتفاقيات الشراكة الثنائية أثرت بشكل كبير على مسار التعاون والتكامل المغربي ما بين الدول المغاربية.

إن من بين ما يتضمنه سعي الدول المغاربية لربط علاقات مع الدول الغربية على حساب علاقاتها البينية، تجزئة دول المغرب العربي والعالم العربي ككل، وذلك لما تتضمنه هذه الاتفاقيات التي تتعامل مع العالم العربي على أنه يتضمن إقليمين بين المغرب العربي من جهة، والمشرق العربي من جهة أخرى، ما يستدعي الملاحظة هنا هو أن الدول المغاربية جعلت بناء العلاقات المتشابهة مع الدول الغربية الأولوية على حساب تطوير علاقاتها البينية.¹

¹ د. أمين بلعيفة، "السياسة الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغربي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 03،

جامعة جيجل، ص 83.

لقد أفرز هذا الوضع أو بالأحرى ساهم في تعميق واقع كان موجودا من قبل، فكل دولة مغاربية تتفاوض بانفرادية مع الجانب الأوروبي والأمريكي للحصول على مصالحها الخاصة فمبدأ الاعتماد على الذات لا زال يسيطر على سلوكيات دول المغرب العربي وأبرز مثال على أولوية العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هو عدم تقدم مشروع مجال التبادل التجاري الحر بين كل من تونس والمملكة المغربية والأردن ومصر المقرر انطلاقه عام 2001، والذي نشأ مع ما عرف بمسار أعادير الذي شجعه الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميديا 2، هذا المشروع لم يساهم في خلق تضامن اقتصادي فعلي بين دول جنوب المتوسط عموما وعدم مبادرة هذه الدول بتقديم تنازلات في سبيل تحقيق هذا المشروع، لذا فهذه الدول لا تعطي فرصة لبناء علاقات اقتصادية مع الدول العربية حتى وإن كانت من خارج المغرب العربي، بينما تعطي هذه الفرصة للدول الأخرى التي باشرت عملية إنشاء مصفاة في الجزائر، كذلك الحال بالنسبة لليابان ودول من أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا وغيرها.¹

الملاحظة نفسها تنطبق على المملكة المغربية حيث تعمل هذه الأخيرة على تقوية علاقاتها مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وما يدل على ذلك الزيارات المتعددة للملك محمد الخامس سابقا إلى الغابون والسنغال والكاميرون والنيجر وغيرها، فهذه الدول تعد المنطقة الأولى المستقطبة للشركات الاستثمارية للمملكة.

يقول المحلل " أحمد محيو " أنه لدى ملاحظة المغرب العربي فإنه يتبادر إلى الذهن أن هناك تناقض، فهو بصدد منطقة تبرز فيها عوامل الوحدة بوضوح لكن في الوقت ذاته يصعب إدراك أسباب فشل التكامل المغاربي وانعدام علاقات تعاونية عالية الوتيرة بين هذه الدول، فرغم اشتراك هذه الدول في عوامل من المفروض أنها تشجع وحدته كالتاريخ المشترك والدين واللغة إلا أن نشاط اتحاد المغرب العربي محدود.

والواقع أن عوامل الفشل في اتحاد المغرب العربي قد برزت منذ نشأته وكانت أكبر من عوامل النجاح فمنذ البداية لم يكن الهدف من تأسيس تحقيق التعاون والتكامل بين دوله، بقدر ما كان الهدف من ذلك محاولة لإيجاد إطار لاحتواء الخلافات المغربية الجزائرية، إضافة إلى أنه استهدف تحقيق مطالب المجموعة الأوروبية آنذاك والتي كانت تراهن على سوق قوامها 80 مليون مستهلك، كما كانت نشأته انعكاسا لموجة

¹ حواء برحال، مرجع سبق ذكره، ص 136.

إقليمية التي شهدتها النظام الدولي ككل وزاد في انتشارها أكثر بعد نهاية الحرب الباردة، فقد دعم برنامج الأمم المتحدة الخاص بإفريقيا إقامة منظمة إقليمية بين الدول المغاربية، فتواجد مثل هذه المؤسسات يخفف من مسؤوليات المؤسسات الدولية في حل بعض التوترات الناشئة على مستوى الأقاليم الفرعية في النظام الدولي.

إلا أن اتحاد المغرب العربي لم يف بالهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله والمتمثل في خلق وحدة مغاربية، فقد تجمد نشاط الاتحاد المغرب العربي عام 1994 بعد ما جاء إغلاق الحدود بين البلدين بعد تفجيرات مراكش عام 1994، إذ فرض الملك الحسن الثاني على الجزائر التأشيرة لدخول المغرب وردت عليه الجزائر بغلق الحدود لأن القرار جاء أحادي الجانب فطلب الملك الحسن الثاني بتجميد مؤسسات الاتحاد مؤقت إلى حين حل القضية مع الجزائر ولم تحل القضية إلى اليوم ولم يتم تفعيل نشاط اتحاد المغرب العربي حتى يومنا هذا.¹

فالقوى الكبرى تمارس دورها الناهض للوحدة و التكامل المغاربي، وهذا من خلال إثارة العوامل الداخلية التي تغذي الخلاف بين المواطنين و بين الدول و تحول بذلك دون تحقيق الوحدة و لا تتورع هذه القوى الكبرى عن إملاء شروطها لتقدم أي مساعدة التي من بينها رفض أي نوع من العمل الوحدوي الذي يهدد مصالحهم في المنطقة خاصة وأن الدول المغاربية ما زالت عاجزة عن الاستقلال عن القوى الخارجية في كثير من المجالات وخاصة المجال الاقتصادي و الغذائي و الدفاع و العلم و تصارع في المنطقة عدة مشاريع بهدف السيطرة عليها من جهة، هناك محاولات من حلف الناتو للتمدد والانتشار في المنطقة القريبة من المتوسط والتي يرى أنها تمثل تهديدا مفترضا لمصالح بحسب التعريف الجديد الذي وضعه الحلف للتهديد الأمني خلال قمة (هلسنكي).

وإلى جانب هذا يوجد أيضا تحدي الشراكة الأوروبية المغاربية التي انطلقت عام 1995 في مؤتمر برشلونة الأورو متوسطي و الذي يركز على فتح أجندة جديدة له تركز على البعد الاقتصادي و قد تجلى ذلك في توقيع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مع معظم الدول المغاربية بصورة منفردة كما سارعت الدول الأخرى إلى عقد اتفاقيات شراكة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية تجسد أولوية المصالح السياسية على حساب المصالح الاقتصادية و الاستراتيجية في الاتحاد.

¹ إدريس الكنبري، "من يخرج اتحاد المغرب العربي من غرفة الانعاش"

كذلك ومن ضمن التحديات التي تعرقل عملية التكامل المغاربي ملف التطبيع مع الكيان الصهيوني فبلدان المغرب العربي يبدو أنها ضمن دائرة الاستدراج نحو التطبيع بتوصيات أمريكية بغية فتح الطريق نحو إفريقيا التي لا يخفى أن للكيان الصهيوني مصالح متعددة فيها سياسيا واقتصاديا وثقافيا.¹

في الواقع لا تمتلك دول المغرب العربي استراتيجيات وسياسات في مواجهة السياسات والمشاريع الأمريكية والأوروبية رغم ما يفرز ذلك من سلبيات على المستوى الداخلي والإقليمي للمغرب العربي بل أكثر من ذلك تراهن الدول المغاربية على التنافس الأوروبي الأمريكي على أراضيها، بحيث تستغل دول المغرب العربي علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لتجعل منها وزنا مضادا لعلاقتها مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك للحد من تدخله في الشؤون الداخلية لاسيما مع ظهور حركات مناهضة للعلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي في كل من تونس والجزائر لاعتقادها أن هذه العلاقات لا تخدم مصالحها ولا تحترم سيادة هذه الدول لأنها تتدخل بموجب علاقاتها معها في شؤونها الداخلية، لذا ترى هذه الحركات في ربط علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية عاملا للنفوذ موازيا للنفوذ الأوروبي فيها.²

الواقع أن الرغبة في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع الاتحاد الأوروبي لا ترجع إلى النخب الحاكمة فحسب ، بل يرجع ذلك إلى بعض النخب ذات النفوذ في الدول المغاربية حيث يرى المحلل والصحفي الفرنسي في جريدة لوموند Le monde رمي لوفو Leveau Remy أن الجيش الجزائري يرغب في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتحديث المؤسسة العسكرية من خلال

إقامة علاقات التعاون في المجال العسكري مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي للاستفادة من التكوين التقني للجيش الجزائري على يد خبراء أمريكيين في مكافحة الإرهاب، وللحصول على معدات وعتاد حربي، ويتجلى التقارب الجزائري الأمريكي فيما يخص القضايا العسكرية الخاصة بمكافحة الإرهاب

¹ د. أمين بلعيفة ، مرجع سبق ذكره، ص 97، 98.

² عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 48، 49.

الدولي من خلال إصدار مواقف متقاربة مع المواقف الأمريكية، في مقابل ذلك تركز الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر في مجال الشراكة العسكرية، ذلك أنها تعتقد أن الاستقرار في الجزائر عامل مؤثر على الاستقرار في المغرب العربي ككل، إضافة إلى ثقلها في المغرب العربي وفي القارة الإفريقية. على عكس ذلك توجد معارضة لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى القاعدة في الدول المغاربية، وذلك بسبب دعمها للطرف الإسرائيلي في النزاع العربي الإسرائيلي وحصارها الطويل ومن ثم إعلانها الحرب على العراق، ومواقفها المضادة للقضايا العربية.¹

¹ RémyLeveau, "Etats_Unis_Europe, Maghreb, Nouveau champs de force"
http://www.revue.lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf/31/1/2009

المبحث الثاني: آليات تصدي (مواجهة) الدول المغاربية للتنافس الأوروبي الأمريكي

إن التصدي للتنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي يستدعي بذل مجهودات متناسقة من أجل تحقيق التنمية الشاملة تتعدى الإمكانيات القطرية، فالمنطقة تعتبر منطقة حيوية للرهانات الإستراتيجية الأوروبية الأمريكية بسبب موقعها الجيو استراتيجي الهام.

وعلى هذا الأساس يمكن التطرق لمجموعة من البدائل المطروحة والواقعية، ومن مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي كمشروع إقليمي، و رهان الاندماج في السياق العربي الذي يحمل عمقا أكثر من أجل مواجهة التنافس الأمريكي . الأوروبي التي تفرض على المنطقة إستراتيجياتها، دون الاستفادة من هذه الاستراتيجيات والتي تدخل المنطقة في بوتقة الهاجس الأمني و تكريس التبعية في كل المجالات، وكذا البديل الآخر والمتمثل في الصين كبديل من شأنه أن ينافس القوى الأخرى والمتمثلة خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: تفعيل عمل اتحاد المغرب العربي

التصدي للتنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي يستدعي بذل مجهودات متناسقة من أجل تحقيق التنمية الشاملة تتعدى الإمكانيات القطرية كما ذكرنا سابقا وتتطلب توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد المغاربي وخاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى الذي تفتقد فيها الدول الضعيفة والمتشعبة وزنها السياسي وتصبح مجرد تابعة في مجال العلاقات الدولية تتأثر بانعكاساتها السلبية فلا سبيل أمام دول المغرب العربي إلا المزيد من عمليات التكامل والتكاتف ونبد الخلافات الجانبية، إذن لابد من رؤية واضحة تقوم على إستراتيجية طويلة المدى وإرادة تعمل باستمرار لإنجازه، ويمكن القول إن هناك ثلاثة مداخل أساسية مطلوب العمل من خلالها لتفعيل اتحاد المغرب العربي وتعزيز خيار الوحدة. لا أحد يشك من الذين تعاطوا ولو بقليل من الجدية والموضوعية مع فكرة إنشاء اتحاد دول المغرب العربي في أن هذه الفكرة تمر اليوم بأزمة ليست كسابقتها في عهد لم يتعد عقدا أو أكثر من نصف قرن عقد من الزمن.¹

¹ لعجال محمد الأمين، "مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي لمنطقة المغرب العربي وآليات التصدي له" على الرابط:

http://www.politics.dz.com/threads/altnofs_olurub_almriki_bmntq_almghreb_alarabi: 16 :56 .

وما يزال أهم العقبات أمام محاولات الأنظمة المغاربية في أن تحتذي بالنماذج التكاملية في ضفة البحر الأبيض الشمالية، محاولات لم تتعرض لهذه الإعاقاة الوحيدة وإنما تعرضت لعجز الأنظمة السياسية في بلدان المغرب العربي عن تحديث ممارساتها السياسية في الحكم، وفرز نخب تعبر عن إرادة شعوبها الحقيقية، لأن ذلك الأمر كفيلا وحده بتعزيز مسار الوحدة المغاربية بحكم أنها مطلب شعبي تعززه الحاجة الإستراتيجية في خلق كيان يواجه به تهديد الاتحادات القائمة والمنتظرة في المنطقة والعالم.¹

لم تنجح المجموعة المغاربية في تحويل مشروع المغرب العربي إلى واقع قادر على تعزيز مقومات التنمية في الأقطار المغاربية، بل إنها لم تنجح في تطبيق برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات وواقع ملموس، وقادرة في الآن نفسه على تحويل المشروع إلى حقيقة. ورغم المعطيات الجغرافية والتاريخية والثقافية التي صنعت مشروع الاتحاد، فإن ضغوط الواقع في أبعاده المختلفة قد كرس واقع الحال القائم بين أقطار المغرب العربي²، وهو ما يدفع إلى التأمل والبحث عن سبل وآليات أخرى كفيلا بتفعيله (اتحاد المغرب العربي) تحقيقاً للأهداف والطموحات التي تسعى الشعوب المغاربية لبلوغها من تنمية ورفاهية خاصة في ظل التنافس الدولي على المنطقة، إذ نقدم ثلاث مداخل رئيسية يتم من خلالها تسليط الضوء على الآليات الواجب إتباعها حتى يخرج الاتحاد من الجمود الذي يعيشه منذ سنة 1995:³

1. المدخل السياسي:

سبقت الإشارة إلى أن التكامل الاقتصادي مهما كانت درجته فهو عملية ذات طابع سياسي حتى وإن كانت معظم النظريات الاقتصادية تتجاهل ذلك، فبدون قرار سياسي من الوحدات السياسية الراغبة في التكامل ونقصد هنا الدول لا يمكن أن تكون هناك عملية تكاملية، وعليه فإن هذه العملية تتأثر بطريقة أو بأخرى بالجانب السياسي سلبيًا أو إيجابيًا، ومادام تعثر الاتحاد راجع بالدرجة الأولى إلى عوامل سياسية فإن المدخل السياسي يبقى أهم مدخل لتفعيل الاتحاد، وهذا من خلال النقاط التالية:

¹ الشاذلي القليبي، "تفعيل الاتحاد المغاربي مسؤولية تاريخية"، المغرب الموحد، ع. 02 جويلية 2009، ص. 10.

² توفيق المديني، "اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية"، دمشق اتحاد الكتاب العرب، 2006. ص 19.

³ محمد الطيب حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 145.

1- أ- تسوية قضية الصحراء الغربية:

حيث بينت التجربة بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه القضية وقفت حجر عثرة في طريق بناء المغرب العربي، فمنذ 1975 وإلى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العربي من المضي قدماً نحو التكامل بفعل هذه القضية، وهكذا يتبين أنه وبدون تسوية عادلة لهذه القضية لا يمكن لدول المغرب العربي أن تصل إلى التكامل المأمول وذلك باعتبارها كانت عاملاً لتغذية سياسة المحاور في المنطقة سابقاً، ولأن عاملاً للتوتر الحاصل في العلاقات بين أكبر قوتين رئيسيتين في المنطقة وهما الجزائر والمغرب واللتين لا يمكن تصور قيام مغرب عربي بدونهما، عندما نقول تسوية فنحن لا نقترح صيغة أو حلاً معيناً مثلما يذهب إليه الكثير من المحللين والذي يدور في مجمله حول مطالبة الجزائر بتقديم تنازلات من جهة وقبول البوليساريو بالحل الثالث من جهة أخرى وإنما نقصد حلاً جذرياً يضع حداً لهذا النزاع والذي لا يكون إلا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير والذي يمر حتماً عبر عملية الاستفتاء مثلما اتفق عليه سنة 1991 وتعزز باتفاق هيوستن سنة 1997.¹

1- ب- ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني و المغاربي

من تحليل معاهدة مراكش المنشئة لاتحاد المغرب العربي تبين وأن هذه الأخيرة لا تؤسس لاتحاد فيدرالي أو كونفدرالي، وإنما مجرد تجمع بين عدد من الدول تجمعها روابط الدين والتاريخ والحضارة لمواجهة الأخطار والتي تهددها داخلياً وخارجياً، بمعنى آخر أن المعاهدة لا تنشئ هيئة فوق وطنية تذوب فيها الكيانات المغاربية، غير أن عدم وجود هيئات من هذا النوع لا يعتبر مبرراً لكي تنتهج كل واحدة منها أسلوباً تنافسياً يعيق مسار التكامل أكثر مما يفيد. وبالتالي تجاوز فكرة الوطني و المغاربي، فتحديات العصر ورهانات المستقبل تفرض التحلي عن الحسابات الوطنية الضيقة لصالح رؤية مستقبلية تسعى إلى تحقيق اندماج جهوي يحمي مصالح المجموعة.

¹ ديدني ولد السالك، "اتحاد المغرب العربي، أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، جريدة المستقبل العربي، العدد 312، فيفري 2005، ص 65.

1-ج- تجنب فكرة الدولة القائد:

فدول المغرب العربي مطالبة بتجاوز هذه الفكرة التي لازمتها منذ زمن ونقصد هنا كل من الجزائر والمغرب، فلم يعد لأي تجربة تعاون أن تعتمد على هذا النوع من السلوك بل أصبح من الضروري العمل على خلق علاقات متكافئة بين الأقطار في علاقاتها المشتركة.

1-د- توحيد الرؤى الوجدانية

إن نجاح أي تكتل لا يكمن فقط في المقومات والإمكانات المتاحة بل كذلك في التصور المشترك ووحدة الهدف.

1-هـ- الاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاندماج المغاربي :

وعليه فبإمكان دول المغرب العربي إذا كانت تسعى لتحقيق تكاملها أن تستفيد من التوجهات الجديدة للأطراف الغربية (الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية) الرامية إلى حث الدول المغاربية على تحقيق تكاملها، وإن كان ذلك ليس خوفاً عليها بقدر ما هو تحقيق لمصالحها الخاصة وهذا ما يجعل دول المغرب العربي مدعوة للاستفادة من هذا التوجه أكثر من أي وقت مضى.

1-و- إشراك المجتمع المدني في العملية التكاملية

وذلك بإعطاء دور مهم في بناء اتحاد المغرب العربي نظراً للدور الهام الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في ربط التواصل بين المجتمعات وكذلك مساهمته في التنمية، فالأمر يتطلب إذن إعطائه دور مهم في البناء المغاربي حتى لا يبقى بناءً فوقياً.¹

1-ز- إقامة مراكز دراسات استشرافية

انطلاقاً من تجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى أصبح من الأهمية إقامة مراكز دراسات مستقبلية مغاربية لتقييم الواقع واستشراف المستقبل في واقعه المحلي والإقليمي والدولي بناءً على المستجدات وتقديم البدائل

¹ د. صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 389، 392.

لصانعي القرار في المنطقة¹، إذ أنه وفي ظل تسارع الأحداث وتشابك العلاقات الدولية أصبح من الصعب اختيار المنهج السليم دون الاستعانة بالدراسات المتخصصة والمعمقة للواقع من كل جوانبه قصد التوصل إلى الطريق الأمثل لإقامة التعاون المغاربي.

من كل ما سبق يتبين وأن المدخل السياسي على غاية من الأهمية إذ بدونها لا يمكن التكلم عن مغرب عربي موحد، لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا المدخل يعتبر المنطلق لأي عملية تكاملية لكنه غير كاف فلا بد من مداخل أخرى قانونية واقتصادية للدفع بالاتحاد إلى الأمام.

2- المدخل القانوني

ونقصد بذلك إعادة النظر في النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وإعطائها دفعا جديدا يجعلها تتماشى والمستجدات، فالواقع أثبت أن معظم تلك النصوص بدءا بالمعاهدة والاتفاقيات 37 المبرمة في إطار الاتحاد قد تجاوزها الزمن، وعليه يتطلب الأمر إعادة النظر فيها.

2-أ. التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة

فمادام مجلس وزراء الخارجية يتمتع بكل هذه الصلاحيات وتجنبنا لتعطل المشاريع الاتحادية فالمطلوب اليوم هو الحد من الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها مجلس رئاسة الاتحاد وتحويل جزء منها إلى بقية الأجهزة التنفيذية والاستشارية.²

2-ب. إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات:

فدول المغرب العربي مطالبة الآن بإلغاء هذا المبدأ وإحلال محله مبدأ الأغلبية لإعطاء مسيرة الاتحاد نوعا من الدفع والسرعة اللازمين لمواكبة المتغيرات الدولية والاستفادة من تجربة جامعة الدول العربية التي ساهمت قاعدة الإجماع في فشل تجربتها خلال نصف قرن.

¹ ديدوي ولد السالك، المرجع السابق، ص 66.

² د. صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 394.

2-ج. إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية:

تفاديا لذلك يتطلب نقل الأمانة العامة من مجرد جهاز إداري يقوم بأعمال السكرتارية إلى جهاز قوي قادر على بناء نظام جهوي فوق وطني يربط أقطار المغرب العربي بروابط حيوية تفرض على كل منها الالتزام بالقرارات المشتركة.

2-د- الإجراءات العملية لتنفيذ الاتفاقيات:

وذلك بضرورة إلغاء المبدأ بعدم دخول الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي حيز التنفيذ إلا بعد تصديقها من كافة البلدان المغربية والاقتصار على تصديقها من أغلبية أعضاء الاتحاد.

2-هـ- ضرورة تحيين تحديث النصوص القانونية للاتحاد:

اتخذ الاتحاد الكثير من القرارات الاتحادية سواء في شكل اتفاقيات أو تعليمات وجاءت متنوعة وشاملة للكثير من القطاعات، إلا أن الكثير منها لم يدخل حيز التنفيذ بل أصبح متجاوزا بفعل المستجدات الاقتصادية والسياسية الحاصلة في العالم بفعل العولمة المتسارعة، وعليه يجب إقرار مبدأ التقييم والتحيين عند الاقتضاء وذلك لملائمتها مع المعطيات الجديدة المغربية والدولية.

2-و- ضرورة استكمال البناء المؤسسي للاتحاد:

وذلك باستكمال المتبقي من الهيئات، وإعادة النظر في الهيئات القائمة ومعالجة القصور فيها وتأهيلها لتمكين من القيام بالأدوار التي أسست من أجلها.

2-ز- إقامة برلمان مغربي

وهذا بتحويل مجلس الشورى من مجلس استشاري إلى برلمان مغربي له صلاحيات التشريع والمراقبة وأن يتم اختيار أعضائه بالاقتراع المباشر على الصعيد المغربي.¹

¹ صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 402397.

3- المدخل الاقتصادي

من بين الآليات الواجب اتباعها لإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي هو ضرورة التخلي عن المقاربة المتبعة لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة وتبني المقاربة الهيكلية التي تؤدي إلى إدماج الاقتصاديات الوطنية عن طريق خلق مشاريع اقتصادية مشتركة.¹

إن أي تكامل اقتصادي مغاربي ، لا تكفيه فقط المقومات أو العوامل المشتركة حيث أن التجربة أثبتت أن الاتحاد الأوروبي و رغم توفر بعض العوامل المهمة في عملية التكامل إلا أنه وعبر منهجية مسطرة و إرادة سياسية قوية وفهم للتحدي القادم و قراءة حقيقية للواقع أن عالم اليوم هو عالم التكتل فيه ضرورة ملحة .

1 - لا بد أن تلغى كافة الصعوبات والعوائق أمام حركة تدفق السلع و الخدمات والمواطنين ورؤوس الأموال (عناصر الإنتاج)، وهذا لا يمكن إدراكه إلا عبر التنسيق الاقتصادي في مرحلة تليه وهي التخفيف من الحواجز الجمركية وصولاً إلى قيام اتحاد جمركي مغربي.

- خلق شبكة من المصالح الاقتصادية المشتركة بين رجال الأعمال والمستثمرين المغاربيين للضغط على النخب السياسية لدعم التكامل ومشاريعه المشتركة.²

- إعادة تشكيل الهياكل المؤسسية الاقتصادية للدول المغاربية لتتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق

- عدم الاكتفاء اعتماد اقتصاديات الدول المغاربية على المنتوجات الزراعية الموسمية و التي تعتمد على التساقط الموسمي و تأسيس إستراتيجية زراعية مغاربية موحدة .

- تنويع مصادر الدخل القومي المغاربي و الابتعاد عن الاعتماد على الربيع البترولي بالنسبة للجزائر وليبيا، والفسفات في المغرب و موريتانيا، و السياحة التونسية، وذلك بدعم القطاع الزراعي عن طريق تشجيع الزراعة المغاربية التي تشكل قطاعاً استراتيجياً هاماً يحقق الأمن الغذائي المغاربي و يخفض من فاتورة

¹ د. صبيحة بخوش ، مرجع سبق ذكره، ص403.

² مصطفى الصالحين الهوني ، " كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي " ، الندوة السادسة " ، المغرب العربي في مفتق الشراكات الأمانة العامة للدول العربية الأمانة العامة (تونس، 30/05/2007)، ص7.

الاستيراد و يمكن أن تمتص أكثر من 50 % من اليد العاملة في دول المغرب العربي وذلك عن طريق إستراتيجية كبرى تعني باستغلال الأراضي الصالحة للزراعة و استصلاح الأراضي الصحراوية 6/5 من مساحة الدول المغاربية و استغلال المياه الجوفية عبر إنشاء السدود و الاستفادة من الصحراء لاستغلال الطاقة الشمسية التي تتجه الجزائر نحو ترقية الاستثمار فيها.¹

- إيجاد صيغة لقطاع حيوي مغاربي من شأنه أن يخلق حركية اقتصادية بين الشركات ورجال الأعمال المغاربيين لخلق شبكة مصالح اقتصادية من شأنه كذلك زيادة نسب الإنتاج الاقتصادي وزيادة تنافسية السلع المغاربية أمام السلع الأوروبية والأمريكية في مواجهة المشاريع الاقتصادية التي تهدف إلى إقامة منطقة تبادل اقتصادي حر.

- دعم " المدخل التبادلي " و المقصود به هو تطويره لكي يكون مدخلا قادرا على تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي حقيقي، والتخلي عن فكرة أن مجرد تحرير التجارة بين الدول المغاربية في ظل أوضاعها وظروفها يكفي لتحقيق أي درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد المغاربي .

ومن الواجب أيضا نشر هذه الفكرة الأساسية و ترسيخها فهي تفتح الباب أمام تزايد مستوى التبادل التجاري بين الدول المغاربية و إما استمرار هذا التزايد و إما تحول في التوزيع النسبي للتجارة العربية بين البلاد العديدة بما يجعل التجارة البينية المغاربية تتصاعد أهميتها النسبية بالقياس للتجارة المغاربية الخارجية.²

ويمكن إدراك هذا المسعى كذلك عن طريق توسيع الإستثمار كإقامة سوق مغاربية مشتركة وإلغاء القيود الجمركية.³

- وكذلك إعطاء حرية أكثر بتنقل الأشخاص وهذا عن طريق فتح حرية الانتقال للعمالة المغاربية ورؤوس الأموال وإنشاء آلية اقتصادية ممثلة في هيئة اقتصادية عليا تهتم بالمسائل الاقتصادية، ولا تخضع إلى أي ضغوط سياسية.

¹ لعجال اعجال محمد أمين " معوقات التكامل المغاربي، دراسة تحليلية، دراسات استراتيجية"، ع9، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للطبع، الجزائر، ديسمبر 2009، ص 101.

² لبيب شقير، "الوحدة الاقتصادية العربية تجارها و توقعاتها"، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ج1، 1986، ط1 ص 270.

³ محمد محمود الإمام، التجارب التكاملية العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 499.

- زيادة مستوى التنسيق الاقتصادي الذي يجب أن يشمل تنسيق الخطط الاقتصادية للدول المغاربية و تنسيق السياسات الاقتصادية التي تطبقها الدول المغاربية في المجالات المالية والنقدية والضريبية و التجارية باعتبار هذا التنسيق للسياسات شرطا أساسيا للتفاعل بين اقتصاديات المغاربية و لإيجاد الأسس الضرورية لتسيير التعاون و التكامل فيما بينها.¹

- كما على الدول المغاربية أن تعمل على إيجاد عملة مغاربية موحدة (دينار مغاربي موحد) قابل للتحويل مع العملات الوطنية الأخرى و تطوير استخدامه عربيا وعالميا.

- إيجاد سياسة نفطية موحدة بين البلدان المغاربية و حتى مع العمق العربي والإسلامي حيث أن ليبيا والجزائر يعتمد اعتمادا أساسيا على مداخل النفط و الغاز بسبب الأهمية الإستراتيجية للنفط في إستراتيجية القوى الكبرى (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) و تنافس شركاتهم على الاستثمارات النفطية والغازية في المنطقة.²

المطلب الثاني: تعزيز البديل الاقليمي العربي والصيني

أ. البديل الاقليمي العربي:

كانت الدول العربية في محاولاتها المتعثرة تسعى لإنجاز الوحدة الاقتصادية الكاملة ، و هذا معناه الاندماج الاقتصادي الكامل بكل أبعاده، وبكل ما يعنيه من تحقيق مكاسب لصالح الدول الأعضاء، وهذا بحد ذاته عامل وعي وإدراك لما ستجلبه هذه الوحدة من منافع ومزايا وقوة لهذه الدول على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وعلى صعيد التنمية والتقدم، والازدهار لشعوبها، فالدول العربية تعاني من أوضاع حرجة ومن شذمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي³، وعليه فإن إن التجمعات العربية الإقليمية الفرعية سواء كانت دولا ثرية كمجلس التعاون الخليجي أو اتحاد المغرب العربي يجب أن تبني جهودها التكاملية على

¹ ولد عبد الله، "تكتل اقتصادي قادر على المنافسة، المغرب الموحد"، العدد 09، جويلية 2006، ص27.

² زياد حافظ، البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص73.

³ د. الأمير دكروب، السوق العربية المشتركة حلقة في إطار التعاون الاقتصادي العربي، منشورات العدد 40، 2002، على الرابط:

أساس الارتباط بالوطن العربي في مجموعة ، وليس على أساس الانعزال عنه فعلا و الارتباط به قولا و قد تفرض بعض الظروف و الخصائص و مراحل النمو على بعض الأقطار المجاورة جغرافيا¹، والدول العربية تتوفر فيها مقومات السوق الكبيرة من عدة نواحي إذ تتوفر فيها المقومات الاقتصادية من ثروات طبيعية كالنفط والغاز والفوسفات والحديد والأملاح وغيرها ، وكذلك الكتلة البشرية التي بحد ذاتها توفر سوقا استهلاكية كبيرة للمؤسسات الانتاجية مع توفرها على القوى العاملة على اختلاف مستوياتها، إضافة إلى رؤوس الأموال العربية، خصوصا الدول النفطية.²

وبالتالي على الدول المغاربية إعادة إحياء التكتل المغاربي في إطار عربي موحد ذو اهتمامات واحدة وقضايا عالقة واحدة، فإنه لا مجال أمام الدول المغاربية في مواجهة تحديات النظام الدولي الجديد إلا المزيد من العمل الجدي و من العمل على الاندماج في المحيط العربي و استنهاض قدراته التنافسية، فالدول المغاربية أما أن تذوب في الإطار العالمي الواسع ، أو أن تسعى إلى أن تدخل إلى الإطار العالمي بعد أن تنشئ بينها أسباب التعاون من خلال تكامل اقتصادي يعتبر البديل الوحيد في إطار عربي ذا وعاء أكبر اقتصاديا وجغرافيا وعسكريا واستراتيجيا هذا هو الحل إذا أرادت الدول المغاربية الحفاظ على كينونتها.³

وعليه هناك عدة مجالات يمكن أن تتعاون فيها الدول المغاربية مع المحيط العربي ولعل مجال النفط والغاز من أكبر المجالات التي يمكن أن يكون فيها الاندماج المغاربي مع المحيط العربي، يحظى النفط بأهمية اقتصادية وسياسية كبيرة جدا حيث بات المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي على حد سواء، ويتوفر النفط والغاز الطبيعي بكميات وفيرة و بأسعار منخفضة في المنطقة المغاربية سواء كان ذلك بالنسبة للأسعار المحلية أو التجارة البينية، ويلعب هذا العامل دورا إيجابيا في تحسين اقتصاديات مشاريع العمل العربي، حيث تبلغ نسبة احتياطي النفط في الوطن العربي نحو 415 مليار برميل تقريبا أي ما نسبته 65,7% من الاحتياطي العالمي⁴، وتعد صناعة النفط من أهم النشاطات التي يمكن أن تسهم في زيادة التعاون بين البلدان المغاربية

¹ سليمان المنذري ، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، القاهرة : مكتبة مدبولي 1999، ص 260.

² د. الأمير دكروب، مرجع سبق ذكره

³ محمد الأمين ولد احمد جدو، " اثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي "، المستقبل العربي ع 268 جويلية 2001 ص 36.

⁴ بن ناصر محمد، "المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التعامل الاقتصادي العربي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص 168.

والعربية ولا سيما أنها تشتمل على سلسلة طويلة من المراحل تتيح فرصاً للتعاون سواء على الصعيد الثنائي الإقليمي أو الدولي تمثل ذلك في مجالات الاستثمار والإنتاج والتصنيع والنقل والتوزيع والتسويق.¹ ومن العوامل التي تساعد على زيادة التعاون بين البلدان العربية والمغاربية في مجال النفط نجد التقارب الجغرافي بين الدول العربية وما يمكن أن يؤدي إلى قلة التكاليف لنقل المواد الأولية وهو عامل مشجع لزيادة التعاون العربي في مجال الطاقة ويلعب التفاوت في إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية في فرض التبادل التجاري بين الدول العربية.

فأهمية التكامل المغاربي في الإطار العربي في هاته المرحلة الحساسة يكمن في ضرورة ربط العلاقات الاقتصادية المغاربية بالبعد العربي لمعالجة مسائل قطرية يمكن حلها وتجاوزها في إطار عربي أوسع خاصة القضايا المتعلقة بعملية التنمية مثل مشكلة البطالة واتساع دائرة الفقر و الأمية ذلك أن التفاوت الحاصل بين بلدانه أي دول اتحاد المغرب العربي الحاصل في حجم رؤوس الأموال المتاحة بينها و غيرها من العناصر و الخصائص الداخلية لأنظمتها السياسية من عدم استقرار مس بعض دوله في العديد من المراحل السابقة والحالية و غيرها من المشكلات التي يمكن أن تخرج الدول المغاربية بتصور تكاملي ، مما يدفع إلى المزيد من التجاوب لإصلاح و معالجة المشكلات الهيكلية الاقتصادية والسياسية الداخلية.²

ب . البديل الصيني:

تعد المنطقة العربية والمغاربية (على وجه الخصوص) محور اهتمام الاستراتيجية الصينية ومع ذلك فإن دول المنطقة من جانبها لم تنظر إلى الصين كلاعب دولي يجب الاعتماد عليه فقد ظل الدور الصيني محدوداً وهامشياً يقتصر على التبادلات التجارية والثقافية، وقد كانت تنظر الصين دائماً إلى الدول العربية و موقعها الاستراتيجي باعتباره منطقتها الشابك في الصراع المحتوم بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ و مع تطور أساليب الهيمنة الأمريكية اتجهت الأنظار للبحث عن من يمكن أن يكون المنافس لتلك القوى المهيمنة على النظام العالمي وأثبتت التقارير الأمريكية أن الصين لديها ما يمكنها بأن تكون صاحبة مكانة دولية لها ثقلها السياسي إضافة إلى قوتها الاقتصادية.

¹ عبد القادر معاشو، الأوبك منظمة إقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي، الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ط1، 1982، ص126.

² محمد الطيب حمدان، مرجع سبق ذكره، ص162.

وفي ظل هذه الاعتبارات الإستراتيجية يحاول العرب و الدول المغاربية على وجه الخصوص رسم مستقبل أفضل لعلاقتهم مع الصين ونظروا إليها كصديقة تربطهم بها علاقات خالية من التوتر بالرغم من بعض التحفظات الإيديولوجية التي كانت لبعض العرب على انتشار الإيديولوجية الشيوعية في الوطن العربي إلا أن ذلك لم يحل دون تنامي هذه العلاقات على كافة الاصعدة في ظل تراجع الصين عن استخدام السياسة الخارجية لنشر الفكر الإيديولوجيا الشيوعية خلال العقود الثلاثة الماضية حيث أصبح هم الصين الجديد هو التنمية الاقتصادية من أي مصدر و بأي وسيلة.¹

وعلى هذا الأساس يجب على الدول المغاربية استغلال هذا الانفتاح الصيني خاصة وأن الصين لن تسعى إلى الهيمنة بل تدعو دائما إلى تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع الدول المختلفة وإقامة نظام دولي جديد على ضوء المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم التدخل المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجانب الآخر، كما أن الصين في وضع سياسي مستقر، وتتوفر فيه التكنولوجيا والتقنيات المتطورة ويمكن أن تلبى الحاجات المختلفة للدول المغاربية، وتعد المعدات التكنولوجية الصينية بانخفاض سعرها أكثر انسجاما مع ظروف الدول العربية والمغاربية.

وتبرز أهمية الدور السياسي للصين مع الدول العربية كونها تملك حق النقض الفيتو داخل مجلس الأمن ومن ثم بإمكانها تعطيل صدور أي قرار عن هذا المجلس قد تجده ضارا بمصالحها وعلى رأسها استمرار تدفق النفط إليها.

كما يزداد النفوذ الصيني في الشمال الإفريقي والمنطقة المغاربية خاصة قلق الدول الأوروبية التي باتت تجد نفسها في مواجهة منافسة في المناطق التي كانت إلى وقت قريب مناطق نفوذ أوروبية بلا منازع، وهذا ما يجب أن تعمل عليه الدول المغاربية في صالحها وذلك بتوسيع الشراكة مع هذا البلد لكبح جماح التنافس الأوروبي الأمريكي ، وتمتلك الصين مفاتيح الأسواق المغاربية وتتمثل في ثلاث عناصر أساسية وهي المال والخبرة والقوة العاملة و هذا العنصر مربك للأوروبيين ، حيث أن الصينيين كسروا قاعدة المستثمرين

¹ عاهد مسلم المشاقبة، " البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 41، ملحق 1، 2014، ص379. متحصل عليه من الرابط:

الأوروبيين الذين يأتون بالمال والخبرة ويعولون على عمالة هذه الدول، وهناك عنصر آخر ساهم في تنامي القوة الاقتصادية الصينية في شمال إفريقيا، وهو تبني الحكومة الصينية منطلقا مخالفا للرؤية الغربية، فالصين تلح على مبدأ الاستثمار بدل تقديم المساعدات، بينما تتبنى الدول الأوروبية على تقديم المساعدات، وهذا ما يجب على الدول المغاربية استغلاله مع هذا الشريك الجديد في مجال الاستثمار وبناء آليات توافقية يكون فيه الربح متساوي بين الشركاء، كما أن الصين لا تريد الاصطدام بالأنظمة المغاربية، ولا تضع وهي تستثمر في المنطقة المغاربية اشتراطات تتعلق بحقوق الإنسان أو الانفتاح الديمقراطي كما هو حال الدول الغربية، ومن البديهي أن الطريقة الصينية في التعامل مع المنطقة مريحة بالنسبة للدول المغاربية إذا خلصتها من الاشتراطات الغربية للحصول على الاستثمارات.¹

فعلى الدول المغاربية أن تعمل على زيادة تطوير العلاقات مع الصين للمجابهة والتصدي للتنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة وذلك من خلال تطوير التبادل الثقافي وتعلم اللغات لدى الطرفين، و إيجاد قاعدة بيانية واسعة للباحثين والخبراء وبناء مجموعات العمل من المفكرين والباحثين والخبراء في مختلف المجالات، وكذا زيادة وتطوير التبادل الاقتصادي وفتح المزيد من المصانع الصينية في الدول المغاربية ونقل صناعة التكنولوجيا إليه.²

¹ يونس آيت ياسين، "الزحف الصيني على شمال إفريقيا"، بتاريخ: 20/07/2010، متحصل عليه من الرابط:

<http://www.M.dw.com/%D817%D9%84%D8%B8%D8%A7/a5799831>

² عاهد مسلم المشاغبة، نفس المرجع السابق، ص 387.

المبحث الثالث: مستقبل المنطقة المغاربية في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي

يعتمد مستقبل المنطقة المغاربية على إدراك صناع القرار للتحويلات التي تشهدها الساحة الدولية والإقليمية، فعلى الدول المغاربية أن تعمل على توحيد جهودها وإمكاناتها في ظل تنافس القوى الكبرى.

و من هذا المنطلق سنحاول أن نستشرف السيناريوهات الممكنة لمستقبل المغرب العربي على المدى القريب والمتوسط والبعيد، ونستند في رسم هذه السيناريوهات على المعطيات المتوفرة في الوقت الراهن والتي تشمل المتغيرات والتحويلات السياسية التي مست أقطار المغرب العربي في الآونة الأخيرة، والتي تعبر عن ديناميات محلية في طور التبلور، وربما تساهم في تسريعها طبيعة الارتباطات المرتقبة بمشاركة الدول العظمى في المنطقة، باعتبارها منطقة تنافس وبناء نفوذ استراتيجي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والدول من جهة أخرى.

وبناء عليه نرسم ثلاث سيناريوهات لاستشراف مستقبل الاتحاد المغاربي في المطلب الأول وسيناريو النجاح والفشل للتنافس الأوروبي الأمريكي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: سيناريوهات مستقبل اتحاد المغرب العربي

السيناريو الأول: الجمود ومزيدا من التجزئة

السيناريو الأول هو سيناريو الجمود، بل ربما المزيد من التجزئة والتفكك وهذا السيناريو مرتبط بدرجة أساسية بتوتر العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية مشكلة الصحراء الغربية فمن المعلوم أن المغرب تقدم بمقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية وهو ما يعني الاستعداد المبدئي للتنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين لإدارة شؤونهم المحلية، وهي صيغة قريبة من مطلب الاستقلال لكنها بعيدة في نفس الوقت عن مطلب الانفصال لكن جبهة البوليزاريو رفض هذا المقترح وطالبت بالاستقلال التام.¹

¹ د. عادل مساوي، د. العلي حامي الدين، "المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية الإسلامية"، دراسة استشرافية، جامعة الرباط، ص375.

وفي أبريل 2016 صوت مجلس الأمن الدولي على القرار 2351 المتعلق بالتمديد السنوي لتفويض بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، وتضمن القرار أيضاً دعوة إلى إعادة إطلاق المفاوضات، فحدثت تشنجات شديدة بين المغرب والأمم المتحدة إبان زيارة أمين عام الأمم المتحدة السابق، بان كي مون إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين، وبلغ مستوى التشنج مستويات خطيرة¹ وخاصة مع تقلص المسافة الفاصلة بين القوات المغربية وقوات البوليساريو داخل المنطقة العازلة.

ولكن المحير في الموقف المغربي دائماً هو إصااق التهمة بالجزائر وأنها هي من وراء التخطيط لمشكلة الصحراء الغربية ويعتبر المغرب النشاط الدبلوماسي الجزائري في أفريقيا الغاية منه هو إضعاف الموقف المغربي تجاه القضية الصحراوية وتصر المملكة المغربية على أن الجزائر الطرف الأساسي في نزاع الصحراء الغربية وليس جبهة البوليساريو كل هذا انعكس على شل وجمود الاتحاد المغربي.

كما يساهم العالم الخارجي وتحديد السياسة الفرنسية في استدامة صورة العداوة في العلاقات الجزائرية المغربية وذلك لاعتبارات استراتيجيه تتعلق بالحفاظ على فرنسا باعتبارها القوة الكبرى الأكثر نفوذاً في منطقته المغرب العربي.

ويتواصل غلق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب بعد إغلاقه سنة 1994 على خلفية حادث مراكش وفي أواخر 2016 بدأت الجزائر في أشغال بناء جدار عازل على حدودها مع المغرب الغرض منه تأمين حدودها مع المغرب و التصدي لعمليات تهريب المخدرات وأدى التوتر بين البلدين إلى السباق نحو التسليح دفعهما إلى تخصيص ميزانية ضخمة لشراء الاسلحة قصد تعزيز دفاعاتها العسكرية.

هذه الأزمة المشتعلة بين المغرب والجزائر منذ عقود عدة كان لها الأثر الكبير على الاتحاد المغربي، فالخلاف الجزائري المغربي من أبرز العراقيل التي تواجه اتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه لتفعيل هيكله وتحقيق الوحدة.²

¹ تقرير مجلس الأمن (S/RES/2351 2017) 28 أبريل 2017

² د. عادل مساوي، د. العلي حامي الدين، "المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية الإسلامية"، دراسة استشرافية، جامعة الرباط، ص 375، 376.

وتبدو التصورات الإستراتيجية متباعدة تحت تأثير شتى الصراعات الداخلية وحالة عدم الاستقرار والسياسات الاجتماعية والثقافية المتباينة؛ فدول المغرب العربي لا تتصرف بمنطق المجموعة الإقليمية المستقرة بل تبقى رهينة قضايا وخلافات مجمدة ظاهرة أو خفية.

فموجة الثورات التي تهمز الساحة المغاربية تزيد في تسريع هذا المسار الفردي وتزعزع الثوابت التقليدية. وسيساهم هذا التحول السريع في تغيير هوية الدول المغاربية وشخصيتها الإستراتيجية، فيعيش هذا الفضاء المغاربي هزة مفاجئة، نتيجة أزمة سياسية عميقة، تحمل في طياتها بوادر قطيعة جديدة بين دول يمر بعضها بتحول ديمقراطي، وتواجه دول أخرى أزمات سياسية متواصلة، وتبقى غيرها على أنظمتها المحافظة.¹

وتعيش ليبيا حالة مخاض ديمقراطي إلا أن تساؤلات عديدة تبقى قائمة حول استمرارها كدولة موحدة؛ فالواقع أن تفاقم الصراعات القبلية على خلفية النزاعات الإقليمية والتدخلات الأجنبية، يعزز من خطر انهيار وتفكك الكيان الليبي. في هذه المرحلة، تعيش ليبيا وضعية شبيهة بالوضعية العراقية، وتبرز في هذا الإطار فرضيتان: إما أن تصبح ليبيا دولة حديثة مركزية وديمقراطية أو أن ينتصر فيها الحكم العشائري الفيدرالي أو الكونفيدرالي. ويمكن لهذا التوجه، في حالة استمرار وجود تدخلات خارجية، أن يؤدي إلى تفكيك الدولة الليبية، مهددًا بذلك الخريطة الإقليمية.

إن التفاوت النسبي في التحول الديمقراطي، الذي تعيشه الدول المغاربية، يؤدي إلى نظام إقليمي غير متوازن وغير مشجع على التعاون المشترك.

إن كل هذه العوامل التي ذكرناها سابقا ستلعب دورا كبيرا في التعاون المغاربي وجمود ومزيدها من التجزئة للاتحاد المغاربي.²

¹ د. عادل مساوي ، د. العلي حامي الدين، "المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية الإسلامية"، بتصرف، ص377.

² مهدي تاج مشروع المغرب العربي ، فرصة التحول الديمقراطي ، مركز الجزيرة للدراسات ، 26/02/2012 على الرابط:

السيناريو الثاني: سيناريو التنسيق والاندماج:

هو سيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في مؤسسات المغرب العربي والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وأمال شعوب لمنطقة، وهناك عدة أسباب تدعو للإسراع من أجل إنجاز هذا التحول:

السبب الأول: إن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر الذي تتحكم فيه آليات العولمة وانخراط دول العالم في سياق اقتصادي واحد، مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة حتمية ومن مستلزمات الانخراط الفعال في النظام الاقتصادي العالمي.

السبب الثاني: أن انخراط دول المنطقة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية وفي اتفاقيات التبادل الحر مع دول كبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد في إضعاف اقتصاديات دول المنطقة، وهو ما يفرض عليها التنسيق والاندماج لتحصيل أكبر قدر من المكاسب والنتائج الإيجابية وتعزيز قدرتها التنافسية وموقعها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها.

وهناك أسباب أخرى واقعية تدعو دول المنطقة للتنسيق والاندماج، وبلورة سياسات مشتركة لمواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة والتصحر وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الأولى مصالح شعوب المنطقة.

فإذا أخذنا إشكالية الأمن في المنطقة على سبيل المثال، فلا يمكن أن نراهن على الانطلاق من نظرة قطرية ضيقة تركز على أمن كل قطر مغاربي على حدة في إطار حدوده السياسية الحالية، وبالنظر إلى التزاماته السياسية وارتباطاته الإقليمية فقط، ذلك أن أقطار المغرب العربي تواجهها تحديات أمنية¹، فمع تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة المغرب العربي بفعل الثورات في كل من تونس، وليبيا التي تعرف انفلاتاً أمنياً كبيراً، وتهريب كميات كبيرة من السلاح عبر الحدود مع تونس والجزائر، ونتيجة تزايد مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات على الحدود الجزائرية - المغربية، وتصاعد مشكلة الجماعات المتطرفة في جنوب دول المغرب العربي، كما أن هناك تزايداً في اختطاف الرهائن من طرف الجماعات الإرهابية في كل من ليبيا ودول الساحل الإفريقي، وتصاعد الحركات الإسلامية، ونزعة التطرف في تونس، فكل هذه الرهانات

¹ د. عادل مساوي، د. العلي حامي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 376، 377.

الإقليمية والدولية التي تعرفها المنطقة المغاربية والتي تقف أمام دول الاتحاد ينبغي التركيز عليها لتفعيل التكامل المغاربي، فالتحولات الداخلية التي تعيشها كل دولة من دول الاتحاد قد تكون حافزا في بعث التكامل المغاربي نحو النجاح.¹

السيناريو الثالث : سيناريو انجاز الوحدة المغاربية

ليس ما يؤشر على قرب انجاز هذا التوقع في الوقت الراهن وبالتالي فهو سيناريو بعيد المدى لكن مشروعية طرحه كسيناريو من بين السيناريوهات المتوقعة نابع من الفرضية التالية:

كلما ارتفعت مؤشرات التقارب بين الأنظمة وشعوب المنطقة، ونجحت محاولات التطور الديمقراطي لتحمل إلى الحكم أنظمة تحظى بالشرعية والديمقراطية، كلما نجحت جهود بناء المغرب العربي الكبير، وفي هذا السياق سنحاول إبراز بعض الإمكانيات التي تتيحها بعض المعطيات المرتبطة بأفاق التحول السياسي في المنطقة.²

وفي حوار مع لويس مارتينيز الباحث بمركز الدراسات والبحوث في باريس والاختصاصي في الشؤون الجزائرية الليبية عندما سئل عن وجهة نظره في المغرب العربي في أفق 2030 قال "إن السيناريو الأكثر تحققا وتفاؤلا لوضعية اتحاد المغرب العربي سيكون كالاتي: نجاح الانتقال الديمقراطي و الانتخابات ستكون سلمية وقانونية وذات مصداقية والسلطة ستصبح شرعية والاندماج سيعرف تقدما.

وفي حوار أجراه الرئيس السابق التونسي المنصف المرزوقي بتاريخ 20 جانفي 2012 اعتبر أن السنة الحالية (وكان يقصد سنة 2012) ستكون سنة المغرب العربي الكبير وانه لا مستقبل للمنطقة دون الوحدة وقال إن من شان ذلك أن يساهم في حل قضية الصحراء الغربية التي اتفق الجميع اليوم على تركها جانبا ورفض ان تكون عقبه امام الاتحاد، وأضاف انه دائما كان يقول إن مستقبل تونس ليس في تونس وانما في الفضاء المغاربي، واعتقد الشيء نفسه لباقي الأقطار، وأضاف بأن مستقبلنا في هذا الفضاء المغاربي الذي

¹ د. حكيم غريب، "إشكالية التكامل المغاربي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة"، 15. 10. 2017، على الرابط:

<http://www.123hews.com/opinions>

² د. عادل مساوب، د عبد العلي حامي الدين، مرجع السابق، ص377،

سيكون إن شاء الله الحجرة الأولى لفضاء الاتحاد المغاربي الذي أوّمن به و أحلم به لكن في هذا الوقت الحاضر وعندنا إمكانية إحياء هذا المارد المغاربي النائم بسرعة.¹

وأكد على وجوب تكريس حق التنقل بالهوية دون جواز السفر وحق الاستقرار في كل بلد مغاربي وحق العمل والاستثمار.

إن التحولات التي عرفتها منطقة المغرب العربي خاصة في ليبيا وتونس قد تؤسس إلى إيجاد مخارج لإحياء الاتحاد المغاربي، وسيفتح مجال لكل الفرص بما يعنيه ذلك من اندماج وعمل مشترك وهو الأمر الذي كانت الدكتاتوريات السابقة تمنعه.

ففي الجزائر وموريتانيا وفي الذاكرة سنوات من العنف والانقلابات تحاول حكومة كل منهما خلق أجواء تؤدي إلى تحولات لا تمس جوهر البنية السياسية أو الخريطة السياسية المرسومة وتباينت التقييمات لما تحقق في كل من الحالات لكنها جميعا لازالت تعيش مخاض التجربة، وطالبت الجزائر في خضم الاحداث والتحولات بالعمل سويا من أجل التوصل إلى انسجام بين سياستها الاقتصادية و الاجتماعية من خلال إعادة تنظيم الاتحاد المغاربي وإعادة النظر في العلاقات بين بلدان الاتحاد و إدخال تعديلات على العلاقات بين المؤسسات واستحداث آليات جديدة، ورغم حالة الجمود والشلل على الصعيد السياسي للاتحاد فإن أمانته التي يوجد مقرها بالرباط نجحت خلال السنوات الماضية في الابقاء على روحه من خلال اللجان التقنية في ميدان النقل و الصحة و الفلاحة.

تواجه دول المغرب العربي حاليا تحديات كبرى ذات أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية واستراتيجية، خاصة بعد “ثورات الربيع العربي” التي شهدتها كل من تونس وليبيا , فضلا عما تعرفه دول المنطقة من حراك مجتمعي واصلاحات سياسية، وفي ظل هذه المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية وجيوستراتيجية جد خطيرة، وعلى رأسها التحدي الأمني الذي بات يهدد المنطقة برمتها من طرف التنظيم الارهابي والذي انتعش وتمدد مع حالة الفوضى، وعدم الاستقرار التي تعرفها ليبيا اثر انهيار النظام السابق , فان التكتل

¹ المنصف المرزوقي الرئيس التونسي في حوار لجريدة الأخبار القطرية، 2012/01/20 على الرابط:

وإنجاز الوحدة أضحى خيارا ضروريا وحيويا , تفرضه هذه التحديات الاقليمية والدولية للاحتماء من المخاطر الخارجية المتزايدة . وهنا بات تفعيل دور اتحاد المغرب العربي حتمية ضرورية وطوق نجاة لمواجهة التهديدات الأمنية والاقتصادية الخطيرة التي تفرض نفسها على المنطقة المغاربية.

ومن هذا المنطلق بات إنجاز الوحدة المغاربية خيار استراتيجي في الوقت الراهن لمواجهة التهديدات الخطيرة التي ستعصف بالمنطقة المغاربية جمعا . فالمغرب العربي الاقتصادي والأمني أصبح مطلبا عاجلا وضرورة مستعجلة الآن للشعوب المغاربية .¹

الحافز الأول: لقد كسرت الثورات العربية شوكة الاستسلام للشعوب المغاربية في مواجهة دكتاتورية حكامهم و شركائهم الغربيين، وهو ما يزيد مطالبة الشعوب المغاربية بالسير نحو تحقيق المسار الواحدوي والديمقراطي قوة دافعة لمشروع المغرب العربي الكبير.

الحافز الثاني: التحديات الأمنية في المنطقة فلا يمكن ان نراهن على الانطلاق من نظره قطريه ضيقه تركز على امن كل قطر معاربي على حده في إطار حدوده السياسية الحالية، فالواقع يدعو دول المنطقة للتنسيق والاندماج وبلورت سياسات مشتركة لمواجهة التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة لأنه لا يمكن لأي دولة في المغرب العربي ان تحقق أمنها بمعزل عن امن الدول المجاورة وهذه النتيجة تشهد بما الأحداث الجارية في المنطقة.

المطلب الثاني: مستقبل التنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي

إن ازدياد حدة التنافس بين أوروبا وأمريكا على منطقة المغرب العربي سيشكل على المنطقة خطرا في المستقبل، فأوروبا ترى أن فرصها أفضل في تحصيل مكاسب أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية وهي تخطط لزيادة الارتباط بالمناطق المغاربية خاصة على الصعيد الاقتصادي ما يؤدي بطبيعة الحال إلى استنزاف الموارد المغاربية خاصة الطاقة حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى احتواء منطقة المغرب العربي أمام وجه الزحف الأمريكي الذي أصبح ينافس أكبر الشركات الأوروبية خاصة في مجال استثمار الطاقة، حيث انه نلاحظ أن

¹ فردوس كشيدة ، "ألم يحن الوقت لتفعيل دور الاتحاد المغاربي، مجلة الصدى، 02 . 12 . 2016 ، على الرابط:

تدفق الشركات الأمريكية وزيادة اهتمامها لهذه المنطقة مع زيادة الاستثمار في شتى القطاعات، سيؤدي بالضرورة إلى رد فعل أوروبا وهذا ما نلاحظه من خلال المشاريع والمبادرات الأوروبية كانت أو الأمريكية على هذه المنطقة حيث تشتد حدة التنافس بين الطرفين خاصة في مجال الطاقة حيث تسعى هذه القوى الكبرى للسيطرة على الثروات النفطية في منطقة المغرب العربي. وعليه فيمكن وضع اتجاهين في استمرار هذا التنافس:

- أولاً: نجاح الطرف الأمريكي على حساب الأوروبي:

لقد زاحمت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الأوروبية في مناطق نفوذهم التقليدية خاصة في المجال الاقتصادي، حيث كانت مبادرة ايزينستات المنطلق السياسي والاقتصادي للشراكة الأمريكية المغربية كصيغة جديدة لإعادة رسم الخارطة السياسية لمنطقة المغرب العربي كرد فعل على المشروع الأوروبي حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى التموغ في منطقة المغرب العربي في المقابل اعتبرت أوروبا هذه الخطوة الأمريكية بمثابة سياسة تنافسية أمريكية على مناطق نفوذه التقليدية، لذلك سارع الاتحاد الأوروبي إلى تحديد سياساته مع دول المنطقة عبر عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الحوار الأوروبية.¹

فالتفوق الاستراتيجي الأمريكي الذي يتكرر مع تحولات ما بعد 11 سبتمبر 2001 فتح ثغرة كبيره في المجال الحيوي الأوروبي بدول المغرب العربي التي تبدو اليوم مراهنه أكثر للارتباط بقوة دولية (الولايات المتحدة) هي التي تحمي أوروبا، مما يجعل الدول المغربية لا ترى جدوى في الارتباط استراتيجيا بقوة أوروبا، هي ذاتها بحاجة إلى المظلة الإستراتيجية وتبدو الولايات المتحدة حريصة على تولى مهمة في إستراتيجية مكافحة الإرهاب بنفسها دون إعطاء تأشيرة خاصة للأوروبيين لتعويضهم في هذا المجال في أي منطقة من العالم.

أما الجانب الاقتصادي فإن أفاق استمرار رجحان الكفة لصالح الأوروبيين لاسيما في مجال المبادلات التجارية التي تغطي حوالي 70 بالمائة من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، لا تزال أمامها عهود

¹ مريم منصور، "التنافس الأوروبي الأمريكي الصيني على منطقة المغرب العربي منذ نهاية الحرب الباردة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014، ص 100.

أخرى بحكم عاملي القرب الجغرافي والثقافة الاستهلاكية لشعوب المغرب من الثقافة الأوروبية وفي المقابل تبقى سيطرة الشركات الأمريكية على الاستثمارات النفطية عنصرا ثابتا وصارما في الإستراتيجية الدولية الأمريكية التي تصر على إحكام قبضتها على المجال الحيوي.

و في المجال الثقافي الذي كان منطقة محمية للنفوذ الأوروبي في المغرب العربي طيلة عقود طويلة بحكم الإرث الاستعماري، فإن تحولات العولمة و تكنولوجيات الاتصال الحديثة التي يسيطر عليها الأمريكيون من شأنه أن يهدد القلعة الفرانكفونية في المغرب العربي علما أن الأمريكيين الذين تجاهلوا هذا الميدان الثقافي واللغوي أصبحوا اليوم لا يستثنون هذا الميدان من مجال التحرك باعتباره ذات صلة بالإصلاحات التربوية المنصوص عليها في مشروع الشرق الأوسط الكبير.¹

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى التمتع في منطقة المغرب العربي لضمان أمن المنطقة كمر استراتيجي للخليج العربي، وكذلك المحافظة على مصالحها انطلاقا من المنطقة، حيث تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية في سياسة مكافحة الإرهاب كذريعة للتقرب أكثر من دول المغرب العربي خاصة الجزائر التي كانت أكبر متضرر من ظاهرة الإرهاب حيث أبرمت الجزائر والمغرب صفقات لبيع الأسلحة بهدف مكافحة الإرهاب وضمان أمن هذه الدول.

تعتبر أمريكا أن أوروبا لازلت تحت المظلة الأمريكية فهي تابعة للحلف الأطلسي خاصة في المجال الأمني و ليس لها سياسة أمنية موحدة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب وما على أوروبا إلى إتباعها.

ثانيا: نجاح الطرف الأوروبي على الطرف الأمريكي

- إن دول الاتحاد الأوروبي تعتبر من أوفر القوى الدولية الصاعدة حظا في تبوء المركز الدولي المنافس للولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة تجاه المنطقة العربية التي تشكل المجال الاستراتيجي لمصالحها الحيوية.

- من أهم الأسباب الرئيسية التي من الممكن أن تؤدي في المستقبل إلى نجاح الطرف الأوروبي في الاستحواذ على منطقة المغرب العربي، هو أن أوروبا تعتبر نفسها لها الأولوية لهذه المنطقة لأنها تعتبرها منطقة نفوذ لها إضافة إلى الماضي الطويل الذي يربطها بهذه المنطقة فهي كانت مستعمرة دول المغرب

¹ محمد الطيب حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 163.

العربي، حتى بعد استقلال هذه الدول سارعت أوروبا إلى عقد اتفاقيات مع هذه المستعمرات من أجل المساعدات، إضافة إلى القرب الجغرافي بين أوروبا ومنطقة المغرب العربي على عكس أمريكا.

- إن المشاريع الأوروبية تهم بالجانب الإنساني والتنمية والتطوير فهي بنظرها تعتقد أن مختلف التهديدات التي تشهدها المنطقة هي نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية في هذه المنطقة، هذا ما يؤدي إلى زيادة الهجرة الغير الشرعية، والجريمة المنظمة وبالتالي يجب العمل على تطوير الجانب الاقتصادي لهذه الدول وهذا ما تفضله الدول المغاربية، عكس أمريكا فهي تتبع في استراتيجياتها اتجاه هذه المنطقة بإقامة قواعد عسكرية في المنطقة من أجل مكافحة الإرهاب وهذه الفكرة لاقت رفضا من قبل الدول المغاربية واعتبرته تدخلا في الشؤون الداخلية للدول وهو ما يعتبر تهديد لهذه الدول.¹

¹ مريم منصورى ، مرجع سبق ذكره، ص116.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال تقديم مختلف الانعكاسات التي تم عرضها نتيجة التنافس الأوروبي - الأمريكي على منطقة المغرب العربي يتضح لنا أن أكبر جانبيين تأثر فيهما امن المنطقة المغاربية المجال الاقتصادي والمجال العسكري او الامني، فنجد من مختلف المشاريع والمبادرات المقدمة من كلا الطرفين سواء الطرف الأوروبي او الأمريكي في المجال الاقتصادي فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى الاستحواذ على موارد المنطقة المغاربية من خلال الشراكات الثنائية وفق شروط تفرضها الدول المغاربية ووفق مصالحها ولم يكن للدول المغاربية دور في صياغتها، جاءت وفقا للشروط الأوروبية والأمريكية بما يخدم مصالحها، أما في الجانب الأمني للمنافسة الأوروبية الأمريكية على منطقة المغرب العربي من اجل احتواء التهديدات الامنية في هذه المنطقة فأمریکا تسعى جاهدة إلى إقامة قواعد عسكرية في هذه المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب. فانه بالضرورة سينعكس على امن المنطقة خاصة بعد التدخل الأطلسي في ليبيا، فكل من أوروبا وأمريكا تسعى من خلال مشاريعها ومبادراتها الأمنية للاستحواذ على المنطقة ووضعها وفق ما يتماشى مع أهدافها، وعلى هذا الأساس يمكن التطرق لمجموعة من البدائل المطروحة وواقعية، ومن مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي كمشروع إقليمي، و رهان الاندماج في السياق العربي الذي يحمل عمقا أكثر من أجل مواجهة التنافس الأمريكي . الأوروبي التي تفرض على المنطقة إستراتيجياتها، وتم التطرق الى سيناريوهات الاستشراف مستقبل الاتحاد المغاربي في ثلاث سيناريوهات السيناريو الأول سيناريو الجمود ومزيد في التجزئة والسيناريو الثاني الاندماج والتنسيق والثالث سيناريو انجاز الوحدة المغاربية، وكنتيجة لمستقبل التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية فتم وضع اتجاهين لكل طرف، نجاح الطرف الأمريكي على حساب الطرف الأوروبي وذلك من خلال طرح المشاريع الأمريكية في منطقة المغرب العربي، وكذا وضع الاتجاه الثاني المتمثل في نجاح الطرف الأوروبي على حساب الأمريكي.

خاتمة

الخاتمة:

بما أن المنطقة المغربية تتوفر على مجموعة من المقومات مما جعلها تحتل مركزا و موقعا استراتيجيا و باعتبارها خزاننا كبيرا للثروات والموارد الطاقوية مما جعلها في مركز الصراعات الدولية والإقليمية خاصة من طرف القوى الكبرى فسعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية للسيطرة على الثروات النفطية و الموارد الطبيعية بحيث تحاول الاحتكاك و التدخل في الشؤون النظام المغربي حيث دخل الطرفان في جو من التنافس على هذه المنطقة بمجموعة من المحددات التي تحدد هذا التنافس على المنطقة فكل طرف ينظر إلى المنطقة حسب منظوره الخاص الذي يخدم مصالحها فالدول الأوروبية تعتبر منطقة المغرب العربي من الناحية التاريخية هي منطقة نفوذ لها حيث كانت هذه الدول مستعمرات أوروبية وحتى بعد استقلال هذه الدول أخذت الدول الأوروبية ترتبط هذه الدول معها على شكل اتفاقيات وشراكة فهي ترى أن الأولوية لها في المنطقة إضافة إلى القرب الجغرافي، لكن وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب دولي وحيد يقود العالم، تمركز اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة المغرب العربي كمصدر للثروات البترولية من جهة والموقع الاستراتيجي من جهة أخرى، وعليه شهدت هذه المنطقة جملة من المشاريع والمبادرات الأمنية من طرف أوروبا وأمريكا سواء المشاريع الاقتصادية أو المبادرات الأمنية في إطار إقامة شراكة مع دول المغرب العربي، حيث وضع كل طرف استراتيجيات وأدوات ضمن مشاريع شراكة مع دول المنطقة فعلى ضوء هذه الشراكة وضعت أوروبا في إطار هذه الشراكة مجموعة من البرامج و المساعدات المالية قصد تحسين المستوى الاقتصادي لهذه الدول فهي ترى من هذا الجانب الاقتصادي هو السبب في تنامي الهجرة الغير شرعية وعليه فان تحسين مستوى المعيشة والظروف لهذه الدول سيحد من هذه الظاهرة بالمقابل فمجموع المساعدات المالية المقترحة من الطرف الأوروبي لم تجسد على أرض الواقع، مما أدى إلى تعثر هذه الشراكة وكان بمقابل فشل هذه المشاريع الأوروبية في المنطقة المغربية كان حافزا لدخول الولايات المتحدة الأمريكية في شراكة مع دول المغرب العربي في إطار مشروع إيزنستات إذ أن أمريكا لا تفضل المساعدات مع الدول المغربية فهي تؤكد في شراكها على تشجيع قطاع الاستثمار الخاص وعليه فإن هذه المشاريع الاقتصادية المنهالة على منطقة المغرب العربي أثرت على اقتصادها بدرجة أولى وأدخلته في إطار تبعية مع هذه الدول خاصة وان معظم هذه المشاريع كانت في صيغة ثنائية مع دول المغرب العربي خاصة أوروبا فهي تفضل التعامل مع دول المغرب العربي على حدا هذا ما ساعد على إعاقه مسار تكامل دول المغرب العربي أما أمريكا فإن هدفها الأساسي فهي تحاول جاهدة إقامة أكبر قدر ممكن من الشركات النفطية في هذه المنطقة.

إضافة إلى هذه المشاريع الاقتصادية التي أثرت بشكل سلبي على اقتصاد الدول المغاربية جاء الدور على المبادرات الأمنية في هذه المنطقة التي طرحتها كل من أوروبا وأمريكا من أجل احتوائها في ظل التهديدات الأمنية كظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وانتشار السلاح فسعت أمريكا إلى إقامة قواعد عسكرية في هذه المنطقة بهدف مكافحة الإرهاب أو ما يعرف بالأفريكوم ما أثار حالة اللا أمن لدول المغرب العربي ولقي هذا المشروع رفضا كبيرا خاصة من الجزائر وهي تعتبره تدخلا في الشؤون الداخلية للدول، وفي ظل هذا التنافس الأوروبي الأمريكي والمشاريع الأوروبية الأمريكية المنهالة على منطقة المغرب العربي ساهم أكثر في تجزئه المنطقة المغاربية خاصة وأن هذه المشاريع جاءت لخدمة مصالح الأطراف الغربية وعمّق في التحديات و العوائق التي تواجه هذه الدول من خلال إضعاف عملية التكامل المغاربي و زيادة حده النزاع بين دول المغرب العربي.

إن التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية تفاوتت فيه الاستراتيجيات التي اتبعتها كل قوة في التعاطي مع دول المنطقة.

فالدول الأوروبية ترى في منطقة المغرب العربي هي امتداد لأوروبا بسبب القرب الجغرافي والإرث التاريخي المستمد من الحقبة الاستعمارية و أهميه قصوى للحفاظ على أمن أوروبا خصوصا في ظل التهديدات الأمنية الجديدة أما أمريكا فتري في المنطقة المغاربية نقطة اتصال استراتيجي طبيعية بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وصولا إلى المحيط الأطلسي و هو حزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية.

أما على مستوى الآليات التي تم طرحها على المستوى الاقتصادي تنوعت الانعكاسات على المنطقة المغاربية ومست فروع الاقتصاد الجزئي والكلبي من ضعف الهياكل الإنتاجية للدول المغاربية إلى نسبة تزايد البطالة واختراق المنتجات الغربية للأسواق المغاربية وكساد منتجاتها لعدم قدرتها على منافسة نظيراتها الغربية أما على المستوى السياسي فقد شكلت أفكار التداول على السلطة والديمقراطية و المشاركة السياسية والانتخابات الحرة النزوية واحترام حقوق الإنسان وسائل للتدخل في شؤون هذه الدول وأدوات توظيفها الدول الغربية عندما يقتضي الأمر ذلك.

أما على المستوى الأمني والعسكري فقد وّعت حوارات الدول المغاربية مع حلف الشمال الأطلسي في وجه تطوير أطر أمنية مشتركة بين دول المنطقة المغاربية كما أن ترويج الدول الأوروبية والأمريكية لأسلحتها في

المنطقة قد أدخل دولها وخاصة الجزائر و المغرب في معضلة السباق نحو التسليح مما جعل هذه الدول في حالة استنفار دائم إزاء بعضها البعض.

كما نستنتج أيضا أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تستعمل النزاعات الموجودة في المنطقة المغربية لابتزاز دول المنطقة وخاصة قضيه الصحراء الغربية وكذا قضيه الإرهاب و ذلك للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

كما أثر هذا التنافس على قضية التعاون والتكامل المغربي بسبب غياب سياسات مغربية مشتركة في مواجهة المشاريع الأوروبية والأمريكية وقيام هذه الدول على الاستثمار في تنافس الدول الكبرى عليها.

استنتاجات:

- تشكل منطقة المغرب العربي أهمية استراتيجية وجيوسياسية بالغة الأهمية، فهو يعتبر همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا ومركزا للتبادلات التجارية العالمية بسببه موقعه المطل على البحر الأبيض المتوسط وواجهة بحرية مطلة على المحيط الأطلسي.
- تحتل المنطقة المغربية أهمية بالغة في السياستين الأوروبية والأمريكية فهو يمثل بالنسبة للدول الأوروبية تأثير بالغ للصناعات الغربية واتساع أسواقه الاستهلاكية وقرب المنطقة المغربية من الدول الأوروبية بينما يمثل للولايات المتحدة الأمريكية منطقة ارتكاز كنقطة اتصال وحزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات.
- شكلت التحولات الجديدة في المنطقة المغربية علامة فارقة في تاريخ البلدان المغربية وشمال إفريقيا بما أفرزته من نتائج، حيث عرفت تونس تجربة نموذجية في الديمقراطية من خلال الإطاحة بالنظام المستبد، وسارعت الجزائر والمغرب وموريتانيا إلى الإقدام على بعض الإصلاحات كانت في جلها دستورية، أما ليبيا فدخلت في دوامة من العنف بسبب ضعف مؤسسات الدولة والتدخل الأجنبي.
- لقد أسهمت التحولات التي حدثت بالمنطقة المغربية في تراجع الدور الأمني فبات يتسم بنوع من الفوضوية، فبرزت مجموعة من الفواعل المهتدة والمحاصرة لمنطقة المغرب العربي، تمثلت أساسا في ظاهرة

الإرهاب والهجرة غير الشرعية وفوضى السلاح.

- لقد استعملت الدول الأوروبية والأمريكية عدة آليات للتنافس على المنطقة المغاربية تمثلت في الآليات الأمنية والعسكرية والاقتصادية عن طريق شرح الشراكة التجارية والاتفاقيات المبرمة مع البلدان المغربية التي تستغلها الدول الكبرى من أجل تنفيذ مخططاتها العسكرية والاقتصادية.
- اندرج موقف السياستين الأوروبية والأمريكية من الأزمات في المنطقة تحت حماية مصالحها في بعض الأحيان مثلت موقفا مناصرا لبعض القضايا في أوقات معينة، وكانت الغاية منها حماية مصالحها والحفاظ عليها، وتدخلت في بعض القضايا من أجل مصالحها كذلك، كالتدخل في ليبيا من أجل السيطرة على النفط والعمل على إثارة التوتر والعمل على إدامة أزمة الصحراء الغربية بما يخدم مصالحها لإطالة النزاع بين الجزائر والمغرب.
- لقد أثار التنافس الأوروبي الأمريكي انعكاسات كبيرة على المنطقة المغاربية ، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو العسكري من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول المغربية بطرح أفكار كالديمقراطية والحريات السياسية، وهذا من أجل تغيير سياستها التي أدت إلى واقع اجتماعي واقتصادي صعب، هذا ما أدى إلى تفكك دول المغرب العربي وعدم التعاون فيما بينها.
- إن التصدي لمواجهة هذا التنافس يتطلب إيجاد عدة بدائل من بينها تفعيل اتحاد المغرب العربي كمشروع إقليمي لمواجهة الدول الأوروبية والأمريكية ورهان الاندماج العربي والصيني كبديل إقليمي منافس لهذه الدول.
- إن مستقبل المنطقة المغاربية في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي يعتمد عدة سيناريوهات، فمستقبل اتحاد المغرب العربي يعتمد ثلاث سيناريوهات: السيناريو الأول الجمود والمزيد من التجزئة بين الدول المغاربية وسيناريو التنسيق والاندماج فيما بينها، وسيناريو إنحاز الوحدة المغاربية، أما مستقبل التنافس الأوروبي الأمريكي، فإما يكون بنجاح الطرف الأمريكي على حساب الأوروبي أو العكس، وهذا بما يمثله كل طرف من آليات ومحددات.

قائمة المراجع

الكتب:

- 1) عباس رشدي العماري، "إدارة الأزمات في عالم متغير"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
- 2) حسين قادري، النزاعات الدولية، دراسة تحليل، الجزائر، منشورات خير جليس، 2007.
- 3) د. صبيحة بخوش، "اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007)"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
- 4) محسن عوض، محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 121 مارس 1989.
- 5) عبد الحميد ابراهيمي، "المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية"، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- 6) محمد صالح الهرماسي، مقارنة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر، دار الفكر، 2001.
- 7) خير الدين اللعاب، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي، الفكر السياسي، المؤسسة العربية، السورية لتوزيع المطبوعات، 2003.
- 8) سمير أمير وآخرون، "المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة"، القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية، 1997.
- 9) عبد الوهاب حوامد، الإجرام السياسي. بيروت: دار المعارف، 1964.
- 10) توفيق المديني، تونس: الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2013.
- 11) عدنان السيد حسين، "العرب في دائة النزاعات الدولية"، بيروت، مطبعة سيكو، ط1، 2001.
- 12) ناظم عبد الواحد الجاسور، "تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد الحرب الباردة، بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- 13) مسعود الخوند، "الموسوعة التاريخية الجغرافية"، ج1، لبنان، الشركة العالمية للموسوعات، 2004.
- 14) مصطفى بخوش، "حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والاهداف"، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة 2006،

- 15) علي الشامي، "الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي"، مكتبة دار الكلمة، مصر، القاهرة، 1980.
- 16) مصطفى الكاتب، محمد بادي، "النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق"، دار المختار، دمشق، سوريا، 1998.
- 17) الشاذلي القليبي، "تفعيل الاتحاد المغاربي مسؤولية تاريخية"، المغرب الموحد، ع. 02 جويلية 2009.
- 18) توفيق المديني اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية (دمشق اتحاد الكتاب العرب، 2006).
- 19) لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجارها و توقعاتها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ج1، 1986، ط 1.
- 20) سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة (القاهرة: مكتبة مدبولي 1999).
- 21) عبد القادر معاشو، الأوبك منظمة إقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ط.1، 1982).

الكتب باللغة الأجنبية:

- 1) Benj.AMIN.STARAAKRAA Allyas : les 100 partes du May herb, Ed A te lier 1995.

المواقع باللغة الأجنبية:

- 1) MEDA Programm
https://www.Europa.eu/legislation_summaries/external_relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15006_fr.htm/15/1/2010.
- 2) RémyLeaveau, "Etats_Unis_Europe, Maghreb, Nouveau champs de force"
http://www.revue.lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf/31/1/2009

3) Antonin Tisseron, Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara, Hérodote n°142 la découverte , 3 trimestre , 2011,

الجرائد والمجلات:

- 1) السيد خالد التزاني، الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا، الدوافع والرهانات، المستقبل العربي، 2012.
- 2) إدريس لكريني، محاسبة الديمقراطية: "التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فيفري في المغرب". مجلة السياسة الدولية، العدد، 184، القاهرة، افريل، 2011.
- 3) فرح ناصر الحرياطي ، "صراع الصحراء الغربية ينتهي بالاستفتاء"، جريدة الأنباء الكويتية، 2011/01/03.
- 4) بالة عمار – المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي الأمريكي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور، خنشلة.
- 5) د. راوية محمد توفيق عامر، "مشكلة اللاجئين في إفريقيا: الأبعاد والملامح، وسبل المواجهة، قراءات افريقية"، العدد: 01، أكتوبر، 2004.
- 6) د. أمين بلعيفة ، "السياسة الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغربي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 03، جامعة جيجل.
- 7) ديدوي ولد السالك ، "اتحاد المغرب العربي، أسباب التعثر ومداخل التفعيل، جريدة المستقبل العربي، العدد 312، فيفري 2005.
- 8) عبد الرحيم المنار سليمي، الولايات المتحدة وقضية الصحراء: جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت 2009/07/16.
- 9) عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة والمغرب العربي ، من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، جريدة المستقبل العربي، سبتمبر 2000.
- 10) لعجال اعجال محمد أمين " معوقات التكامل المغربي، دراسة تحليلية ، دراسات استراتيجية، ع9، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للطبع، الجزائر، ديسمبر 2009.

- 11) د. عادل مساوي ، د. العلي حامي الدين، "المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية الإسلامية"، دراسة استشرافية، جامعة الرباط.
- 12) محمد الأطرش ، " حول التوحد الاقتصادي العربي و الشراكة الاورومتوسطية " ، المستقبل العربي، ع 128 ، 1999.
- 13) محمد الأمين ولد احمد جدو، " اثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي " ، المستقبل العربي ع ، 268 جويلية 2001.
- 14) منير محمود بدوي ، " مفهوم الصراع ، دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 3، 1997.
- 15) مصطفى الكثيري "اتحاد المغرب العربي " احد مداخل التكامل الاقتصادي العربي ، مجلة دراسات عربية، بيروت: العدد 2 ، 1989.
- 16) ميلاد مفتاح الحراي، "الاندماج الاقتصادي ، المغاربي في القرن 21 "مجلة المستقبل العربي " ، العدد 187 ، الامارات المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر 1994.
- 17) خيرى عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، مجلة السياسية والدولية، العراق: الجامعة المستنصرية، العدد، 2014.
- 18) ياسين هويري، "إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الاجتماعية المشتعلة"، قراءة في الواقع الاجتماعي، الجزائر، مجلة الإرشاد، العدد الأول، 2011.
- 19) محمد عبد المحسن سعدون، مفهوم الارهاب وتجرمه في التشريعات الجنائية الوطنية والدولية .مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد السابع، 2008.
- 20) عبد اللطيف شهاب زكري، ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة تحليلية لحركة الهجرة الافريقية الى دول الاتحاد الأوروبي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد : 10، 2008.
- 21) علي الخليفة وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005
- 22) قط سمير، "المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات، أبعاد فرص وقيود" مخبر الحقوق و الحريات " ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة ، جوان 2017.

23) مجلة اليوم العمانية، "الشركات الأمريكية تتهاافت على النفط الليبي"، 2004/07/25 على الرابط:
<https://www.alyoum.com.foxpush.net>

24) داود تلحمي، "الأبعاد الخارجية للثورات والانتفاضات الشعبية"، مجلة السياسات، العدد 16،
2011.

25) الزواوي، محمد سليمان: "موقف الغرب من الثورات العربية... رؤية سياسية"، مجلة البيان، العدد
294.

<http://albayan.co.uk/MGZarticle.aspx?ID=1641>

26) فردوس كشيدة، "ألم يحن الوقت لتفعيل دور الاتحاد المغاربي، مجلة الصدى، 02 . 12 . 2016 ،
على الرابط:

<http://www.elsada.net>

27) سلمان اسماعيل الجذور التاريخية لمغرب موحد، مجلة شؤون عربية، العدد 30 (1983).

28) محمد الحديدي "الموارد الطاقوية والمنجمية عامل للاندماج الاقتصادي التكامل المغاربي" في افاق
ومراحل بناء المغرب العربي، تونس، مجلة مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية، 1989.

29) محمود بيومي الصراع في ليبيا بين الحسم والتوسع والاستنزاف، منتدى البدائل العربي للدراسات
2014/06/04.

الجرائد والمجلات باللغة الأجنبية:

- 1) KASIM Bouhou, Stratégie et présence Economiques des Etats–
Unis ou Maghreb (Bruxelles : Centre des Etudes Economiques,
2010) .
- 2) Abdennour benantar, « les initiatives américaines (Mepi/GME
BMENA) et le meghreb » dans les Utats.Uniset le meghreb,
regain d'intérêt ?, alger :cread, 2007.

المذكرات:

- 1) أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: إستراتيجية ومستقبلات، 2010/2009.
- 2) بلخيرة محمد، السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرون، الأبعاد والاستراتيجية الغائبة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، 2015.
- 3) حواء برحال، "الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2011.
- 4) سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران. 2016.
- 5) عبد الله فلاح، عودة العضائيلة، "التنافس في آسيا الوسطى"، مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية، كلية الأدب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
- 6) عبد النبي مصطفى، "استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، 2014.
- 7) فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.
- 8) فلة ابتسام قادة، "التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر3، 2017.
- 9) مالكي أمينة، "مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية (1991-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.
- 10) محمد الطيب حمدان، "التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة.
- 11) محمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

- 12) محمد عمرون، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، سنة 2006 .
- 13) مريم إبراهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المناطق المغاربية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، 2013.
- 14) مريم منصور، "التنافس الاوروبي الامريكى الصينى على منطقة المغرب العربى منذ نهاية الحرب الباردة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2014.
- 15) منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، 2006-2011 أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، 2013.
- 16) هادي نصيرة ، "قضية الصحراء الغربية (1975.2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2014.
- 17) هنون نصر الدين، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة سعيدية ، 2015.

التقارير و الندوات:

- 1) التطور الديمقراطي في موريتانيا، "التقرير الاستراتيجي العربي 2007"، مصر : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2006.
- 2) جامعة الدول العربية ، "النشرة الاحصائية للسياحة في الوطن العربي" ، العدد 6، 2007.
- 3) عمار جفال " مساهمة المجتمع المدني في البناء المغاربي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية " الندوة السنوية لمركز الجامعة العربية تونس الأمانة العامة، المغرب العربي في مفترق الشراكات المجتمع المدني المغاربي ومشاركته في بناء صرح المغرب العربي 2009/04/14 تونس.
- 4) مصطفى الصالحين الهوني ، " كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي " ، الندوة السادسة " ، المغرب العربي في مفترق الشراكات الأمانة العامة للدول العربية الأمانة العامة (تونس، 30/05/2007).

- (5) ملتقى التكامل السياحي الإقليمي على الصعيد العربي " الأردن 18-20 افريل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 12/06/2010 متحصل عليه من الموقع:
- (6) ميلود ولد الصديق، دور المنظمات الحكومية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور مقارباتي إفريقي، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي: الهجرة غير الشرعية، واقع وتداعيات، أيام: (3-4) مارس، جامعة أدرار، 2014.

المواقع الالكترونية:

- (1) المغرب العربي الكبير او شمال افريقيا ، على الرابط: <http://www.startimes.com>
- (2) المغرب العربي، المعرفة ، على الرابط: <http://www.marefa.org>
- (3) علي عبده محمود ، الثورة التونسية ، الأسباب ، عوامل النجاح الهيئة العامة للاستعلامات على الرابط: <http://www.sis.gov.eg/Newvr/8/34.htm>
- (4) الطيب بوعزة، القاعدة في المغرب الاسلامي :من موقع الجزيرة، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/8/19/%>
- (5) حسن أبو هنية، تنظيم الدولة الإسلامية، النشأة، التأثير، المستقبل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015. على الرابط: <https://www.studies.aljazeera.net/Filesisi/2014/11>
- (6) هارون زيلين، تحليل سياسات، من موقع: معهد واشنطن للسياسات، على الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/up-to-11000-foreignfighters-in-syria-steep-rise-among-western-europeans>
- (7) صورية زواشي، انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس اقليمية، الاردن: من موقع جريدة الدستور: على الرابط: <http://www.addustour.com/17580/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%>.
- (8) رشيد خشانة، "ضمان أوروبا بين التعاون و الربا والتناقض" متحصل عليه على الرابط: <https://www.swissinfosh/ara/search/résulta.html?sitesect=882>

- 9) ابراهيم شابير الدين، "الأفريكوم، حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، الدين، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2013/06/23 على الرابط:
<https://www.Studies.Aljazeera/ar/profile/151008143149340.html>
- 10) جريدة المساء، تراجع ملحوظ في الصادرات نحو الولايات المتحدة منذ 2013، 2017/08/06، على الرابط:
<https://www.El-massa.com>
- 11) الموقع الإلكتروني، باب نات تونس، "واقع علاقات التعاون التونسية الأمريكية. 2017/07/07 على الرابط:
<https://babnet.net.codredetailonp>
- 12) شبكة النبا المعلوماتية، "تأمين مصادر الطاقة، قلق أمريكي على المستوى الاستراتيجي"، 2008/02/01. على الرابط:
<https://www.anabaa.org/nabanews/69/054.html>
- 13) فاطمة بنت عبد الوهاب، "الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية" على الرابط:
<https://www.aljazeera.net/NR/exeres/df0FBE802.htm>
- 14) حسين مجدوبي، "الأمم المتحدة تراهن على دور أكبر للاتحاد الأوروبي لاحتواء التوتر في نزاع الصحراء الغربية"، القدس العربي، 2017/06/12، على الرابط:
<https://www.Alquds.co.uk/?P=859545>
- 15) دويتشه فيلة، "الاتحاد الأوروبي ينتقد سياسته تجاه ثورة الياسمين"، 2011/02/09 على الرابط:
<https://www.dw-prld.de/dw/article/0.1483141.00.html>
- 16) خليل سامي أيوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن، 2011/12/02 على الرابط:
<https://www.M.oheware.org/s.osp?aid>
- 17) خليل سامي أيوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، 2011/12/02 على الرابط:
<https://www.ssrecow.org/ar/print.art.osp?aid=285741&oc=2>

- 18) شفيق منير، أمريكا والثورات في مصر وتونس وليبيا، 2011/03/15 على الرابط:
<https://www.arobremewal.info/2010-06,11,14,11,19/20848D8%A3%D9%85%D8%a7.html>
- 19) عقبة فالح طه، "الولايات المتحدة وبيع العرب، مقارنة لقراءات متعددة في الموقف الأمريكي" على الرابط التالي:
<https://www.ssrcaw.org/ar/print.art.osp?aid=339146&AC=1>
- 20) ياسر قطيشات، "الولايات المتحدة وثورة ليبيا، 2011/03/15 على الرابط التالي:
<https://www.ssrcaw.org/ar/print.art.osp?>
- 21) شبكة النبا المعلوماتية، "التطبيق الأمريكي، الاستراتيجية القوة الذكية في المنطقة العربية 2018/03/12 على الرابط:
<https://www.anabaa.org/arabic/stratigiicissnes/14518>.
- 22) إدريس الكمبوري، "من يخرج اتحاد المغرب العربي من غرفة الانعاش" على الرابط:
<https://www.alasr.ws/index.cfm?Method=home.com/20/02/2009>.
- 23) د. حكيم غريب، إشكالية التكامل المغربي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، 15. 10. 2017، على الرابط:
<http://www.123hews.com/opinions>
- 24) المنصف المرزوقي الرئيس التونسي في حوار لجريدة الأخبار القطرية، 2012/01/20 على الرابط:
<http://beta/dAkhbar/com/Arab>
- 25) عمروش عبد الوهاب، الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل، التحديات والاستراتيجيات، - المجلة الجزائرية للسياسة العامة - على الرابط:
<https://www.Asjp.cerist.dz/en/article/7>
- 26) عاهد مسلم المشاقبة، "البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 41، ملحق 1، 2014. متحصل عليه من الرابط:

<https://www.journals.ju.edu.jo/diro.sot.hum/drt.cle/download/6866-3948>

27) يونس آيت ياسين، "الزحف الصيني على شمال إفريقيا"، بتاريخ: 2010/07/20، متحصل عليه من الرابط:

<http://www.M.dw.com/%D817%D9%84%D8%B8%D8%A7/a5799831>

28) د صباح العمراني، التحول السياسي بين محاولات الاجهاض وفرص التحوار، تجارب في التحول السياسي، 2017/01/24 متحصل عليه من الموقع الالكتروني:
<https://www.Aljamaa.net>

29) محمد مطاوع، ، اوروبا والمتوسط ، من برشلونة الى سياسة الجوار ، موقع جريدة الاهرام على الانترنت يوم 2014/10/11.

<http://dijital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=221585&eid=725>

30) الحاج ولد ابراهيم، "الربيع العربي، الاستثناء الموريتاني"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013. على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/07/201272911455567481.html>

31) عبيد إميحن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014/10/21. على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102161119511573.html>

32) بشار عباس " دور الاقتصاد الإلكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي " النادي العربي للمعلومات . تاريخ الاطلاع 2018/04/10 متحصل عليه من الموقع الرسمي للنادي
<http://www.Arabcin.net>:

33) طاهر جميل، "التعاون العربي في مجال النفط والغاز"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوبك ، الكويت ، 2006 عدد الصفحات 64.

<http://www.arado.org.eg>

34) سعيد الهوسي، التدخل الأمريكي في سياسات الدول، على الرابط: 2009/07/03

<http://www.ahewar.org.ary/debat/show.art.osp?aid171214>

35) لعجال محمد الأمين، "مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي لمنطقة المغرب العربي وآليات التصدي له"

على الرابط:

http://www.politics.dz.com/threads/altnofs_olurub_almriki_bmntq_almg_hreb_alarabi: 16 :56

36) د. الأمير دكروب، السوق العربية المشتركة حلقة في إطار التعاون الاقتصادي العربي، منشورات العدد

40، 2002، على الرابط:

<http://www.lebarmy.gov/lb>

الفهارس

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
14	الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي	01

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
05	يبين عدد سكان المغرب العربي و نسبة الولادات ونسبة الوفيات حسب احصائيات سنة 2015	01

فهرس الموضوعات

.....	كلمة شكر
.....	إهداء
01	مقدمة:
	الفصل الأول: المكانة الاستراتيجية للمنطقة المغاربية والتهديدات الامنية الجديدة
11	تمهيد:
12	المبحث الأول: جغرافية إقليم المغرب العربي
12	المطلب الأول: الموقع الجغرافي والفلكي للمغرب العربي
15	المطلب الثاني: البعد التاريخي والثقافي
18	المبحث الثاني: أهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة المغاربية
18	المطلب الأول: الأهمية الجيو سياسية والاقتصادية
21	المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية المغاربية في السياستين الأوروبية و الأمريكية
	المبحث الثالث: التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وإشكالية التهديدات
25	الامنية الجديدة
25	المطلب الأول: مظاهر التحولات السياسية في دول المغرب العربي
32	المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية
	الفصل الثاني: آليات التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية
42	تمهيد
43	المبحث الأول: آليات التنافس الأوروبي في المنطقة المغاربية
43	المطلب الأول: الآليات الأمنية والعسكرية
47	المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

53	المبحث الثاني: آليات التنافس الأمريكي في المنطقة المغاربية.....
53	المطلب الأول: الآليات الأمنية والعسكرية.....
58	المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية.....
66	المبحث الثالث: مواقف السياستين الأوروبية والأمريكية من الازمات في المنطقة المغاربية
66	المطلب الأول: موقف السياسة الأوروبية من أزمة الصحراء الغربية وثورات الربيع العربي
76	المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من أزمة الصحراء الغربية وثورات الربيع العربي.....
الفصل الثالث: آثار التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية	
85	تمهيد.....
86	المبحث الأول: انعكاسات التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية
86	المطلب الأول: على المستوى الداخلي
91	المطلب الثاني: على مستوى القضايا المشتركة
96	المبحث الثاني: آليات تصدي (مواجهة) الدول المغاربية للتنافس الأوروبي الأمريكي
96	المطلب الأول: تفعيل عمل اتحاد المغرب العربي
104	المطلب الثاني: تعزيز البديل الاقليمي العربي والصيني.....
109	المبحث الثالث: مستقبل المنطقة المغاربية في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي
109	المطلب الأول: سيناريوهات مستقبل اتحاد المغرب العربي
115	المطلب الثاني: مستقبل التنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي.....
121	الخاتمة.....
126	قائمة المراجع.....
138	الفهارس.....

الملخص:

تتمتع منطقة المغرب العربي بموقع استراتيجي مهم وخزانا كبيرا للثروات والموارد الطاقوية جعلها محطة تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ، وكل طرف ينظر إلى منطقة المغرب العربي كمصدر تهديد لأمن كل منهما، لذلك وضعت كل من أوروبا وأمريكا سياسات واستراتيجيات أمنية واقتصادية ضمن مشاريع شراكة مع دول المنطقة ، والتي كانت هدفها الأساسي هو استغلال الثروات وحماية مصالحها ونفوذها ، وفي ظل هذا التنافس الأوروبي - الأمريكي والمشاريع الأوروبية الأمريكية المنهالة على منطقة المغرب العربي ساهم أكثر في تجزئة المنطقة المغربية، وخاصة وأن هذه المشاريع جاءت لخدمة مصالح الأطراف الغربية وعمق في التحديات أو العوائق التي تواجه هذه الدول من خلال إضعاف عملية التكامل المغربي وزيادة حدة النزاع بين دول المغرب العربي، إن التصدي لهذا التنافس يستدعي بذل مجهودات متناسقة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد المغربي ، فلا سبيل أمام دول المغرب العربي إلا المزيد من الكامل والتكاتف ونبذ الخلافات الجانبية.

Résumé

Depuis la région du Maghreb arabe bénéficie d'un emplacement stratégique important et un grand réservoir de la richesse et des ressources de la concurrence Energetic faire entre les États-Unis et des pays d'Europe, et chaque partie est vu dans la région du Maghreb arabe comme une menace pour la sécurité des deux, afin de mettre les politiques de sécurité en Europe et en Amérique et stratégies économiques dans les projets de partenariat avec les pays de la région, ce qui était l'objectif principal est d'exploiter la richesse et de protéger ses intérêts, et cette compétition européenne-américaine et les projets américains et européens dans la région du Maghreb dans une plus grande fragmentation de la région du Maghreb, d'autant plus Ces projets sont venus pour servir les intérêts de l'oxident a profondeur les défis obstacles auxquels se heurtent ces pays grâce à l'affaiblissement du processus d'intégration du Maghreb et en augmentant l'intensité du conflit entre les pays du Maghreb arabe, la lutte contre ces appels de la concurrence fait des efforts constants pour parvenir à un développement global et l'utilisation des ressources disponibles au niveau de l'Union Maghreb, il n'y a aucun moyen en face des pays du Maghreb arabe, mais plus complète et la solidarité et le rejet du côté des différences.

Abstract

the Maghreb region enjoys an important strategic position and a large reservoir of wealth and energy resources, it has become a competition station between the United States and the European countries. Each side views the Maghreb region as a threat to their respective security. Europe and America have developed security and economic policies and strategies within partnership projects. With the countries of the region, whose main objective was to exploit the wealth and protected its interests and influence. In the context of this European-American competition and the European-American projects on the Maghreb, it contributed more to the fragmentation of the Maghreb region, These projects are in the interests of the Western parties and deep in the challenges or obstacles facing these countries by weakening the process of Maghreb integration and intensifying the conflict between the Arab Maghreb countries. Addressing this competition calls for concerted efforts to achieve comprehensive development and benefit from the available resources at the level of the Union Maghreb countries, there is no way to the Arab Maghreb countries only more full and unite and renounce the differences of sides.